منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef



منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

د. خالد المعيني

كي لا تسرق الثورات

دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية

مقاربات فكرية

كي لا تسرق الثورات

دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية

كي لا تسرق الثورات

دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية

د. خالد المعيني

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م

ردمك 978-614-02-1041-7

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING
هاتف الرياض: +966509337722
هاتف بيروت: +9613223227
editions.difaf@gmail.com

الإهداء

(ودموع الناس قد ترى وقد تحس فيضيق بها الذين يرونها والذين يحسونها، ولكن دموع الأوطان والشعوب والأجيال لا يراها ولا يحسها إلا الذين أتيح لهم شيء من رقة القلوب وصفاء النفوس ونقاء الضمائر وتهذيب الطباع، وهؤلاء مع الأسف قليلون بل هم أقل من القليل)...

طه حسين

من كتاب المعذبون في الأرض

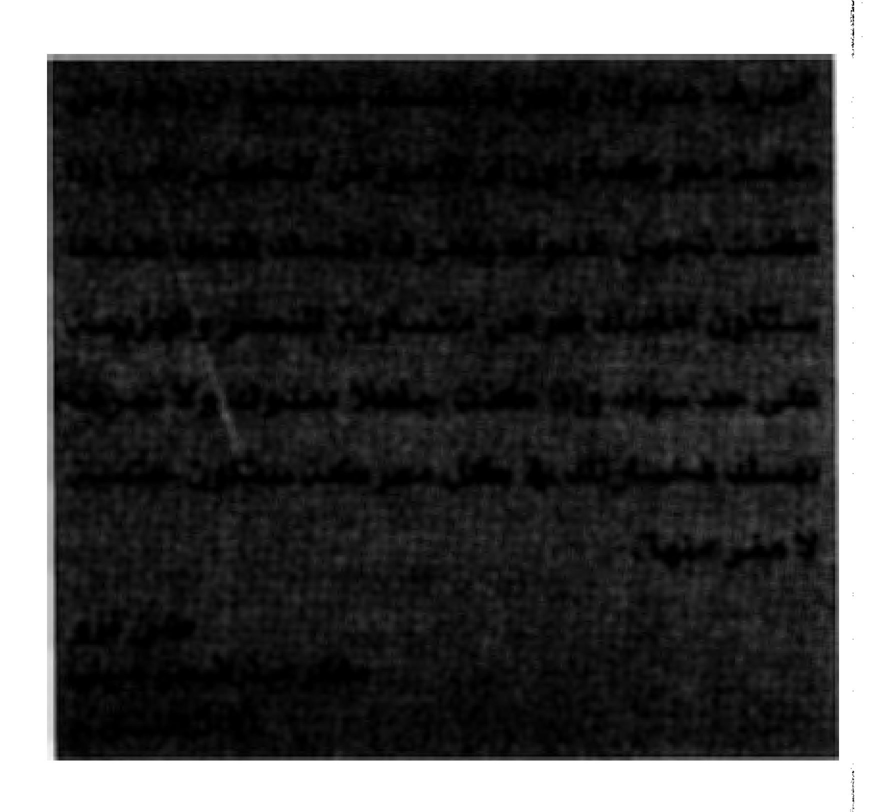
.... إلى الأحرار وعشاق الثورة ضد الظلم والتخلف والاضطهاد أينما كانوا...أهدي جهدي المتواضع.

الكاتب

د. خالد المعيني

المحتويات

مقدمة في روح الثورات
وقوانين حركتها



مقدمة في روح الثورة
وقوانين حركتها

* **عناصر الثورة وشروطها المسبقة**
* **قوانين الثورات ومحركاتها الدافعة**
* **معيار الثورات في الربيع العربي**

يتداخل مفهوم الثورة في الأدب السياسي بشدة مع مفاهيم أخرى مقاربة كالانقلاب والانتفاضة والعنف والتمرد والفتنة والفوضى، كما تمتد جذورها كظاهرة إنسانية عميقا في تاريخ الإنسانية وهي ملازمة على الدوام لنشأة النظم السياسية وتطفو على السطح كلما جنحت هذه النظم عن إطار وحدود مشروعيتها ومالت السلطة فيها إلى الاستبداد والديكتاتورية.

ومن الواضح إننا لا يمكن أن نطلق صفة الثورة كثيرا على الانتفاضات الكبرى في التاريخ الإنساني إلا من خلال قياس مدى قدرتها على إحداث انتقالات نوعية عميقة في بنية المجتمع ماديا من خلال الاقتصاد والتنمية، ومعنويا من خلال نظام سياسي، نخبة جديدة، وتكريس منظومة قيم اجتماعية جديدة. بمعنى آخر إمكانية هذه الانتفاضة الشعبية الكبرى على اكتساب مضمونا ثوريا من خلال قدرتها على التأسيس لمتغيرات جديدة تعيد رسم خارطة موازين القوة في المجتمع وفق رؤيا جديدة.

لايقتصر مفهوم الثورة على الجانب السياسي، فقد أصبح من الشائع في العصر الحديث أن يطلق على أنماط أخرى كالثورة التكنولوجية أو ثورة الاتصالات أو غيرها وعلى الرغم من كونها ثورات مادية لكن معيار الثورة ينطبق عليها بدلالة الانتقالات العميقة التي تحدثها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي للمجتمعات وهي

لاتقل خطورة في تقرير تقدم وازدهار حياة بعض الشعوب مقارنة بمفهوم الثورات السياسية والشعبية الكبرى.

عناصر الثورة وشروطها المسبقة

في الأدب السياسي يشير الاستعمال المعاصر لمفهوم الثورة REVOLUTION إلى شقين، يتعلق الشق الأول بنمط التغييرات الكبرى والجذرية التي تحصل في المجتمع نتيجة انتقال السلطة من طبقة اجتماعية إلى أخرى أو نشوء طبقات جديدة كدلالة على وجود ثورة حقيقية.

في حين ينطبق الشق الثاني من الاستعمالات المعاصرة لمصطلح الثورة على التغيير الجزئي - على نطاق صغير - الذي يطال قشرة السلطة السياسية فحسب حيث تتم الإطاحة بالحكام من مناصبهم واستبدالهم بآخرين دون أن يتبع ذلك تغيير جذري على المستوى الاقتصادي أو على مستوى منظومة القيم الاجتماعية التي تسود المجتمع.

يوصف التغيير الكبير في الشق الأول - غالبا - بأنه ثورة مستوفية للشروط، في حين يعتبر نطاق التغيير في الشق الثاني في حدود "الانقلاب". ويمكن قياس المد الثوري بمدى التغيير الحاصل على ثلاث مستويات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وكثيرا ما يقترن مصطلح الثورة في شقها السياسي لتختزل بعملية استبدال طاقم الحكم بآخر.

وغالبا ما يقف النمط الأول من الثورات خلف الانتقالات التاريخية الكبرى في حياة الشعوب وهي تحدث عبر آليتين، إما عن طريق انعطافات حادة كالانتفاضات والكوارث والحروب والتي تحدث صدمة تكفي لتغيير مسار وطريقة تفكير هذه الشعوب فتستوفي لاحقا كافة شروط الثورة، أو إن هذه الشعوب تكتسب المضمون الثوري لتطورها تدريجيا عبر تبنيها مناهج وأفكار خلاقة ترسم للمجتمع خطواته اللاحقة بصورة مدروسة تتسم بالعقلانية والواقعية تفضي عبر خاصية التراكم إلى تقدم المجتمع وازدهاره عبر ترسيخ منظومة قيم جديدة. وعند دراسة هذا النمط من التغييرات في المجتمعات المزدهرة حاليا نجد إن الطبقة المتوسطة تقف وراء هذا الإنجاز في كافة تجارب المجتمعات الناجحة بفضل هذا النوع، فهي الطبقة الأكثر تأهيلا لإحداث

انتقالات حقيقية نوعية وكبرى في حياة المجتمعات ولكن هادئة وتدريجية، فالثورات الشعبية التي كثيرا ما تنطلق بصورة عفوية هنا وهناك، كثيرا ما تنتهي إلى عكس ما تشعر به الجماهير الثائرة أو تحتاجه على وجه اليقين، وذلك بسبب عدم تنظيم هذه الجماهير لنفسها، وعدم وجود أهداف وبرامج واضحة، لذا غالبا ما تتمخض هذه الثورات غير المنظمة عن ولادة طغاة جدد وإعادة إنتاج ديكتاتوريات ونظم استبدادية جديدة تحكم وتضطهد الشعب باسم الثورة لتعود به إلى المربع الأول، وفي الوقت ذاته فان الثورات والانقلابات التي تقوم بها قلة سواء من ضباط الجيش أو المناوئين ورغم كل الشعارات الجذابة والبراقة التي يرفعونها في بداية الأمر كثيرا ما تنتهي إلى العكس وتتحول هذه الأقليات الاوليغارشية إلى طغم حاكمة ومستبدة وديكتاتورية. فإذا أطلقنا على النمط الأول من الثورات بالثورات العفوية والعاطفية والنمط الثاني بالانقلابات التي لا تتعدى استبدال نظام سياسي بآخر، فبالإمكان أن نطلق على نمط الثورة التي من الممكن أن تنجزها الطبقة المتوسطة بالثورة من الوسط أو الثورة العاقلة.

وفي كل الحالات لا يمكن لهذه الانتقالات أن تحدث لوحدها من دون تدخل العنصر البشري كأفراد أو جماعات للتأثير سلبا أو إيجابا في زخم تقدمها أو في تحديد منحنى اتجاهها.

وعليه فإن الثورة كواقعة لا يمكن أن تحصل بصورة رومانسية ويتيمة ما لم تستكمل عناصرها الحاكمة وإلا فإنه من العبث أن نطلق عليها صفة الثورة.

تقوم الثورة الحقيقية على ثلاث ركائز أساسية:

أولا: فكر خلاق تشتقه عقول المفكرين الذين يمثلون عصارة وضمير العقل الباطن لمعاناة شعوبهم على أن يستند هذا الفكر إلى قضية عادلة.

وثانيا: نخبة شجاعة ومنظمة تتبنى هذا الفكر تمتلك رؤيا تنفيذية وتخطيطا سليما.

ثالثا: جماهير واعية بجوهر قضيتها وليست قطعان ديماغوجية يسهل التلاعب بها.

إن من شان توافر هذه العناصر أن ترتقي إرهاصات الشعوب ومخاضها الثوري إلى مصاف الثورات الحقيقية، فالفكرة والتنظيم والتخطيط السليم، والحاضنة، كفيلة بصناعة الوقود الثوري اللازم الذي لن تنفذ طاقته إلا بتحقيق الأهداف النهائية والكبرى للشعوب الثائرة على واقعها الفاسد.

قوانين الثورات ومحركاتها الدافعة

إذا كان هناك من قانون أساسي بصورة عامة للثورات فباعتقادنا يمكن أن نطلق عليه قانون "شدة التناقض" والذي نستطيع تعريفه: بتلك الفجوة التي كثيرا ما تتسع بين الشعارات والأيديولوجيات المطروحة وفشل وعجز قادتها، وما بين واقع الشعب الاقتصادي الذي يعيشه ومنظومة القيم الاجتماعية السائدة التي تحكمه، وكلما تقلصت هذه الفجوة أبتعد احتمال نشوب الثورة وكلما أخذت هذه الفجوة بالاتساع فإن ثورة ما ستولد من أحشاء المجتمع وهي أمر حتمي وواقع لا محال بغض النظر عن الكيفية التي ستعبر فيها عن نفسها سواء كان ذلك بانقلاب أو انتفاضة أو ثورة شعبية عفوية، ويبدو إن معظم الثورات تكون عادة مسبوقة ربما على مدى جيل بفترة مخاض إختمار وغليان، وهنا قد تعبر الثورة عن نفسها بحالة من الانفجار الشعبي العفوي والعاطفي، ولكن عدا هذه الحالة فإن القاعدة العامة في الثورات الحقيقية هي أن يجري توجيهها من قبل مفكرون وهذا يعني وجود شرط تلازم الغليان الشعبي المتصاعد مع الأفكار الثورية التي تحدد نمط التناقضات الاجتماعية التي يجب أن تحلها وترسم شكل النظام الجديد الذي تود أن تقيمه، فكما إن الأفكار الثورية لوحدها ليست ذات قيمة فإن الثورة الشعبية بدون أهداف وأساس نظري للتغيير ستكون غير ذات جدوى وتنتهي إلى غير ما يحلم به الثائرون، او قد تؤول الى ما ينطبق عليها القول الشائع من إن "الثورات يحلم بها المفكرون، ويقوم بها الشجعان، ويجني ثمارها الأوغاد والجبناء".

من شأن التخطيط السليم في حراك الثورات وتدرج مراحلها أن يزيد من فرص نجاحها ويقلص إحتمالات إنكفائها أو فشلها كما إن التخطيط السليم يزيد من فرص حشد الطاقات واستخدامها بصورة مثالية، هناك اعتقاد سائد لدى الكثير من المتحمسين، من إن التخطيط الإستراتيجي يعد نوع من الترف وإن الثورة على طريق "الهبّه" والانتفاضة كفيلة بالتغيير وكأن تغيير النظام واسقاط بعضها بالضربة القاضية ببضع ساعات تمثل الهدف النهائي وإن العصا السحرية للتغيير باتت باليد، متناسين إن المشاكل الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة والموروثة وحراجة المرحلة الانتقالية التي تمر بها الثورات هي أخطر بكثير من إسقاط أنظمة تهرأت وتعفنت وفقدت كل مبررات وجودها ولم يبقى منها سوى القشور، إن عدم وجود رؤيا واضحة وتحليل دقيق لكافة مستويات الصراع أو على أقل تقدير وجود قدرة على إدارة

صفحات هذا الصراع وماهي "الخطوة القادمة"، لأن إفتقار الحراك الثوري لهذا الشرط الحاكم سيؤدي ذلك حتما إلى ثلاثة نتائج كارثية:

- هدر الطاقات
- هدر الزخم
- هدر القوة

والأخطر من ذلك حصول حالة من الإجهاض واليأس والإحباط يصعب معها القدرة على استيلاد حراكا ثوريا جديدا من رحم الشعوب المتعبة والجريحة هذا من جانب، ومن جانب آخر تعطي فرصة للنظام لاسترداد أنفاسه ورص صفوفه المنهارة والعمل على قمع وتصفية وتفتيت عناصر القوة في الحراك الشعبي.

من جانب آخر كثيرا ما يؤدي غياب الشروط الثلاثية للثورة (الفكرة الخلاقة، النخبة المنظمة، الجماهير الواعية) الى أن يتم إجهاض أو خطف هذا الحراك الثوري الوليد حتى قبل أن يطرح ثماره واحيانا حتى قبل أن يولد، لان غياب مثل هذه الشروط الحاكمة وخاصة عدم وضوح الفكرة وغياب الطليعة المنظمة، كثيرا ما يقود الى ثغرة وفسحة تغري المغامرين الذين ليس لديهم شيء يخسرونه وكذلك الانتهازيون ذوي القدرة على تبديل جلودهم، أو أية جهات منظمة مسبقا داخل المجتمع، على ركوب الموجة ونكون عندئذ عند مربع (الثورة المضادة) التي ستستلزم دورة جديدة من الدماء والتضحيات لاستعادة واسترداد الثورة الحقيقية وتصحيح مسارها، هذه الدورات التي كثيرا ما تكون محفوفة بالمخاطر لما قد يرافقها من عنف واحتمالات انقسام مجتمعي ناهيك عن إمكانية تزايد وتدخل العامل الخارجي المتربص.

معيار الثورات في الربيع العربي

وبقدر تعلق الأمر بالحراك الشعبي الثوري العربي فإن شروط ومناخ هذه الثورات قد أصبح ناضجا ولكن هذا لا يعني إنها استكملت كافة الشروط فهي لا تزال بعد في مراحلها الأولى من المخاض لأن الثورة رديف للتغيير الجذري، من هنا يصح القول إن الحراك لم يأخذ بعد شكله النهائي ولا يزال قيد التبلور.

عليه وبعد مرور هذه السنين على ربيع الثورات العربية أصبح من الضروري إجراء مراجعة هادئة وموضوعية لحصاد هذه الثورات وفرز ثمارها وتصنيفها وفقا للشروط

المنهجية لمعنى الثورات لغرض التعرف بدقة بعيدا عن سراب الإعلام وصخبه وذلك من خلال صياغة معادلة يمكن من خلالها قياس مناسيب ما جرى وما يجري وأين أستوفى مفهوم الثورة جوهره وشروطه، في هذا القطر أو ذاك، وما هي المسافة التي تفصل الحراك الشعبي العربي عن معيار الثورة الحقيقية، وهل بالإمكان توحيد الرؤيا والفكرة والهوية كشرط يسبق الثورة ويحدد مسارها، ومحاولة استشفاف قوانين تاريخية حقيقية، وليست افتراضية أو ديماغوجية، دافعة ومحركة للثورة العربية تقود الحراك الشعبي وتمده بموجات جديدة من الزخم الثوري وصولا لتحقيق المعنى الكامل للثورة وتحقيق الأهداف الكبرى المنشودة للشعب العربي لكي يقف في مصاف الشعوب الأخرى التي تقدمته بأشواط، بهذا المعنى علينا التأني في دراسة ما يجري وعدم التسرع في الحكم عليها حيثما نضجت شروطها كاستحقاق داخلي في هذا القطر، أو يجري الإسراع في إنضاجها واستيلادها بعملية جراحية "قيصرية" في ذلك القطر استجابة لإستهدافات خارجية في سياق قوانين جديدة لإدارة الصراع الإقليمي والدولي.

إن تاريخنا السياسي العربي حافل بهذه الملابسات حيث كثيرا ما يتداخل مفهوم الثورة الذي كثيرا ما يحلو للبعض تسويقه رغم ندرة نماذجه العربية بناءا على الواقع العربي، مع مفاهيم أخرى مقاربة – التغيير الجزئي في مستوى البناء السياسي الفوقي – كالفتنة، والفوضى، والاضطراب، إضافة إلى الانقلاب الذي يبدو إنه النموذج الأكثر تكرارا في هذا التاريخ حيث يعاد إنتاجه في كل مرة ولكن بأشكال وصيغ مختلفة.

علينا أن نميز بدقة بين الانفعالات الجماهيرية المكبوتة والتي تعبر عن نفسها بأيقونة (الشعب يريد إسقاط النظام) وبين إمكانية توظيف زخم هذه اللحظات التاريخية لتحقيق قفزة نوعية حقيقية لتغيير قدر ومصير هذه الأمة وتهيئة الظروف اللازمة والأفكار المناسبة للتأسيس إلى مرحلة جديدة من الاستقلال السياسي القائم على الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي، وصياغة معادلة تضمن ربط تغيير النظام بإحداث تغييرات أفقية على مستوى المجتمع والحريات، إن إغفال مثل هذه المعادلة ومثل هذا الربط قد يعيد المنطقة إلى مربع الاستقلال الناقص الأول، وإذا كان نموذج الاستقلال والثورات الأول قد أسفر بعد نصف قرن نتيجة الفشل الاقتصادي والاجتماعي عن انغلاق وانعزال وديكتاتورية الأنظمة، فإن تكرار "الثورة" هذه الأيام

على نفس النمط من مستوى تغيير الأنظمة السياسية فقط، قد يؤدي إلى غربة هذه الأنظمة والى انقسامات مجتمعية حادة على أساس طائفي وعرقي، إن هذه الثورات بحاجة إلى جهد فكري وسياسي وهو من اختصاص النخب الشابة لصياغة مثل هذه المعادلة على أن تكون معادلة حقيقية ونقية تنتمي إلى جوهر هذه الأمة بعيدا عن الاستنساخ والتلاعب الخارجي وترف الصالونات الفكرية.

هذا الكتاب هو ثمرة جهود وتأملات عبر دراسات فكرية نشرت في مراكز دراسات عربية وعراقية، وأيضا مقالات منشورة في موقع الجزيرة إمتدت لسنين وواكبت متغيرات الثورات العربية وإرهاصاتها صعودا ونزولا بل إن بعض محطاتها كانت مبكرة وسابقة لإنفجارات الربيع العربي في شباط 2011، فقد سبق وأن نظم مركز دراسات الاستقلال للدراسات السياسية والإستراتيجية ندوة فكرية حول مزايا المقاومة المدنية وسبل تصعيدها وذلك بتاريخ 11 تشرين الثاني 2010، وللتاريخ فإن هذه الندوة كانت مكرسة للشأن العرقي حصرا وذلك للبحث في إمكانية التغيير باستخدام الوسائل المدنية (السلمية) وفي مقدمتها التظاهرات والاعتصامات، كأحد سبل التغيير والمقاومة والممانعة، حيث سبق للكاتب إن ميز ثلاثة أصناف في مقاومة الاحتلال الأمريكي: (المقاومة المسلحة، المقاومة السياسية، المقاومة المدنية أو الشعبية) ودعى إلى إن عملية تكامل هذه الاصناف كفيلة بتحقيق النصر على قوات الاحتلال ومشروعها في العراق وذلك بعكس الفهم السائد آنذاك الذي أختزل المقاومة فقط في شقها العسكري، وهو فهم كان أحادي الأبعاد وقاصر عن إدراك مفهوم الصراع بالمعنى الواسع الذي كانت تخوضه المقاومة العراقية والذي كان في جوهره تنازع إرادات بين الاحتلال من جهة والشعب العراقي من جهة أخرى، هذا الفهم الذي أدى الى حرمان المقاومة العراقية من تكوين جناحها السياسي، وبالتالي كانت هناك حاجة ماسة لتطوير نمط جديد من مقاومة وممانعة الشعب العراقي، لاسيما بعد تغير عناصر الصراع على الارض وبداية رحيل القوات الاجنبية، مقاومة شعبية مدنية تعتمد على معاناة الشعب وقضايا تتعلق مباشرة بحياته اليومية ووجدانه.

يتألف هذا الكتاب إضافة الى مقدمته النظرية من خمسة أقسام نشر معظمها على شكل دراسات في مراكز دراسات عربية وعراقية ومقالات نشرت على موقع الجزيرة، يتعلق القسم الأول حصرا بربيع الثورات العربية، أما القسم الثاني فقد تم

تخصيصه حول قضايا ذات صلة بفكرة الكتاب تتعلق بالإسلام السياسي ودوره في ربيع الثورات العربية، في حين تم تخصيص القسم الثالث للحراك الشعبي الثوري في العراق.

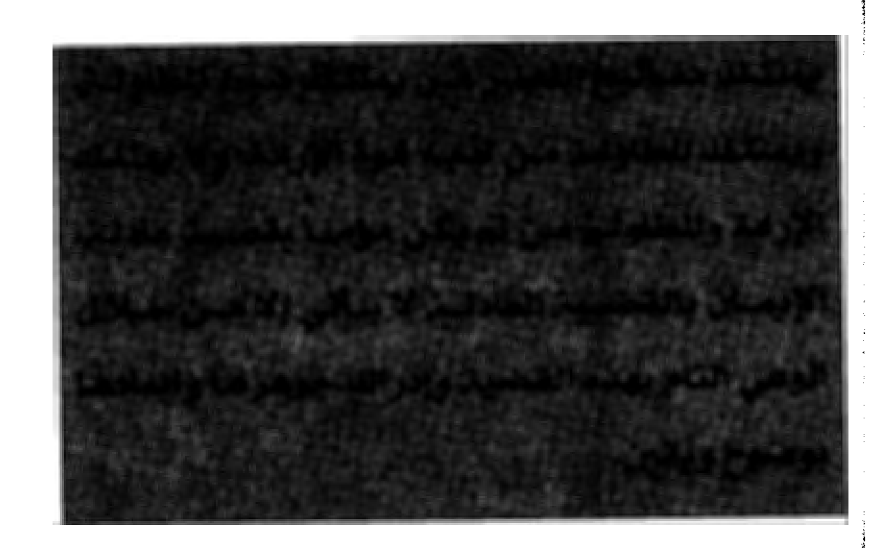
القسم الرابع تناول المخاض الثوري الجاري حاليا في العراق، أما القسم الخامس والأخير فقد تضمن دراسة تقييمية نقدية شاملة لأداء الحركة الوطنية العراقية للفترة 2003 ولغاية 2013.

الكاتب

تموز 2013/بغداد

القسم الأول

ربيع الثورات العربية



المحركات الحقيقية للثورات العربية والمحصلات النهائية

* الاستقلال السياسي الهش.
* دروس الثورات ونتائجها الأولية.
* ماذا بعد الثورات.

على الرغم من إن التوقيتات المتقاربة لاندلاع الثورات العربية تثير أكثر من تساؤل وعلامة استفهام لاستحالة الاتفاق أو التنسيق المسبق بين شعوب المنطقة في آن واحد، إلا إن ما حصل ويحصل بالتأكيد نوع من الهزات العنيفة والعميقة التي ضربت الأنظمة السياسية بشدة وجعلها تترنح أمام إرادة وطاقة جبارة غير مسبوقة للشعب العربي، مما جعل هذه الأنظمة تفقد قدرتها على التحكم والسيطرة على هذه الظاهرة التي أسفرت عن جملة حقائق ونتائج ولا تزال بعد لم تتجلى كامل ملامحها النهائية وبحاجة إلى الوقوف عند منعطفاتها الحادة ودراسة دوافعها وخلفياتها وحساب حدود تطورها ونتائجها المحتملة وتأثير مجمل ذلك على مستقبل المنطقة العربية.

لقد أصبح من الواضح إن مدى ومستوى وسقف تطور كل حالة وبغض النظر عن قدحة الزناد والأسباب المباشرة لها، إنما يستمد خصوصيته من حاصل إمتزاج نسبة العامل الخارجي وتوجهاته مع نسبة تراكم الاستحقاق الداخلي الذي يكاد منسوبه متشابها في كافة المجتمعات العربية بما فيها تلك الأقطار التي لم تندلع فيها اضطرابات أو انتفاضات أو ثورات لغاية الآن.

الاستقلال السياسي الهش

لم يتوقع رواد الموجة الأولى من ثورات استقلال الأقطار العربية في عقود منتصف القرن الماضي بأن يبقى هذا الاستقلال شكليا وحبيسا في حدود الاستقلال السياسي، فالثورات التحررية الوطنية لا تنتهي بإحراز الاستقلال السياسي، فهو يبقى وهميا وقلقا إذا لم يسفر عن تبدلات عميقة وجذرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لقد أدى الإخفاق المستمر وتراكم الفشل تحت ذريعة الشعارات الإيديولوجية والشرعية الثورية إلى انزلاق معظم هذه الأنظمة إلى الديكتاتورية والفردية ووصلت من حيث كبت الحريات والفساد إلى مستويات أسوأ بكثير من مراحل ما قبل الثورة والاستقلال، وتحول معظمها بمرور الزمن إلى أجهزة بوليسية والنتيجة تحول مفهوم الأمن الوطني ليتمحور حول أمن الرئيس وأمن النظام بدلا عن أمن المجتمع غذائيا وسياسيا وثقافيا والذي يشكل بتكامل عناصره حصانة الجبهة الداخلية ومناعتها ضد الاختراقات الخارجية.

في أي مجتمع يمثل البناء السياسي انعكاسا للبنيتين الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل فشل شبه تام وعجز عن معالجة مشاكل المجتمع العربي السياسية المتعلقة بإطلاق الحريات بمختلف أشكالها وفي مقدمتها الحريات السياسية المتعلقة بآليات الحكم وتداول السلطة سلميا وكذلك حرية التعبير عن الرأي التي تضمن تنفيس المجتمع عن مشاعره ومعاناته وأحاسيسه وما يتعرض له من مظالم، كل ذلك أدى إلى تناقض حاد ما بين شعارات الأنظمة وأعلامها وبين حقائق الوعي السياسي الشعبي القائم على المعاناة اليومية.

من جانب آخر ولد الفشل الاقتصادي المتمثل في انعدام فرص العمل لجيوش من الشباب العاطلين تفاوت حاد في المستوى المعيشي وازدياد شريحة الفقراء والبؤس وامتداد أحياء كاملة من الصفيح باتت لازمة متكررة في تصاميم المدن العربية.

في ظل هذه الأزمات شاهدنا كيف وجدت السلطة والحكومات العربية نفسها وجها لوجه أمام الشعب وكيف تحولت الدبابات والآليات إلى مجرد خردة أمام إرادة الشعب الغاضب وهذه إشارة واضحة على حجم الانغلاق والعزلة التي تعاني منها النخب الحاكمة ووجود فجوة كبيرة بينهما وعدم تبلور أية حلقات وسطية أو صمامات تنفيس للضغوط والمتمثلة بمنظمات المجتمع المدني وتراجع واضمحلال دور

الأحزاب التقليدية سواء كانت أحزاب السلطة أو المعارضة وانفصامها عن الشارع، هذه الصمامات التي تتيح في الغرب على سبيل المثال تخفيف حدة الاصطدام وتؤدي وظيفة امتصاصها وتخفيف آثارها المباشرة عند تعرض المجتمعات لهزات وأزمات طارئة.

إن هذا الفشل الأفقي في بناء مقومات الهوية الوطنية مقابل الهويات الثقافية الفرعية وكذلك تدهور مستوى معيشة الفرد العربي من خلال تراجع وإخفاق كافة خطط التنمية المستدامة وتغول السلطات أمنيا وبوليسيا على حساب حريات المواطن الأساسية، وتراكم الغضب والشعور لدى ملايين الشباب بانعدام الأمل بالمستقبل والإحباط واليأس الناجم عن حجم البطالة مقابل طوفان من الفساد الإداري والمالي الذي ينخر المجتمعات كل هذه الأسباب الكامنة والتي أستغرق تراكمها أكثر من نصف قرن من الإخفاقات والفشل والقمع على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، شكلت مقدمات ومدخلات حاسمة كان لابد لها أن تنفجر في أي لحظة سواء كان منشأ توقيت وتصنيع جهاز التفجير محليا أو خارجيا، وتسفر عن المخرجات التي نحن اليوم بصدد اللحاق بها.

دروس الثورات ونتائجها الأولية

على الرغم من إن ظاهرة الثورات التي تعم المنطقة العربية كالزلزال الذي يضرب مناطق بقوة ولكن ذلك لا يعني أن بقية المناطق لم تتأثر، لا تزال قيد التبلور ولم تسفر بشكل واضح عن كافة نتائجها وأبعادها وحدود وعمق تأثيراتها إلا إنه يمكن لغاية الآن استقراء واستنباط بعض الدروس التي باتت شبه ثابتة ومستقرة على الأقل في الدول التي تتعرض لهذه الثورات:

الدرس الأول – إعادة الاعتبار للشعب واستعادته الثقة بالنفس والشعور بأنه شعب حي قادر على رسم مستقبله ومصيره وقدره بنفسه.

الدرس الثاني – انتهاء أسطورة البقاء في الحكم مدى الحياة في الأنظمة العربية وكذلك مغادرة الأنظمة لفكرة الاستخفاف بإرادة الشعب وبقدرته على الثورة والتغيير.

الدرس الثالث – انحسار دور الأحزاب التقليدية وسقوط معظم الهياكل السياسية لجيل وموجة الاستقلال الأولى (أنظمة، انتخابات شكلية، برلمانات وهمية،

أحزاب أيديولوجية) وبروز الشباب كشريحة جديدة محركة للمجتمع ومعبرة عن حقيقة إرادته وصانعة لقراراته.

الدرس الرابع – وضعت ثورات الشباب العربي أثقالا وتحديات أمام الفكر السياسي العربي في قدرته على مواكبة واستيعاب هذه المتغيرات السريعة وإمكانية تأطيرها بمعادلات تفي بتوظيفها بالاتجاه الصحيح ومن الواضح إن طريقة التفكير المتأخرة التي يفكر بها الكثير من المثقفين العرب أصبحت بفعل هذه الثورات كأنها من التراث أكثر منها فكراً ديناميكياً حياً يستجيب لمتطلبات غليان الشباب.

ماذا بعد الثورات؟

إن السؤال المركزي الذي يحتاج إلى إجابة مبكرة من لدن المفكرين العرب هو أين سيستقر مصب هذه الثورات؟ وما هي حدود تأثيرها؟ هل هي ثورات مستوفية لشروط ومعايير مفهوم الثورات الحقيقية، أم هي موجات ثورية جديدة لتأكيد استقلال الموجة الأولى التي حصلت القرن الماضي وستقف حدودها عند تغيير سطحي يطال الأنظمة السياسية واستبدالها بأنظمة أخرى، وإذا كان شعار هذه الثورات يتراوح ما بين (الشعب يريد إصلاح النظام أو تغيير النظام) فهل سيتكرر الفشل التاريخي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، لحد الآن تفيد جميع المؤشرات على إن هذه الثورات انطلقت بعفوية وتلقائية دون تخطيط مسبق وتفتقر إلى قيادات متمرسة أو رؤيا سياسية واضحة للمستقبل، مما يستلزم إيجاد مشروع عربي متكامل لاستيعاب هذا المخاض العسير وضمان ولادته بشكل سليم وصحي بعيداً عن الاستهدافات الخارجية التي قد تسرق أحلام الجيل العربي الجديد الثائر.

الربيع العربي
بين حسابات الحقل وحصاد البيدر

* **هل الحراك الشعبي العربي، ثورة!**
* **قوانين الثورة العربية وشروطها**

لا يزال المفكرون والمثقفون العرب خارج معادلة الحراك الشعبي العربي حيث يجتر بعضهم من خلال هياكل ومؤسسات متحنطة (مؤتمرات قومية - إسلامية) أفكارا أصبحت من التراث الإنساني لا تمت بصلة للواقع ولا تتلائم وطريقة تفكير وهموم الشباب العربي، تعيش في صوامع عاجية فقدت كل تأثير لها على مستوى الشارع العربي لاسيما بعد الربيع العربي الذي أثبت تكلس هذه الأفكار ومؤسساتها المتهرئة وهي في طريقها إلى الانحسار والتلاشي بل وربما الانقراض وهنا تكمن المأساة في عدم وجود جسور فكرية لتأطير هذا الحراك الثوري الذي يمر به الشعب العربي، أننا نوجه دعوة للمفكرين والمثقفين العرب لممارسة دورهم في قيادة وتوجيه الحراك الشعبي الثوري العربي في هذا المفصل الحرج من تطور هذا الحراك حيث يتأرجح مابين قوى الجذب إلى الخلف ومحركات الاندفاع إلى الأمام وذلك من خلال الانخراط فيه وعدم الاكتفاء بالتفرج وتجاوز حالة المراقبة إلى المعايشة لهذه اللحظة التاريخية والحاسمة وتقديم عطائهم وخبراتهم السياسية والفكرية اللازمة للحيلولة دون إجهاضه ولضمان صيرورة وديمومة هذا الحراك وعدم تركه ألعوبة بيد الأجندات الخارجية، أو جعله لقمة سائغة بيد قوى الثورة المضادة.

وبالنظر لتوفر قوانين وشروط الثورة العربية في مناطق كثيرة من الوطن العربي فإن الحراك الشعبي العربي يمكن أن يحث الخطى باتجاه أهدافه المنشودة في حال اتخاذه

مسارين متوازيين متلازمين، الأول يتطلب استيفاء الثورة لبعدها الأكبر الذي يتجاوز المناطقية أو الطائفية ليتخذ من بعده العربي إطارا وهدفا فمن العبث أن يتحقق لأي حراك في أي بلد عربي إنجازات حقيقية وجذرية دون إطلاق كافة طاقات الأمة وفي مقدمتها الثروات التي أصبحت ملكية خاصة لهذه العائلة الحاكمة أو تلك فالثورة مفهوم شامل لا يمكن تجزأته، فالتساؤل الرئيسي الذي يجب أن نرفع من خلاله سقف هذه الثورات هو المدخل الحقيقي لثورة حقيقية يمكن أن تحدث، والتساؤل هو إذا كانت كل من تركيا وإيران كأمم لديها مشاريع قومية واضحة في المنطقة وتعرف ماذا تريد، فما هو مشروعنا كعرب وماذا نريد في معترك القرن الحادي والعشرين، إنها فرصة تاريخية لإعادة تعريف أنفسنا، هل حقا سيتمخض جبل الحراك الثوري العربي عن "فأر" تغيير الرئيس هنا وهرب الرئيس والتمثيل بجثته أو محاكمته هناك، واختزال هذا المخاض التاريخي إلى مطالب غامضة ومبهمة ذات نهايات سائبة.

إن قصة الثورة تتعلق باستكمال أساسها النظري ورسم الطريق أمام أجيال الثورة لتعرف بدقة ماذا تريد وما هي حدود الثورة وكيف تتقدم إلى الأمام لتخوض تحديات العصر في القرن الحادي والعشرين والثاني، لتعي إن معركتها ضد كراسي الحكم هي المعركة الأيسر، وإن الثورة لا يمكن أن تستقيم دون العمل على نسف ملايين الأطنان من تراكمات التخلف والأساطير والخرافات التي تحولت إلى شبه مسلمات وعقائد مقدسة لا يمكن المساس بها. وهذه المعتقدات تشكل عائقا وتقف في اتجاه معاكس لروح العصر وتوجهاته وتحدياته.

ينطلق الطريق الثاني للثورة من خصوصية كل مجتمع عربي على حده، وعلينا أن نربط كل حراك بواقعه أولا، وبهدف أسمى ثانيا، لشد الأنظار دائما باتجاه أهداف كبرى، الأمر الذي سيؤسس إلى تنميط أهداف الثورة على امتداد ساحة الوطن العربي رغم اختلاف الساحات لضمان ديمومة الزخم الثوري للشباب العربي واستثماره وعدم إيقافه عند حدود مجتزأة ستجعل منه نهبا لقوى الثورة المضادة وقوى الجذب إلى الخلف والعودة به إلى المربع الأول.

إن من شأن هذا التنميط توحيد الرؤيا وتبادل الخبرة وزيادة مساحة الأمل لدى الشباب العربي وزيادة قدرتهم على المناورة الداخلية وخلق أرضية حقيقية

لقيام مؤسسات وهياكل عربية معاصرة تنسجم مع تطلعات الشباب فليس من المعقول أن ترعى مؤسسة مثل جامعة الدول العربية التي لم يبق منها سوى الاسم الحراك الشعبي الثوري وينبغي لهذا الحراك أن تكون له مؤسساته وهياكله الخاصة الفكرية والسياسية والعملياتية.

الحراك الشعبي العربي
بين الاستحقاق الداخلي والاستهداف الخارجي

* **معايير الثورة المزدوجة**
* **مشروع الفوضى الخلاقة**
* **المشروع الإيراني في المنطقة**

من يراقب خارطة الفوضى الحادة التي تنتاب منطقتنا العربية، عليه ابتداءً أن يميز بدقة بين نسيم الحرية والثورة في هذا البلد وبين رائحة البترول والأطماع الإقليمية في بلاد أخرى، فالثورة عبر التاريخ مفهوم إيجابي يؤسس لمتغيرات جذرية تصب في صالح الشعوب ويعزز من وحدتها وسيادتها وتقدمها ويسعى إلى رفاه المجتمعات، والشعوب عادة تثور إما تحت ضغط الطغاة والديكتاتورية أو لانتزاع استقلالها وسيادتها تحت ظل الاحتلال والغزو والعدوان، وفي كلتا الحالتين فإن للثورة شروطها من حيث مدى كثافتها وطبيعة ومشروعية أهدافها وضرورة التفريق بين الفتنة والثورة وبين الفوضى والحرية وبين الانتفاضة وبين الثورة.

في خارطة حمى الثورات والانتفاضات التي تجتاح الأقطار العربية نجد إن هناك تباينا في الدوافع والغايات والأهداف رغم إنها تشترك بحقيقة واحدة هي الشعور الطاغي للشباب العربي بالإحباط والقهر في ظل أنظمة زادت الشقة بينها وبين شعوبها حتى تبدو وكأنها تعيش بمعزل عن هذه الشعوب.

هذه الأنظمة تعاقبت منذ موجة الاستقلال التي شهدتها المنطقة منتصف القرن الماضي وتعاقبت كوريثة لحركات التحرر الوطني ضد الاستعمار ولكنها توقفت في حدود الاستقلال السياسي دون أن تتعداه إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي

والاجتماعي ففشلت في بناء الهوية الوطنية وترسيخ مفهوم المواطنة كبديل عن الهويات والثقافات الفرعية وعجزت عن تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الحياة الحرة الكريمة لمواطنيها رغم الثروات الهائلة التي تحت تصرفها، مما جعل من مجتمعاتها رخوة وسهلة الاختراق أفقيا وعموديا وتفاقمت معدلات الاحتقان والغضب إلى حد الانفجار بمجرد دخول العامل الخارجي كعامل مساعد ومحفز.

معايير الثورة المزدوجة

اندلعت معظم الثورات الحالية من قبل الشباب وكانت عفوية وصادقة تبحث بشكل أساسي عن الخبز والحرية وفرص العمل، وكشأن جميع الثورات قد يقوم بها الحفاة والعراة والفلاحين والمحرومين والجياع ولكن في نهاية المطاف علينا أن نبحث في كل حالة على حدة عن المستفيد النهائي (End User).

إن طبيعة الثورات العربية بسقوفها القطرية الضيقة مهددة بالسرقة ومحاصرة بمشاريع دولية وإقليمية ذات ضغوط عالية تتنافس فيما بينها ولكنها في كل الأحوال غير متصارعة، ويتوزع تأثير هذه الضغوط لملء الفراغ وتقاسم النفوذ والمصالح ما بين أميركا وإسرائيل على المستوى الدولي وما بين إيران وتركيا على المستوى الإقليمي رغم تفاوت شدة هذا التأثير واختلاف الغايات والوسائل والأهداف.

يساعد على تقبل هذا التأثير في الوسط العربي غياب أي مشروع موحد كما يسرع في هذا التأثير تحول بعض (دويلات – المدن) وجامعة الدول العربية إلى مكاتب للسمسرة لتسويغ العدوان وتسويق هذا المشروع أو ذاك وعقد الصفقات المريبة على حساب مصالح الشعب العربي العليا في هذا القطر أو ذاك، وإلا بماذا يمكن تفسير ذلك الصمت المريب في العراق عندما صدر القرار 1483 من مجلس الأمن الدولي الذي أعتبر الغزو الأمريكي احتلالا رسميا مما أقتضى في حينه قيام جامعة الدول العربية طبقا لميثاقها وطبقا للمادة رابعا من معاهدة الدفاع العربي المشترك مساعدة الشعب العراقي للنهوض بأعباء مقاومة الاحتلال أو على الأقل الاعتراف بمقاومته كحركة تحرر وطني حسبما ينص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 51، عوضا عن ذلك شرعت هذه الجامعة بتسويق مشروع الاحتلال السياسي ومنحت مقعد العراق في الجامعة لممثلي سلطة الاحتلال آنذاك، وفي الوقت الذي تتباكى هذه الجامعة على قتل المدنيين في هذه

الدولة العربية أو تلك حسب الأجندة الأمريكية لم تبالي هذه الجامعة ولم تدق طبول الحرب لمقتل مليون ونصف مدني عراقي على يد قوات الاحتلال ولم تهتم لتشريد أربعة ملايين عراقي، التذكير بهذه الحقائق يأتي لإيضاح المقياس الأعور الذي يحاول البعض استخدامه في تعريف ما يجري حاليا على الساحة العربية، فما بين حق الشعب العربي من المحيط إلى الخليج في الثورة على واقعه الفاسد وما بين مطامع الدول الأجنبية خيط رفيع، على قادة هذه الثورات تبنيه واستيضاحه قبل أن تسرق هذه الثورات.

مشروع الفوضى الخلاقة

لا تخفي كل من إسرائيل والولايات المتحدة مشاريعها وأهدافها الإستراتيجية في المنطقة وتعمل عليها بنفس طويل من خلال منهجية وخطوات واضحة ومدروسة، فنظرية الفوضى الخلاقة، يجري تطبيقها على قدم وساق في المنطقة العربية، هذه النظرية التي تقوم على شرط إضعاف وإزاحة الأنظمة السياسية كمقدمة لانكفاء المجتمعات العربية المنهكة إلى كيانات طائفية وعرقية، وهي لا تختلف من حيث المضمون على دأب إسرائيل منذ عقود طويلة لتحقيق هذا الهدف عبر تشتيت الجهد العربي كشرط لبقائها والذي لخصته "غولدا مائير" رئيسة وزراء إسرائيل السابقة عندما سألت عن مفهوم إسرائيل للسلام مع العرب فأجابت: السلام بالنسبة إلى إسرائيل هو أن تحيط بها دويلات الطوائف، كما إن المنطقة العربية التي تتربع على عصب طاقة القرن الحادي والعشرين التي تشهد حاليا عملية تفكيك وإعادة تركيب على أساس طائفي وعنصري تشكل لب نظرية "صموئيل هنتجتون" في صراع الحضارات وإعادة رسم خطوط الصراعات الدولية على أساس عرقي وطائفي بدلا من الصراعات الأيديولوجية التي سادت حقبة الحرب الباردة. وربما ذلك يفسر كيفية انزلاق المنطقة تدريجيا إلى جبهتين ومحورين إيراني – طائفي وعربي – مذهبي مما يعمق يوميا من تفتيت المنطقة ويزيد من تشرذم العرب وتهميشهم وتضائل تأثيرهم.

المشروع الإيراني في المنطقة

من جهة ثانية كشفت تطورات الثورات والانتفاضات والحراك الشعب العربي إن إيران بدورها وكعادتها ليست راغبة في أن تكون بعيدة عن توظيف هذه الانتفاضات

لصالح مشروعها الاستراتيجي في المنطقة والذي قد يتنافس مع المشروع الأمريكي ولكنه لا يصل حد الصراع فالطرفين يدركان لعبة المصالح جيدا وإدارتها وفق قاعدة الكلفة والمنفعة وخضوع كل شيء في السياسة لمبدأ الصفقة (Deal) التي تجيدها بإتقان كل من واشنطن وطهران، ففي العراق بعد الاحتلال اعترفت إيران مباشرة بحكومة "الشيطان الأكبر" ودعمت وناورت داخل العملية السياسية بزجها كافة أدواتها ومراجعها لدعم عملية الاحتلال السياسية وإنقاذها وفي نفس الوقت سلحت ودربت ومولت ميلشيات مسلحة خارج العملية السياسية لضرب القوات الأمريكية فاضطرت الولايات المتحدة في ظل الغياب العربي الكامل إلى التفاهم والتفاوض مع إيران وتقاسم النفوذ والمصالح في العراق.

إن الهدف الاستراتيجي الإيراني في المنطقة هدف قومي بامتياز والادعاء الطائفي ليس سوى وسيلة جذابة لتمرير هذا المشروع الذي يتلخص بكل بساطة في (جعل الخليج العربي بحيرة إيرانية تحيط بها منطقة تمثل مجالها الحيوي تسكنها شعوب خاضعة لإيران وفق مبدأ ولاية الفقيه) وهي في سياق تحقيق هذا الهدف تسعى بكل الوسائل على تحسين شروط تفاوضها مع أميركا وتستخدم في هذا السعي حزمة مختلفة من الوسائل التي تنم عن خبث ونفاق سياسي عالي المستوى ولديها الاستعداد للمساومة في كافة ملفاتها إبتداءا من الملف النووي وقضية تهديد إسرائيل ولبنان وفلسطين واستقرار العراق وأفغانستان وضمان مصالح الغرب النفطية في المنطقة التي ستخضع لنفوذها مقابل الإقرار لها بهذا النفوذ.

مما تقدم فإن ما يجري في البحرين ليس بعيدا عن لعبة تقاسم النفوذ وعلينا أن لا نستغرب في أن يتحول المتظاهرين في البحرين في ليلة ووضحاها إلى ثوار تحت بند حقوق الإنسان والحرية وحق تقرير المصير ويحمل الثوار السلاح وتتشكل ميليشيات تقاتل "الاحتلال الأجنبي" وعندما تتهدد المصالح النفطية الأمريكية في (دويلات – المدن) الخليجية أو الشركات حسبما يراها محور الصناعات النفطية – العسكرية الحكم في أميركا، على مدراء هذه الشركات أن لا يستبعدوا عندئذ جلوس الأمريكيين والإيرانيين على طاولة المفاوضات لتهدئة "الثوار" والتحكم بهدنة لضمان المصالح المشتركة.

العرب بين فجر الشباب
وعصر الشعوب وغروب الاحزاب

عانت معظم المجتمعات العربية منذ استقلالها من اختلالات اجتماعية واقتصادية عميقة، فهذا الاستقلال الذي تحقق من قبل حركات التحرر الوطني في حينها كان في الحقيقة ظاهريا مقتصرا على المستوى السياسي فقط ولم يلامس واقع المجتمع في أبعاده الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى تجارب حكم فاشلة منذ أكثر من نصف قرن ولم تتمكن من إنجاز الحد الأدنى من مستلزمات التنمية المستدامة وبناء الهوية الوطنية وإطلاق الحريات العامة وتوفير فرص العمل والحياة الكريمة لأجيال كاملة باتت تعيش دون حد الفقر، فابتعدت هذه الأنظمة تدريجيا عن نبض الشعوب وتحولت إلى ديكتاتوريات ومافيات أكثر منها إلى حكومات، ونمت في ظلها طبقات سياسية منتفعة أثرت على حساب هذه الشعوب المسحوقة غير عابئة بمشاعر ومعاناة وغليان الملايين.

ومن يراقب مولدات الحراك الشعبي الذي يجتاح المنطقة العربية من مغربها حتى مشرقها يجد إن هذه المولدات والمحركات تعمل خارج سقوف التوقعات، فالأحزاب التقليدية اليوم نجدها عاجزة عن تحريك الشارع والسيطرة عليه وتعيش في فضاءات لا علاقة لها بواقع الشعب مما يرتب عليها مراجعة حساباتها وشعاراتها بجدية أو تتنحى جانبا وتتفرغ لكتابة مذكراتها فتريح وتستريح أما أحزاب السلطة المليونية فإنها سرعان ما تتبخر عند أول هزة تتعرض لها هذه الأنظمة أو عند أول إشارة لنزول حشود الشعب الغاضبة والهادرة إلى الشوارع.

لذا يبدو إننا أمام ظاهرة وثقافة جديدة طورتها شريحة من الشباب العربي تكيفت مع أدوات التواصل الالكتروني وثورة الاتصالات والمعلومات التي أتاحت بدورها نمطا جديدا من قدرة التواصل الفريد لم تخطر في بال ودوائر تخطيط الأنظمة

أو الأحزاب السياسية التقليدية النائمة، عبر هذه الوسائط تتم بلورة وتصميم رأي عام وشعارات بحرية واسعة جدا بعيدا عن القيود والرقابة والمواقف المسبقة لتنتقل بعد ذلك هذه الحشود من الشباب الثائرين التي سبق لها وأن تعارفت عبر ساحات وفضاءات الانترنت الافتراضية وتنزل كالسيل الجارف إلى ساحات وشوارع وميادين حقيقية على الأرض، وكأنها نظمت نفسها بنفسها مسبقا بصورة وسرعة باغتت وأرعبت أجهزة وجيوش الأنظمة وأذهلت الشعوب المقهورة نفسها وزرعت فيها الأمل من جديد.

أجيال جديدة يحركها مثقفون وقادة من الشباب أنفسهم لم ينخرطوا في أحزاب أيديولوجية، تحركهم مشاعر عميقة من الغضب نتيجة الإحباط واليأس وانعدام الأمل بالمستقبل، هذا الشعور العميق بالانكسار الذي لم تتحسسه الحكومات الغارقة بالفساد والبيروقراطية فكانت شريحة الشباب هي العمود الفقري للثورة، وعادة ما تتسم هذه الشريحة بصفة الإقدام وعدم الخوف والرغبة في التحدي وقد فجر مشاعر هذه الشريحة استشهاد وتضحية الشاب "محمد بو العزيزي" الذي أحرق جسده فأشعل فتيل برميل البارود، لم يتفلسف رواد الثورة العربية الجديدة من الشباب بأفكار ثورية رنانة وآيديولوجيات مستوردة، كان سلاحهم شعارات بسيطة لكنها عميقة وصادقة واعتمدت على عنصرين لا أكثر هما الخبز والحرية بمعنى المطالبة بالعدالة الاجتماعية ورفض الديكتاتورية، كان وقعهما على الناس كالنار في الهشيم لأنها شعارات تقبل القسمة على كل الشعوب المضطهدة بل تقبل القسمة على الشعب العربي من المحيط إلى الخليج.

لقد تضافرت عدة عوامل داخلية وتلاقحت مع عوامل وظروف خارجية إيجابية تمكن من خلالها الشعب التونسي بوقت قياسي لم يتجاوز عدة أسابيع من إسقاط النظام بالضربة القاضية ولكن ما أتيح للشعب التونسي من خصائص وظروف مواتية ونموذجية داخليا وخارجيا قد لا يتاح بنفس القدر لبقية الشعوب التي عليها أن تسقط الأنظمة الفاسدة والمتسلطة ربما بطريقة تسجيل النقاط وليس بضربة قاضية واحدة، الأمر الذي يضع على عاتق المفكرين في الوطن العربي إلى مغادرة بروجهم العاجية ومحاولة اللحاق بمتغيرات ظاهرة ثورة الشباب وفهم محركاتها ودوافعها الحقيقة وتوفير الأطر والأهداف السياسية والإجابة على السؤال المركزي والخطير: ماذا بعد؟ وإيجاد الحلول الفكرية المناسبة التي تنسجم وتطلعات الأجيال الجديدة من الشباب الكفيلة

بتمهيد الطريق أمامهم لإجراء تغييرات حقيقة وضمان عدم احتوائهم وسرقة ثمرة تضحياتهم.

ولعل هذا الطريق الجديد الذي فتحه الشباب العربي بأجسادهم المحروقة والمشتعلة يضيء درب العرب ويعيد لهم بريقهم وكرامتهم المفقودة والمغيبة على يد الحكام.

الفتيل التونسي والبارود المصري

* مقدمات الدرس التونسي
* احتمالات البركان المصري

لم يكن مقدرا للشعب العربي في تونس أن ينجح بهذه الصورة التي أذهلت العالم بعفويتها وانسيابيتها حتى بدت وكأنها نموذجا سريعا ما سيجتاح المنطقة وكأنها تدشن عصرا جديدا وبارقة أمل لاستنهاض الشعوب المقهورة والمغلوبة على أمرها في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وكشأن جميع الوقائع الكبيرة في تاريخ الشعوب فإن ما يظهر على السطح من أسباب مباشرة تبدو للوهلة الأولى وكأنها تقف خلف هذه الوقائع، لكنها في الحقيقة لا تشكل سوى ما يظهر من جبل الجليد وليست أكثر من قدحة الزناد التي عادة ما تفجر خزين الغضب المتراكم عبر سنين من الشعور بالغبن والظلم والقهر والاستغلال.

مقدمات الدرس التونسي

حقق الشعب التونسي غايته من الثورة بعد تظافر وتفاعل عدة عوامل منها داخلية بالدرجة الأساسية وأخرى خارجية جاءت مواتية، يمكن على المستوى الداخلي تأشير جملة عوامل ساهمت في نجاح النموذج التونسي:

أولا – كشأن معظم المجتمعات العربية بلغ مستوى التناقض بين النظام الحاكم وواقع الشعب إلى حد الانفجار حيث تتفشى البطالة والفقر وانعدام الأمل وكثرة الاعتقالات وسط الشباب. وتحول الأنظمة إلى سلطات بوليسية واجبها قمع الحريات وحماية النظام.

ثانيا – تتميز خلفية الشعب التونسي بتجانسه العرقي والديني الذي أبعد الثورة عن أية احتمالات في اللعب على التناقضات الفرعية مما جنب الثورة أية انشقاقات لتأخذ طابعا شموليا.

ثالثا – لم تأتي شعارات الثورة لتأخذ طابعا ثوريا آيديولوجيا وإنما كانت محركاتها بسيطة وصادقة واعتمدت على عنصرين لا أكثر وهما الخبز والحرية بمعنى المطالبة بالعدالة الاجتماعية ورفض الديكتاتورية وهذين الشعارين قبلا القسمة على كل الشعب التونسي.

رابعا – اتسمت ثورة الشعب التونسي بطابع حضاري من حيث طريقة التظاهر أو حجم الخسائر البشرية أو الرغبة في الانتقام التي رافقت عملية تغيير النظام، ويقف خلف ذلك طبيعة الشخصية التونسية المثقفة ومستوى الوعي الذي يتميز فيه الشعب التونسي وانفتاحه على الثقافات الأخرى.

خامسا – كانت شريحة الشباب هي العمود الفقري للثورة وعادة ما تتسم هذه الشريحة بصفة الإقدام وقد فجر مشاعر هذه الشريحة استشهاد وتضحية الشاب "محمد بو العزيزي" الذي أحرق جسده فأشعل فتيل برميل البارود.

سادسا – خلت الثورة التونسية في كافة مراحلها من التسييس الحزبي من هذه الجهة أو تلك واستمرت للنهاية ثورة شعبية خالصة شارك فيها كل أبناء تونس بغض النظر عن توجهاتهم السياسية والحزبية.

سابعا – يعد موقف الجيش التونسي والأجهزة الأمنية مقارنة بالنتائج النهائية التي تمخضت عنها حركة الشارع موقفا إيجابيا أتسم إلى حد بعيد بالحيادية والانحياز إلى جانب الشعب في ثورته.

على مستوى العوامل الخارجية المساعدة فإن تونس بموقعها الجغرافي ومواردها لا تشكل عاملا جوهريا وحساسا للغرب إلا بقدر تعلق الأمر بموقعها المتوسطي في المغرب العربي وعلاقاتها التاريخية بأوربا لذا لم تكن استجابة الغرب سريعة وتنسجم مع سرعة التطورات على الأرض بل إنها بلا شك قد تفرجت على النظام الحاكم وهو يفقد ماء وجهه أمام صلابة وإرادة الشعب التونسي وأعطت بذلك ضوءا أخضرا لإسقاطه ورحيله غير مأسوفا عليه الأمر الذي قد يفسر سرعة انهيار النظام وفرار رئيسه بهذه الطريقة الدرامية.

احتمالات البركان المصري

لم تلبث رياح التغيير التونسية أن هبت على مصر التي كانت تغلي أصلا منذ سنين سبقت الثورة في تونس، ورغم توافر نفس المقدمات ووقوع الشعبين التونسي والمصري تحت نفس الظروف الاجتماعية والسياسية من حيث الفوارق الاجتماعية وتردي الظروف المعيشية القاسية والبطالة والحرمان السياسي من خلال القمع وقوانين الطوارئ ورغبة جامحة لدى رأس النظام في توريث الحكم الذي قد يشكل أهم مولدات الغضب وأشدها تحفيزا واستمرارا، إلا إن أهمية مصر في معادلة صراع الشرق الأوسط في حالتي السلم والحرب تتخذ مركزا متقدما مقارنة بمركز تونس، لذا ليس من المتوقع أن تتعامل أميركا والغرب مع الحالة المصرية بنفس الطريقة التي تعاملت بها مع الأحداث على الساحة التونسية حيث أكتفت بالتفرج وعدم الاكتراث، فما بذله الغرب من جهود طيلة عقود طويلة لاحتواء مصر وتحييدها والنجاح في إخراج قوتها المركزية من معادلة الصراع العربي الإسرائيلية يقودنا إلى إن الغرب لن يسمح بخروج الأمور في مصر عن نطاق السيطرة وإعادة المنطقة مرة أخرى إلى المربع الأول ما قبل اتفاقيات السلام.

فالمراقب لردات الفعل الأوربية والأمريكية على وجه الخصوص يجد هناك إشارات مبكرة وتجاوبا ملفتا للنظر يؤيد مطالب الشعب المصري مقارنة بما جرى في تونس وضرورة إجراء "تغييرات عميقة وشاملة وفورية، بل وصل الأمر إلى حد تشكيل ما يشبه غرفة طوارئ في البيت الأبيض وسط قلق شديد في الدوائر الإسرائيلية تحسبا لجميع الاحتمالات.

ويمكن تشبيه احتمالات نجاح التغيير في مصر باتجاه استعادة مكانتها الريادية السابقة في الوطن العربي بعملية تحرير وإطلاق مارد تمكن الغرب من حشره في قمقم وعزله منذ أربعين سنة، الأمر الذي قد يقلب كالزلزال جميع الموازين ويعيد رسم خارطة توازن وتوزيع القوى في المنطقة من جديد لما لمصر من ثقل بشري ومادي ومعنوي وريادي بالمنطقة.

مما لاشك فيه إن الحراك الشعبي المصري المرشح لمزيد من التفاعل والتصعيد سيتمخض عن تغيير سياسي ولكنه تغيير محدود يتعلق بالقشرة السياسية وهذا أمر يمكن للولايات المتحدة وإسرائيل أن تتحمله وتحتويه من خلال تغيير الوجوه مع

الحرص كل الحرص على إبقاء نفس المؤسسات العسكرية والأمنية تحت السيطرة وضمان ولائها وقنوات التواصل معها واستمرار السياسة الخارجية المصرية بما يضمن الحفاظ على التوازنات والتعهدات في المنطقة التي تصب مباشرة في صالح الأهداف الإستراتيجية الأمريكية المتعلقة بالأمن الإسرائيلي والحيلولة بكافة الوسائل دون وصول قوى وطنية حقيقية أو أسلامية إلى سدة الحكم حتى وإن تطلب ذلك إجراء أكثر من عملية جراحية تجميلية لوجه النظام القبيح.

الطبقة القائدة...
الثورات العربية ودور الكفاءات الوطنية
في ترسيخ مبادئها

* خصائص وحدود الطبقة
* صمامات أمان المجتمع
* كيف يبدأ الشباب التغيير؟

غالبا ما تتطور الشعوب تدريجيا عبر تبني منهج وأفكار خلاقة ترسم للمجتمع خطواته اللاحقة بصورة مدروسة تتسم بالعقلانية والواقعية تقود تطور المجتمع إلى التقدم والازدهار. وفي كلا الحالتين لا يمكن لهذه الانتقالات أن تحدث لوحدها من دون تدخل العنصر البشري كأفراد أو جماعات للتأثير سلبا أو إيجابا في زخم تقدمها أو في تحديد منحنى اتجاهها.

عليه لا تكمن قيمة الثورات الجوهرية فيها كواقعة، يسري الأمر كذلك على الأفكار الخلاقة ما لم يقترن ذلك بطبقة أو شريحة حاملة لهذه الأفكار وقادرة على تحويلها إلى فعل وممارسات ومؤسسات تشكل بمجموعها فعل التغيير المنشود الذي من أجله قامت الثورات وقدمت التضحيات.

ومن المتوقع في خارطة الثورات العربية المتلاحقة وعلى الرغم إنها أحدثت هزات عنيفة في بنية المجتمعات العربية المتكلسة وبعثت الأمل في مستقبل هذه المجتمعات، لكن يبقى هناك ما يثير القلق على ضوء خصوصية هذه الثورات وسرعة انبثاقها وكونها لم تنبع من رؤيا سياسية مسبقة مما يجعلها عرضة للركوب أو الانحراف أو ربما

فريسة سهلة للثورة المضادة، فالاستجابات المحدودة في قشرة وبنية الأنظمة السياسية البائدة تحققت تحت ضغط التظاهرات والانفعالات الشعبية وهي بطبيعتها تكون عفوية ووقتية خاضعة للمزاج العام وتوجهاته، لكن الأمر يتطلب أكثر من ذلك لإنجاز الانتقالات الجذرية في كافة مناحي الحياة بالاعتماد على شريحة متينة ذات صفة ديناميكية تشكل بنية المجتمع الحقيقية وتمتد بمجساتها في كافة قطاعات ومناحي الحياة، مثل هذه الشريحة وحدها قادرة على حمل أهداف هذه الثورات والمضي فعليا صوب تحقيق إزاحات محسوبة في إحداثيات المجتمع من النقطة (أ) إلى النقطة (ب).

خصائص وحدود الطبقة

يطلق على الطبقة المتوسطة في الأدب السياسي صفة "قاطرة" المجتمع، ويقاس على مدى تطورها مستوى تقدم أي مجتمع أو تخلفه، ففي المجتمعات التي تكون فيها هذه الشريحة قوية ومتماسكة يمكن الجزم بأن المجتمع متماسك ويسير بعافية نحو الأمام بخطى ثابتة، وعلى العكس من ذلك كما هو الحال في مجتمعاتنا العربية حيث تعاني هذه الطبقة من التهميش والإقصاء والإبعاد عن آلية صنع القرار، فإن هذه المجتمعات ستبقى تراوح في مكانها وتدور في دوائر مغلقة.

تمثل شريحة المثقفين والأطباء والمهندسين والفنانين والأساتذة والمعلمين والطلبة والمحامين، عمود المجتمع الفقري وهي الطبقة المنتجة الحقيقية فكريا وماديا عبر التاريخ ولان الكثير من الأنظمة العربية وصلت إلى سدة الحكم إما بانقلابات أو ثورات أو بالوراثة فإن هذه الطبقة بقيت محبوسة في قمقم هذه الأنظمة لم تتمكن يوما من التعبير عن نفسها أسوة ببقية دول ومجتمعات العالم التي نهضت عبر بروز هذه الطبقة والسماح لها من خلال التعبير عن إمكانياتها بتشكيل أحزاب تعبر عن آرائها التي هي آراء كثيرا ما تتسم بالعقلانية والموضوعية.

صمامات أمان المجتمع

لاشك إن نقطة الضعف الرئيسية التي تعاني منها مجتمعاتنا العربية مقارنة بالمجتمعات الأكثر استقرارا لم تكن يوما تتمثل في نقص الثروات أو غياب الهوية والتاريخ والثقافة وإنما كان مأزقنا على الدوام في استمرار ذلك التغييب الكامل لأخطر

وأهم شريحة حيوية ومنتجة في المجتمع وانسحاقها تماما وتشويه ملامحها ما بين طبقات العسكرتارية الثورية الحاكمة وما بين آيديولوجيات القرن الماضي المنغلقة على خطابها سواء القومي أو البروليتاري، لذا لم ينقطع مسلسل الصدامات الدموية حول السلطة والثروة وانزلاق معظم الطبقات الحاكمة تدريجيا نحو الديكتاتورية وعدم قدرتها رغم كافة المسرحيات الديمقراطية على تداول السلطة سلميا أو التنازل عنها، ويكمن السبب في وجود اختلال في هيكل البناء الاجتماعي والسياسي نتيجة غياب تلك المنطقة العازلة في المجتمع المتمثلة بالطبقة المتوسطة التي تتيح أكبر قدر من السيولة والهدوء في امتصاص المطبات وضمان وانسيابية تبادل السلطة من خلال ذلك الكم الهائل الذي تفرزه هذه الطبقة من الكفاءات الوطنية والمستقلة بعيدا عن مغامرات الطائشين أو تغول السلطات التنفيذية لأنها بطبيعتها شريحة متحركة ومنتجة تتقبل بصورة طوعية مفاهيم الديمقراطية.

لقد أدى غياب مثل هذه الطبقة أو على الأقل اضمحلال دورها الفاعل في الحياة السياسية والاجتماعية إلى أن تعصف كل فترة بهذا البلد أو ذاك، أزمة تكاد تفتك بوحدته وتطيح بتماسكه الاجتماعي وأمنه الوطني وتفتح الباب على مصراعيه أمام التدخل والنفوذ الأجنبي لان السلطة في أنظمتنا العربية وخلال هذه الأزمات ونتيجة لتراكم الفجوة وغربتها وعزلتها عن شعوبها تجد نفسها مباشرة وعلى حين غرة وجها لوجه أمام الشعب الغاضب ومطالبه المشروعة المتفجرة دون أن تجد هذه السلطة حيزا للتفاهم مع أحد أو صمامات أمان تسهل عليها انسيابية التعامل بهدوء وواقعية مع هذه المطالب وتحول دون تفجرها دفعة واحدة.

كيف يبدأ الشباب التغيير؟

في ظل تآكل وتراجع دور الأحزاب والأفكار التقليدية عن مستوى الحراك الشعبي ومتطلبات العصر، وفي ظل تخلف مؤسسات وهياكل هذه الأحزاب، فقد أثبت ربيع الثورات العربية بما لا يقبل الشك عن وجود نقص شديد في البنية والحياة السياسية العربية كاد أن يعصف بمستقبل العرب كوجود وهوية لولا تدفق الحياة والأمل من جديد الذي بثته أمواج الشباب ودمائهم في عروق الأمة، وقد يكون الثوار الشباب أنجزوا جانبا مهما من ثورتهم وهو ذلك الحيز المتعلق بإيقونة الثورات العربية

"الشعب يريد إسقاط النظام" ولكن يبقى الواجب الرئيسي أمامهم لكي تكتسب ثوراتهم المحتوى الحقيقي والجوهري للتغيير يكمن في الإجابة على الكثير من الأسئلة وعلامات الاستفهام لدى المواطن البسيط التي تتعلق بواقعه الاقتصادي والمعيشي وحرياته الأساسية وبالتالي يبرز سؤال لعله سيشكل الإيقونة الثانية لربيع هذه الثورات مفاده "ماذا يريد الشعب بعد إسقاط النظام"؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات المعقدة بالتأكيد لن يكون في ساحات التحرير وإنما بإيجاد هياكل ومنظومات سياسية وفكرية واقتصادية جديدة ملتصقة بواقع الشعب وقادرة على تحويل هذه الأسئلة إلى أفكار ومناهج وبرامج، ويمكن العمل على ذلك في المرحلة الحالية عبر طريقتين متلازمتين قد تبدوان لأول وهلة منفصلتين ولكنهما في الحقيقة مترابطتين:

أولا – التنشيط الفوري لدور النقابات والاتحادات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني التي تنظم عمل شرائح المجتمع المتوسطة وبكافة اختصاصاتها وفك ارتباطها حيثما وجد بالدولة، وذلك لضمان استقلاليتها وحريتها وإعادة تنظيم صفوفها واستعادة ملامح هويتها وشخصيتها المعنوية على أسس جديدة قريبة من أهداف الثورة وإعادة الاعتبار والثقة لها بعيدا عن السلطة.

ثانيا – تحفيز شباب الشريحة المتوسطة على تشكيل أحزاب سياسية للتعبير عن أفكار ومصالح هذه الطبقة، مثل هذه الأحزاب مدعومة بقوى الشعب الذي تمثل مصالحه واندفاعة شباب الثورة، قادرة على مسك زمام الأمور والمضي قدما على طريق إنجاز أهداف التغيير والسعي لإقامة دولة مدنية قوية وعادلة تنبذ العنف والاستبداد تنبثق عنها حكومات تنصرف اختصاصاتها حصرا في توفير الحريات والأمن والخدمات.

إن هذه الطبقة هي أصلا وليدة الشعب وليست منفصلة عنه وبالتالي هي متحيزة بالفطرة لمصالح الجماهير ويكمن الفرق بينهما في الرؤية على كيفية التغيير، حيث تتسم آليات التغيير لدى هذه الطبقة بالعقلانية والموضوعية والتدرجية بعيدا عن الفوضوية والغوغائية، كما إن لديها القدرة على تحقيق الانتقالات الجذرية بهدوء بعيدا عن الإفراط والتفريط ودون جر المجتمع إلى خسائر جانبية كبيرة وانقسامات مجتمعية وحروب أهلية، فهذه الطبقة لا يمكن استدراجها بسهولة إلى فخ النعرات الطائفية

والعرقية كونها الطبقة الأكثر وعيا وثقافة وشعورا بالمسؤولية والأكثر حصانة ومناعة مقارنة ببقية شرائح المجتمع، وكذلك لان طبيعتها ووظيفتها تتنافى سلوكا وفكرا مع الثقافات الفرعية ومندفعة تلقائيا نحو المستقبل والتطور والحداثة.

إن تحالفا جديدا مبنيا على رؤى سياسية واضحة في كيفية إعادة بناء وتنظيم الدولة والمجتمع يقوم بين شباب الثورة وبين الطبقة المتوسطة في مجتمعاتنا العربية، مثل هذا التحالف الذي يمكن التعبير عنه بتشكيل أحزاب وهيئات وروابط حديثة تنزع عنها كافة مؤسسات العمل السياسي التقليدية وأفكارها التي أصبح البعض منها في ذمة الأدب السياسي، مثل هذه العلاقات والمبادرات كفيلة بإنتاج عقد سياسي واجتماعي أكثر ملائمة للشباب العربي وتخلق لهم وتهيئ أمامهم مهام عمل وطني وفرص أكثر إشراقا للمستقبل وقد تشكل فرصة لاندفاع مجتمعاتنا واللحاق بركب المجتمعات المتطورة.

قد تكون عقارب سرعة التغيير في ميادين التحرير أكثر وتيرة بفعل الضغط المباشر للشباب وحرارة دمائهم الغاضبة وسرعة استجابتهم المذهلة بفعل أدوات الاتصال الثورية المعاصرة والفاعلة "كالفيسبوك واليوتيوب والتويتر" والانترنت وغيرها، إلا إن هذه الاستجابة لا تنسجم بالتأكيد مع نفس عقارب سرعة التغيير المنشودة أفقيا وجذريا على مستوى المجتمعات حيث المصانع والحارات والأزقة الضيقة والمزارع النائية والمدارس والتي تتطلب أدوات وآليات ذات نفس طويل وتواجد يومي في جميع هذه الزوايا، وعدم تناسب السرعتين وإمكانية التعشيق بينهما قد يشكل فجوة لا تلبث من جديد أن تعيدنا إلى المربع الأول.

ثوار في ليبيا... إرهابيون في العراق
الجامعة العربية نموذجا للنفاق السياسي

في ظل الغليان الشعبي العربي الذي اختلطت فيه نسائم الثورة في هذا البلد مع روائح البترول والأطماع الدولية والإقليمية في ذاك البلد، جاء موقف جامعة الدول العربية ليدق المسمار الأخير في نعشها المتعفن منذ عقود، ففي ظل الادعاءات الزائفة لحقوق الإنسان وحماية المدنيين ارتضت هذه الجامعة لنفسها مرة ثانية لكي تكون حصان طروادة للمصالح الغربية ومنصة للعدوان على دول وشعوب هي أعضاء في هذه الجامعة وبذلك فقدت هذه الجامعة أية مسوغات لبقائها لأنها أصبحت تماما كالأمم المتحدة أحد أدوات القوى الكبرى المهيمنة.

تنص المادة 52 من الفصل الثامن لميثاق الأمم المتحدة على حق الدول المنضوية في منظمات إقليمية في حل المشاكل والأزمات والحروب التي تنشأ داخل إطار هذه المنظمات دون الحاجة لتدخل مجلس الأمن إلا في حالة طلب هذه المنظمات، في عام 1990 مهدت جامعة الدول العربية الأرضية القانونية للعدوان الأمريكي على العراق، وتحمل شعب العراق العضو المؤسس لهذه الجامعة ما تحمل من حصار جائر ذهب ضحيته ملايين الشهداء من الأطفال تحت ذريعة الالتزام بالشرعية الدولية، وعندما غزت الولايات المتحدة الأمريكية العراق عام 2003 خارج الشرعية الدولية وأعتبرها مجلس الأمن الدولي طبقا للقرار الدولي 1483 دولة احتلال لاذت جامعة الدول العربية بالصمت وعوضا عن تفعيل المادة رابعا في معاهدة الدفاع العربي المشترك للدفاع عن العراق أو على الأقل الاعتراف بالمقاومة العراقية كممثل عن الشعب العراقي قامت الجامعة بمنح مقعد العراق إلى ممثلي سلطة الاحتلال.

نفس السيناريو يتكرر اليوم في العدوان الغربي على ليبيا وربما ليس من قبيل المصادفة أن يكون تاريخ العدوان على ليبيا في 19 آذار هو نفس تاريخ العدوان على

العراق. وبغض النظر عما يجري في داخل ليبيا من حقوق مشروعة للمتظاهرين أسوة بكافة البقاع العربية والتنفيس عن مشاعرهم المكبوتة باليأس والإحباط، وضرورة احترام الحكام لكرامة شعوبهم وعدم الاستهتار بها، إلا أن ما يثير الريبة أن تسرع بعض (دويلات - المدن) مدعومة بقوة وحماسة من جامعة الدول العربية، في توفير غطاء شرعي عربي للعدوان الغربي على ليبيا العضو في جامعة الدول العربية، ويقوم المتظاهرين بعد أن يتحولوا بفعل فاعل من متظاهرين إلى ثوار وليسوا متمردين أو إرهابيين كما هو الحال في تظاهرات العراق المليونية، فيقوموا بفتح مخازن العتاد ويتحول قادة التظاهرات السلمية المشروعة كما حصل في تونس ومصر، إلى سلاح طيران يقصف الجيش، وتتحول فرنسا الاستعمارية والأسطول السادس الأمريكي وقوات الناتو في ليلة وضحاها حماة لحقوق المدنيين وليدشن الغرب ضربته العسكرية الأولى ضد ليبيا بالتصريح بأنها جاءت بناء على تفويض وطلب عربي، إن في ذلك خزي وعار لن ينساه الشعب العربي لهذه الجامعة التي لم تعد عربية وسيتحمل عرابوها وكل من ساهم في هذه الجريمة وزر ودماء الأبرياء.... فللباطل جولة ولكن للحق جولات. وليرفع جميع العرب الشرفاء وأحرارهم ومثقفيهم وكفاءاتهم الصوت عاليا لإلغاء هذه الهيكل المتعفن والتفكير ببديل جديد ينسجم مع حراك الشعوب وليس مفصلا على مزاج الحكام.

الثورة والانقلاب

مصر: نموذج في إختلاط المفاهيم

- ثورات غير ناضجة
- الانقلاب ثورة مزيفة
- الخسائر غير المنظورة
- مشاهد مصر المحتملة

لاشك إن مصر لم تتعرض طيلة تاريخها المعاصر إلى هذا المستوى العميق من الاضطراب والفوضى وحجم الاستقطاب والانقسام المجتمعي الذي بات يهدد بجدية بتفجير البنية السياسية والاجتماعية، ويمكن أن نعزو شدة هذا الاستقطاب إلى تلك المتغيرات السريعة والحادة التي أطاحت بنظام سياسي تجاوز عمره نصف قرن بأدوات إفتراضية دون أن يستعد ثوار أو يتخيل ثوار قنوات التواصل الاجتماعي عبر تكنولوجيا الاتصالات نوع النظام أو شكله مما وضع المجتمع وجها لوجه أمام نفسه لتتفجر كل تناقضاته وإحتقاناته وتوجهاته دون ضابط أو قيد أو شرط وشكل إنعكاسا خطيرا لإختلاط المفاهيم والقناعات في النظرة إلى ماهية هذه المتغيرات، في ظل هذه الفوضى المجتمعية والسياسية والقيمية لم يكن هناك في مصر سوى جهتين إحتفضت بتنظيمها وقيادتها وتوجهاتها قبل حصول التغييرات وفي ظلها ولا تزال، العسكر بقيادة مؤسسة الجيش، والإسلاميين بقيادة تنظيم الأخوان المسلمين، وهما حاليا ومناصريهم، محليا وإقليميا، يشكلان رأس الحربة في هذا الاستقطاب والانقسام وحولهما يدور موضوع إختلاط مفاهيم الثورة والانقلاب والشرعية والمشروعية.

ثورات غير ناضجة

لم تكن سرعة عقارب الساعة في ساحات وميادين التحرير تسير بنفس سرعة عقارب الساعة في الحارات الضيقة والمزارع البعيدة والمصانع، لم تلحظ الشرائح الاجتماعية المليونية أي فرق على الأرض لقد غيروا طاقم الحكم الذي يجلس في القصر ولكن من سيغير واقعهم، نزلوا لإسقاط النظام ولكن ماذا بعد إسقاط النظام، الشباب الذي شكل رأس الحربة في التظاهرات والإعتصامات كانوا أقرب في الاختفاء بعد الثورة إلى عالمهم الافتراضي فهم أصلا غير متعارفين وليس لديهم تنظيما ناهيك عن إنعدام خبرتهم السياسية بما يوازي حجم الفعل الجبار الذي أنجزوه والذي تباغت به الجميع دون إستثناء. كان الاحتقان والبطالة والفساد والشعور باليأس والإحباط أهم العوامل التي وقفت خلف تلك الملايين الهادرة التي نزلت الى الشوارع في 25 شباط 2011 وحولت نظام "حسني مبارك" إلى نظام من ورق، ودباباته وأسلحته إلى خردة من الحديد.

بعد إنجلاء الغبار عن التظاهرات المليونية وكنتيجة مباشرة لإختفاء الفكرة الواضحة عن شكل النظام ما بعد الثورة، وإنعدام أية قيادات ثورية منظمة تعرف ماذا تريد، فقد تمخضت هذه الساحة المضطربة عن قطبين فاعلين لخوض الصراع صعودا إلى السلطة، وكان من أولى ثمرات الديمقراطية في الانتخابات صعود الجهة السياسية الوحيدة المتمرسة والمنظمة مسبقا منذ عقود، ماليا وإجتماعيا وسياسيا، إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع ونقصد بها التيار الإسلامي بقيادة تنظيم الأخوان المسلمين، وهذه الموجة في كل الأحوال لم تكن مقتصرة على مصر الثورة بل غطت معظم سماء الربيع العربي نتيجة الفشل والعجز التاريخي للأحزاب والتيارات الآيديولوجية القومية واليسارية التي إنكفئت ولم يبقى منها سوى هياكل فارغة، في حين إضطر العسكر تحت ضغط حرارة الثورة ومفهوم الديمقراطية الجديدة إلى العودة إلى ثكناتهم ولو إلى حين.

الانقلاب ثورة مزيفة

لعله من الإنصاف القول بأن مدة سنة وهي فترة حكم الأخوان ليست كافية بكل المقاييس الموضوعية للحكم عليها كتجربة، ولا توازي حجم رد الفعل المبالغ فيه

الذي حصل يوم 30 حزيران 2013 وما أعقبه من إجراءات وصلت إلى حد الانقلاب العسكري. وفي الحقيقة هناك عدة عوامل محلية وأخرى خارجية إقليمية ودولية تظافرت لإنتاج ما جرى يوم 30 حزيران، محليا فأن قوى الثورة المضادة وقد إستفاقت من صدمتها، عادت هذه المرة لتنظم صفوفها متسترة خلف نياشين وأنواط ومعاطف العسكر المتربص أصلا للانقضاض على السلطة مستغلة شعور الإخوان بنشوة النصر ومحاولتهم المتعجلة لتحقيق أقصى إستثمار للفوز من خلال الاستحواذ والهيمنة على كافة مفاصل الدولة وإعطائهم إشارات ليست في محلها سواء للتشبث بالسلطة من خلال رفض الانتخابات المبكرة التي كانت بمثابة مخرج في حينها، أو على مستوى صياغة الدستور الجديد ومحاولة فرض بعض نصوصه، أو التدخل في مسار الحياة الثقافية العريقة في مصر مما جعلها هدفا سهلا لقوى الثورة المضادة للتحريض ضدها تحت ذريعة (أخونة) أو (أسلمة) مصر الأمر الذي أثار حفيضة الكثير من الشرائح المترفة أو الأقليات الدينية المتخوفة والتي لم تكن مستعدة بعد لمثل هذا التغيير الآيديولوجي لبلد عرف عبر تاريخه المعاصر بعلمانيته وكونه مسرحا للثقافة والانفتاح على الرغم من تصاعد موجة التوجهات الإسلامية.

لم يكن العامل الخارجي أقل تأثيرا في ما آلت إليه الأمور في 30 حزيران وما أعقبها فقد إنعكس التنافس والصراع الإقليمي وتحديدا العربي - العربي مع أو ضد حكم الأخوان على تعميق الشرخ المصري، ومن الواضح إن ضوءا أخضرا قد أعطي للعسكر لحسم الأمور مبكرا بدليل الصمت العربي والدولي الذي أعقب الإطاحة بأول حكومة في تاريخ مصر الحديث منتخبة شرعيا وعبر صناديق الاقتراع.

شكلت لحظة 30 حزيران 2013 مفترقا خطيرا في إنقسام المجتمع المصري وإختلاط المفاهيم والقناعات التي أدت إلى عملية إستقطاب خطيرة قد تضع مستقبل مصر في مهب الريح في ظل تمسك كل طرف وقطب بقناعاته ومفهومه لمعنى الثورة والانقلاب.

الخسائر غير المنظورة

لاشك إن حزمة الإجراءات التي أعقبت 30 حزيران والتي أخذت أسلوب فضا من خلال التنكيل المفرط في قيادات الإخوان والتشهير بهم وإجتثاث جميع مؤسساتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي قد يعزز من مكانتهم ويزيد من رصيدهم في نفوس الملايين من الشباب الذي توفر له قسوة هذه الإجراءات ما يمكن أن نطلق عليه (مظلومية الإخوان) التي قد تستغل من الأجنحة الإسلامية المتطرفة في عدم جدوى العمل السياسي السلمي مما قد يدفع هؤلاء الشباب المتحمس بإتجاه التطرف كرد فعل غير منظور قد يعبر عن نفسه بأشكال مختلفة قد يكون أحدها ممارسة العنف في ظل بيئة إقليمية مؤاتية.

قبل الولوج الى إحتمالات المشهد المصري لابد من حساب خسائر هذا المشهد جراء الاهتزازات العنيفة التي عصفت بأسسه ومرتكزاته نتيجة إختلاط الرؤى والقناعات وفي ظل الانقسامات الحادة في المجتمع، ويمكن تلخيص هذه الخسائر بالاتجاهات الرئيسية وكما يلي:

أولا – تم الإجهاض والانقضاض على أول تجربة حقيقية في تاريخ مصر المعاصر مارسها الشعب المصري من خلالها الديمقراطية بمعنى الانتخابات النزيهة عبر صناديق الاقتراع، وكان من الأجدر الحفاظ على هذه التجربة الفتية وأجراء التغيير المنشود عبر صناديق الاقتراع وفي أسوا الاحتمالات الضغط من أجل إنتخابات مبكرة عوضا عن إنقضاض العسكر وعودة مصر إلى المربع الأول والانزلاق إلى الفوضى.

ثانيا – إهتزاز سمعة المؤسسة القضائية المصرية العريقة من خلال سرعة إنصياعها في توفير الغطاء القانوني للتغيير العسكري لاسيما إجراءات إعتقال الرئيس وبقية قيادات الدولة وإجتثاث كافة أذرع تنظيم الأخوان المسلمين السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يثير أكثر من علامة إستفهام.

ثالثا – إنعدام الثقة المستقبلية في إستقرار أي نظام سياسي مصري قادم في ظل تدخل المؤسسة العسكرية الذي إفتقر لمبادئ الشرعية والمشروعية والذي فجر إنقساما حادا في المجتمع المصري وشعورا قاسيا بالمظلومية لدى شرائح لا يمكن الاستهانة بها، سياسيا ودينيا وإجتماعية.

مشاهد مصر المحتملة

صفوة ما سبق، فإنه يمكن التنبوء بالمسارات المحتملة التي قد تتخذها الأزمة في مصر عبر المشاهد المحتملة التالية:

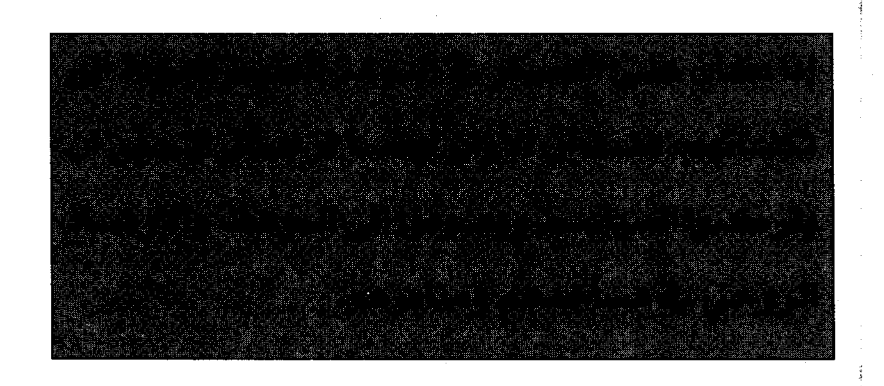
المشهد الأول – تكرار السيناريو الجزائري الذي أعقب إنقلاب العسكر على جبهة الإنقاذ الإسلامية بعد فوزها عام 1991 في إنتخابات ديمقراطية، الانقلاب الذي أدخل البلاد في دوامة من العنف ضربت البلاد عشر سنوات وذهب ضحيتها ما يقارب من 200 ألف ضحية. وهذا يعني عودة حكم العسكر والنظام الديكتاتوري ولكن بشعارات جديدة وبراقة تلبس معطف الثورة والثوار في محاولة لإكتساب الشرعية.

المشهد الثاني – المصالحة والحل التوفيقي الذي يمكن أن يتم من خلال العفو عن قيادات الأخوان وعدم حظر نشاطهم السياسي المعلن أسوة ببقية التنظيمات وإنتظار الانتخابات كي تفرز إرادة الشعب المصري والقبول بما تتمخض عنه صناديق الاقتراع، هذا السيناريو على الرغم من إنه يشكل المخرج الوحيد الذي قد يحول دون دخول مصر إلى نفق الفوضى إلا إنه يبدو مستبعدا في ظل الإجراءات الحالية المتسارعة التي تتخذها السلطات في محاولة قمع وإجتثاث هذا التنظيم وقاعدته الشعبية العريضة.

المشهد الثالث – الانزلاق تدريجيا إلى مستنقع الفوضى وحافة الانهيار الاقتصادي من خلال إستنزاف الجيش المصري ومؤسسات الدولة نتيجة تنامي عمل التنظيمات الإسلامية المتطرفة التي ستجد في قواعد الأخوان المسلمين المحظورة – التي ستلجأ حتما إلى العمل السري تحت الأرض – حاضنة مثالية وملائمة لنقل عمل هذه التنظيمات المسلحة وتشكيل بؤر لا يمكن السيطرة عليها في ظل ثورة التكنولوجيا والاتصالات وخصوصية جغرافية إنتشار قواعد التنظيم في محافظات الصعيد وسيناء.

القسم الثاني

في الإسلام السياسي


[redacted]

قراءة معاصرة في ثورة الحسين (ع)

(ثورة الحسين، واحدة من الثورات الفريدة في التاريخ لم يظهر نظير لها حتى الآن في مجال الدعوات الدينية أو الثورات السياسية)

عباس محمود العقاد
الكاتب والأديب المصري

إن التاريخ تماما كالمستقبل يمكن لنا ارتياده فهو عبارة عن دورات يمكن دراستها وتحليلها للتعرف على آليات ولادة الاحداث، ويمكن عقلنة نظرتنا الى التاريخ عبر التفريق بين صنفين من االاحداث، "الوقائع" وهي تحدث لمرة واحدة، وبين "الظواهر" التي تمتلك أهمية خاصة في كونها وقائع متميزة قابلة للتكرار من هنا تاتي اهمية دراسة الظواهر التي يمكن ان نستمد منها الذخيرة اللازمة للتحكم بالمستقبل وتعديل مسار التاريخ، مما يجعل من دراستها وإستخلاص الدروس والعبر أمرا غاية في الأهمية.

من شان التخفيف عن كاهل وعقل وذاكرة الاجيال أن يجعلها اكثر إندفاعا الى المستقبل وغير مثقلة أو مشدودة كليا الى الماضي، فالعقل الانساني ليس سلة مهملات نضع فيها كل شيء، ان المجتمعات التي يحكمها الاموات لن تتقدم والمجتمعات التي تنشد التحرر عليها أولا ان تتحرر من نفسها ومن ربقة عبوديتها للتاريخ المشوش.

في المجتمعات ذات الوعي التاريخي المتخلف غير العقلاني فأن اكثر ما تخشاه هذه المجتمعات هو ثقافة المستقبل وتخشى النظر إليه بقوة لذا نجدها كثيرا ما تحتمي وتتقوقع في خنادق الماضي وتشعباته، ثم تستهلك اكثر من 90% من جهدها وثقافتها في إجترار الماضي والخلاف عليه ولا تعير المستقبل وبرامجه الا الشيء البسيط، وبالتالي

فأن مجتمعا يستهلك وقته وجهده في الماضي أكثر من المستقبل لن يتقدم او يكتب له النجاح.

يبدأ الحل في البناء التدريجي للمستقبل عبر خطوات طبيعية مدروسة وعصرية تعتمد على المنهج العلمي وليس الافراط في الغيبية والقدرية المفرطة فهناك حاجة ماسة للعقلانية كأداة فعالة لاعادة تفكيك وتركيب الكثير من المسلمات التاريخية وإزاحة أطنان من الخرافات والاساطير التي ترسخت بفعل الجهل والامية والتخلف، او تم ترسيخها بقصد في فترات الانحطاط والاحتلال الاجنبي وعصور الظلام في ذاكرة الوعي الشعبي لتستقر وكأنها حقائق مطلقة دون أن تكون هناك اية فرصة او جرأة لمراجعتها واعادة رسم وترتيب وتصنيف الحقائق فيها وتشذيبها للاستفادة منها.

لقد اصبح من المسلم به في عصرنا الحالي أن تكون نسبة الابتعاد عن جوهر فكرة الدين المحببة والتي ترتبط اساسا بالعلم والعقل والايمان والفضيلة قد بلغت درجة كبيرة جدا من الانحراف الى حد تكبيل العقول وتحويل الناس الى مجرد عبيد وقطعان مسلوبة الارادة.

ان ما تقدم أعلاه لايعني في أي حال من الاحوال العيش بغربة عن ماضينا، وإنما علينا أن نتصالح معه ونعيد تعريفه من خلال تبني مواقف شجاعة متدرجة ومدروسة لتهديم صروح التخلف وأصنام العبودية الجديدة من خلال الارتكاز على القيم الايجابية والبناءة في ذلك الماضي وهي كثيرة وإهمال والغاء بل ومحاربة كل ما هو سلبي ويعيق الحركة الى الامام ولا يستجيب لمتطلبات العصر الحديث أو يحاول تشويه تلك المحطات والنماذج الناصعة والمشرفة في تاريخنا الاسلامي ولعل في مقدمة تلك الدروس والنماذج في معنى الحرية والثورة على الظلم والطغيان حد التضحية بالنفس تأتي ثورة الحسين بن علي (ع) في عام 61 هجريا – 680 ميلاديا.

وفق هذه المقدمة لا يمكننا النظر إلى ثورة الحسين (ع) بعد أكثر من ألف عام إلا عبر زاويتين فهي كواقعة بشخوصها لا يمكن أن تتكرر كمأساة دامية حدثت في غرة التاريخ الاسلامي الفتي فأسدلت عليه في وقت مبكر ظلالا كثيفة وقاتمة تركت غصة وحرقة في ضمير المسلمين لبشاعة الجريمة وهمجيتها، أما الزاوية الثانية وبقدر تعلق الأمر بمضمون هذا الكتاب الذي يبحث في جوهر الثورات وقوانين حركتها، فإن المفاهيم والمباديء السامية التي تمخضت عن ثورة الحسين والتي أرسى قواعدها

ونموذجها جعل منها ظاهرة قابلة للتكرار في كل عصر وزمان وثورة مستديمة لا يمكن لأحد أن يتجاهلها حيثما وجد الظلم والاضطهاد.

في العصر الحديث ما أحوجنا الى إعادة قراءة هذه الثورة بشفافية عالية ففي الوقت الذي يتم فيه هذه الايام، إستدعاء الرموز التاريخية والدينية لأغراض إشعال الفتنة وتعميق الانقسام الطائفي والمجتمعي، علينا ان نستلهم من هذه الثورة قوانينها الصحيحة وما أحوجنا حقا هذه الايام لنسخة عربية خالصة من هذه الثورة ضد الظلم والطغيان، بعيدا عن لصق هذه الثورة او إختزالها بهذا المذهب أو ذاك او هذه الفئة دون تلك، لان الحسين لم يثور من اجل فئة بل ثار وضحى لتصحيح مسار ثورة شاملة إسمها الاسلام أنقذت ووحدت العرب لأول مرة في تاريخهم الملئ بالفرقة والفتن والنزاعات.

قبل أن نسقط المعايير الثورية المعاصرة وقوانينها الثلاثة (الفكرة والهدف وإمتلاك قضية عادلة، وجود القيادة والنخبة الشجاعة والمؤمنة، واخيرا وجود الجماهير الواعية وليس القطعان الديماغوجية) على هذه الثورة الرائدة، نجد من الموضوعية تقديم رؤيا معاصرة لخلفية هذه الثورة لتشكيل مدخلا صحيحا لفهم أبعاد هذه الثورة وكيفية الاستفادة من دروسها في واقعنا العربي المعاصر بعيدا عن التشويه الذي طال جوهرها أو المواقف المسبقة الضيقة والمتشنجة.

شخصا بمكانة الحسين بن علي كان يكفيه منزلة عظيمة بأنه حفيد أعظم رسول أنجبته البشرية، إذن ماالذي دفعه للخروج والتضحية بنفسه وعائلته وأقرب المقربين منه؟

إن حجم الخلل والانحراف الذي آلت إليه حال الأمة كان من الضخامة بحيث تضائلت امامه حجم التضحية (حجم الهدف معنويا كان اكبر من حجم التضحية ماديا)، لاسيما لم يمضي بعد على ظهور الرسالة السماوية عدة عقود بل لايزال بعض صحابة رسول الله على قيد الحياة، لقد كانت محركات قوانين الثورة وإستكمال شروطها في أعلى درجاتها.

عليه لم تكن المنازلة في شقها المادي ذات اهمية مقارنة ببعدها المعنوي والسياسي فعلى طرفي هذه المنازلة غير المتكافئة من حيث العدة والعديد، إجتمع الحق كله في تلك اللحظة التاريخية بنقائه الثوري وإخلاصه لقضيته وصفاء إيمانه، ضد الظلم

والباطل كله بجبروت السلطة وتفاوت الامكانات وفساد وإنحراف القيم وأحقاد وثارات قبلية وعصبية قديمة متراكمة، ويمكن أن نتعرف ونستدل على الحق في هذه المعركة عندما نعرف إن القلة القليلة من عشرات الرجال قد ثبتت وتمسكت بقضيتها رغم يقينهم بأنهم ملاقوا حتفهم دون أدنى شك.

عندما نقرأ ثورة الحسين في إطار شروط وقوانين الثورة المعاصرة نجدها مطابقة على مستوى الشرط الأول الذي يتعلق بوضوح الهدف وإمتلاك القضية العادلة.. كان من أهم أهداف ثورة الحسين مواجهة وتصحيح الانحراف على مستوى النظام السياسي الذي فقد شرعيته (الخروج عن ثوابت الاسلام بخصوص طبيعة وركائز النظام السياسي في الاسلام الذي وضعت أسسه العامة بشكل واضح وهما ركيزتي الشورى والعدل)، وفقد مشروعيته بتفشي الفساد والظلم، لم تكن ثورة الحسين سوى ثورة تصحيحية ضد سرقة وإنحراف الثورة الأولى.

لقد شكل تحول فلسفة الحكم في الدولة العربية – الاسلامية الفتية من شورى الى حكم وراثي بحد السيف أول ضربة قاصمة مبكرة وإجهاضية لخط سير ثورة الاسلام الكبرى، وما كان يمكن لهذه الثورة أن تبشر وتعد به وترسيه من تطوير لمبدأ الشورى والعدل – وهي أول لبنات الديمقراطية – كأساس لبناء وتطور الدولة العربية الاسلامية والتي لم يبقى منها بعد هذا الانحراف سوى إسمها وتحول الحكم فيها الى ملك عضوض لايمت بصلة لجوهر ثورة الاسلام وسيرة الرسول الكريم وخلفاؤه الراشدين، بل تحولت الى حكم أشبه بحكم الملوك والأباطرة يعتمد الوراثة والقهر وسيلة لتثبيت الحكم وسرق من الاسلام عباءته وأتخذ منه غطاءا وذريعة لضمان حكم الناس وتطويعهم.

قد يجادل البعض في إنه في النتيجة قد بنيت دولة قوية مترامية الأطراف والحقيقة قد يبدو ذلك من الناحية الظاهرية صحيحا ولكنه في حقيقته وعلى ضوء تحليل المقدمات والمخرجات نجده كلام حق يراد به باطل، فالعرب لم تكن لتقوم لهم قائمة لولا الإسلام وبالتالي فإن من شأن سرقة ثورة الاسلام التي وحدت العرب وهي لاتزال في مهدها وتحويل مجرى وشكل نظامها السياسي قبل ان يستقر وينضج، شكل ضربة لما كان يمكن أن يؤول اليه مستقبل العرب تحت راية الاسلام الحقيقية ومبادئها السامية، لقد كان الإسلام ثورة شاملة، اجتماعية اقتصادية وسياسية أنقذت العرب

من واقعهم، قبل ان يتم الاطاحة بها وتحويلها الى مملكة وإمبراطورية عائلية وشخصية وقبلية بحد السيف ليس لها من جوهر الاسلام إلا إسمه.

لقد مثل تحول نظام الحكم من الشورى في عهد الخلفاء الراشدين الى حكم وراثي في العهد الأموي علامة فارقة ومفصلا كارثيا في وأد ثورة الاسلام الكبرى التي أرسى أسسها ومبادئها الرسول محمد (ص) وخلفاؤه الراشدين، وإذا ما درسنا خلفية المشهد بدقة شخوصا وتاريخيا وإعتناقا للإسلام فإن ما حصل كان بمثابة إنتصارا لقوى الثورة المضادة التي دخلت مجبرة الى جسم ثورة الاسلام النقية، وشكلت هذه القوى بعدما أستقوت وتجمعت ما يشبه "حصان طروادة" الذي فجر هذه الثورة والدولة الفتية من داخلها، تلك الثورة الانسانية التي رغم إنها نزلت رحمة للبشرية جمعاء إلا إنها بالنسبة للعرب كانت الفرصة التاريخية والبوتقة التي صهرتهم وجعلت منهم أمة قوية كان العرب جسدها والإسلام روحها.

الشرط الثاني الحاكم في قوانين الثورات وحركتها ينصب على مستوى القيادة والنخبة الشجاعة والمضحية، وهنا وبعد ان أنجلى غبار المعركة فإن الحسين ونخبته كانوا نموذجا للنقاء والصدق والاخلاص لقضيته والتضحية والإيثار في سبيلها وهي مواصفات لاتليق إلا بالثوار في كل عصر وزمان.

وإذا كانت شروط الثورة قد تحققت من خلال شرطيها الأول المتمثل بوجود قضية عادلة وفكرة ورؤيا واضحة للثورة، وبشرطها الثاني القاضي بتوافر قيادة ونخبة شجاعة ومؤمنة ومستعدة للتضحية في سبيل قضيتها العادلة، فمن الواضح إن الخلل كان جلياً في الشرط الأخير المتمثل بوجود جماهير واعية تشكل رافعة مشروع الثورة، فقد تلاشى هذا الشرط من خلال تحول ولاء هذه الحاضنة نتيجة غدر وتخاذل رؤساء القوم ووجهائهم وعدم وعي عامة الناس بخطورة قضية الحسين، ورغم عهودهم وميثاقهم وتخليها عن مشروع الثورة فكانت الناس كما قيل في حينها (قلوبها مع الحسين وسيوفها عليه) بفعل الترغيب من خلال شراء ذمم رؤساء القوم وبفعل الترهيب والخوف من بطش السلطة الغاشمة.

صفوة ماسبق، فإنه يمكن القول بأن ثلاث محاور يمكن استنتاجها بقدر تعلق الأمر بهذه القراءة المتواضعة التي قد تشكل مدخلا لمزيد من الدراسة والتأمل لاستكمال وتطوير الجوانب التي لم تغطيها:

اولا – لاشك بأن الحسين (ع) قد شيد من خلال حجم وعدالة قضيته وجسامة تضحيته الكبيرة صرحا عاليا من المباديء والقيم السامية لاسيما في شق أدب الثورة والتمسك بالمبادئ إلى نهاية المطاف دون تردد. لقد أرسى قواعد الثورة الحقيقية في التاريخ العربي- الاسلامي ضد الظلم والطغيان والاضطهاد والفساد، وشيد مركبا للثورة والحرية الذي لا يزال ينتظر من مثقفي أمته ومفكريها تحديدا أن يسمو بهذا المركب وهذه المدرسة من خلال ثورة فكرية تستنبط الدروس الحقيقية والجوهرية لها وإيقاف عملية تعطيل دورها لشد الأمة إلى الإمام والارتقاء بها إلى مستوى القيم والمبادئ التي ثار من أجلها بعيدا عن التشويه والانحراف والتسطيح، وأن يشكلوا بسعيهم وجهودهم ومثابرتهم ذلك الطوفان وتلك الأمواج الذي ترفع هذه المركب الى طريق الحق والعدل والخلاص.

إن ثورة الحسين دعوة مفتوحة ودائمة للاندفاع الى الامام والى المستقبل نحو الاصلاح والتطوير والتقدم والازدهار والوقوف مع الحق ضد الباطل بغض النظر عن لونه وشكله، وهي لاتعني في أي حال من الاحوال الانكفاء الى الماضي والدوران والاختناق في مجاهيله وخنادقه الضيقة.

ثانيا – يكمن الخطر الحقيقي والتهديد الذي يعيق ثورة ومنهج الحسين ويقلص من فرصة توظيفها كمدرسة ثورية لتغيير حال الأمة في نجاح أعداء العرب والمسلمين في تحويل مجرى هذه الثورة الدائمة بقيمها ومبادئها من خلال تخدير عامة الناس والجماهير وإلهائهم عن جوهر هذه الثورة بما يخدم في المحصلة الطغاة نتيجة غض النظر عن الظلم والفساد والانحراف واختزال هذه الثورة العظيمة من خلال استغلال عواطف ومشاعر الناس الصادقة وتوجيهها واختصارها بشعائر وطقوس الحزن والبكاء وجلد الذات وتكريسها عاطفيا ووجدانيا في ذاكرة العقل الشعبي، بما يشبه عملية حقن هذه العقول بمورفين التخدير وعملية امتصاص وتنفيس لمشاعر الحب الصادقة ومشاعر الولاء وتوجيهها في غير محلها، في حين تتكدس بين ثنايا هذه الثورة دروس عميقة وعبر ما قد يشكل خلاصا للشعوب التي ترزح تحت نير الاستعباد والمعاناة.

الأمر الذي يثير الريبة والشك أن عمليات التشويه والتخدير لمعاني ودروس ثورة الحسين (ع) وتعطيل دورها وإطلاق مارد قيمها السامية من القمقم الذي تم حبسها فيه، تجري على قدم وساق وسط سكوت مطبق ومريب لكثير من النخب والعلماء.

والحق يقال، إذا كان هذا التعطيل فيما مضى يعد خطأ تحت مسمى هذه الذريعة او تلك، فإن إستمرارها في ظل حاجة الامة الماسة لها في هذه الايام الحرجة، يشكل خطيئة بحق هذه الثورة وبحق الناس البسطاء يحاسب عليها مستقبلا هؤلاء العلماء والنخب أمام الله والشعوب. لانها من حيث المحصلة النهائية نوع من إستمرار تغييب لدور ووعي الجماهير في إستكمال شروط ثورة الحسين ضد الظلم والفساد والطغيان.

الصنف الثاني الأكثر خطورة على ثورة الحسين (ع) ومنهجه يتمثل بتلك النسخة المشوهة من شريحة السياسيين الإنتهازيين الطامحين الذين صعدوا الى منابر السياسة بإسم الدين ويتخذون من هذه المدرسة سبيلا وغطاءا لتمرير شهوتهم للسلطة والمال والفساد والإرتزاق. ففي الوقت الذي كان فيه الحسين (ع) وأئمة آل البيت نموذجا للتقوى والورع والتضحية والزهد ونكران الذات، نشهد هذه الايام أفواج من الانتهازيين الذي يتبرقعون بشعارات وصور ثورة الحسين وأحيانا نسبه الشريف لتمرير وسيلة و"عدة عمل" كتغطية لعمليات النصب والاحتيال وتحقيق شهواتهم ورغباتهم المريضة وتوظيفها لتمزيق الامة وتفتيتها ونهب ثرواتها خدمة لأغراض مصلحية وحزبية ضيقة مستغلة عواطف الناس وعفويتهم وجهلهم وذلك للاستمرار بالحكم وارتكاب كافة صنوف المعاصي من السرقة والباطل والفساد تحت عنوان الحسين وهو منهم براء.

ثالثا – عود على بدأ، من يراقب حال الأمة هذه الأيام وحجم الفوضى والتخبط التي تعاني منها، يعرف مدى حاجتها لثورة حقيقية تنسجم وحجم مصيبتها ومأساتها، وتخبط وعدم استقرار أبنائها، ثورة ليست على مستوى هذا القطر العربي ومشاكله الضيقة أو ذاك القطر، ثورة يستكمل فيها العرب بناء نموذجهم الحضاري أسوة بباقي الأمم التي حولهم، ولا يمكن لهذه الثورة أن تكون ما لم تختمر اولا وتستقر في عقول مفكريها ونخبها قبل أن يحدث طوفانها على الارض.

إن ثورة الحسين نموذجاً حقيقياً في تاريخنا المعاصر فهو نموذج غير مستورد يمكن لهؤلاء المفكرين أن يفككوا هذا النموذج الفريد ويعيدوا تركيبه مضافا له كافة تجارب الأمة في حقل الثورة على الظلم وسبل الاصلاح وفق رؤيا عصرية مشدودة الى المستقبل وليست تعيش في الماضي بما يشكل مقتربا واقعيا وعقلانيا ومنهجا جديدا للتغيير والاصلاح.

يمكن من خلال ما تقدم إستنتاج وإشتقاق قانون بسيط يصلح كقاعدة للتعامل مع وقائع التاريخ الحساسة ومفرداته وكيفية تداولها. إذا كانت أية عملية أستدعاء لرموز وأحداث تاريخية أو دينية لغرض توظيفها في الحاضر أو المستقبل، يعتقد بانها ستثير حساسية وإن ضررها سيكون أكثر من نفعها على وحدة الشعب ونسيجه الاجتماعي ومزاجه، نضع على هذه العملية والقائمين عليها مهما كان وصفهم اكثر من علامة إستفهام. لان الوقائع التي لا تخدمنا وتكون بناءة للمستقبل علينا ان نتجاوزها لأنها هدامة وتخدم في النهاية الاعداء والطامعين ولا يحصد من وراء إثارتها سوى مزيد من الاحتقان والاحقاد وذر قرن الفتنة والتناحر. إنه من المعيب أن نحكم على أجيالنا بالعيش في ثقافة الماضي في حين تحث الامم المجاورة الخطى نحو المستقبل بكل ثقافته وقوانينه ويضعون خطط الارتقاء لمجتمعاتهم ليس لعقود وقرون بل لألفية كاملة من الزمن.

الإسلام السياسي في العراق: النهضة والسقوط في ظل الاحتلال

* **الإسلام السياسي المتطرف**
* **الإسلام السياسي المنبطح**
* **الإسلام السياسي الوطني**

لم تحظى الأحزاب الدينية في العراق طيلة تاريخها السياسي بفرصة ذهبية للظهور على السطح بقوة كما أتيح لها في عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، فقد طغى الإسلام السياسي على ملامح المشهد السياسي حتى كاد يغطيه من خلال بروز وحضور وتحكم المؤسسات أو الأحزاب أو رجال الدين في السلطة والثروة، ساعد على ذلك عدة عوامل لعل أهمها التنسيق المبكر وتحالف الكثير من هذه القوى مع إدارة الاحتلال في محطات ما قبل الاحتلال من جهة، وكذلك تراجع وانحسار وشيخوخة معظم الأحزاب الإيديولوجية التقليدية القومية أو اليسارية وعجزها عن تقديم حلول عملية وواقعية لتناقضات المجتمع العراقي من جهة أخرى. وفي سياق الرغبة العارمة لدى الفرد العراقي وحاجته للتغيير نتيجة وطأة الحروب المتكررة والحصار الخانق والكبت وانسداد الأفق السياسي من جهة والشعور المتراكم والعميق لدى بعض الشرائح لعقود طويلة بالمظلومية وهيمنة التخلف كنتيجة مباشرة لليأس والإحباط من جهة أخرى، فان ملايين من العراقيين وجدت نفسها مباشرة بعد الاحتلال أمام مشهدا جديدا في الساحة السياسية وهو مشهد الإسلام السياسي الذي تولى الحكم مما دفع الكثير في بداية الأمر للتعامل والتعاطف مع هذه الظاهرة بل وركوب موجتها والانخراط فيها كل حسب جذوره، والتفاعل معها على أمل إنها

نمط جديد قد يجلب لهم العدالة والازدهار والاستقرار الذي طالما افتقدوه.

ومع أن التنوع الطائفي والمذهبي والديني في العراق أمر في غاية التعقيد مقارنة بالمجتمعات الأخرى، فان هذا التعقيد انسجم تماما مع الفلسفة السياسية الجديدة لنظام الحكم والقائمة على أساس المحاصصة الطائفية والعنصرية.

لقد أدى التدمير المبرمج لمؤسسات الدولة العراقية على يد قوات الاحتلال الأمريكي وحل كافة صمامات الضبط الاجتماعي المتمثلة بالجيش والشرطة ومؤسساتها إضافة إلى الوهن في عناصر الوحدة الوطنية وعدم تبلور هوية وطنية موحدة إلى تداعيات كان أول نتائجها ذلك البركان الهائل الذي أعقب الاحتلال والذي اتخذ من العباءة الدينية غطاءا له وفرخ مئات الأحزاب والمنظمات والميليشيات معززا بعشرات الفضائيات ذات التمويل الخارجي لترسيخ صورة عهد جديد أرخى ظلاله على العراق فأنتج مزيجا وخليطا عجيبا بل وأخذت مفارقة بين أحزاب دينية موغلة في القدم والغيبية مؤطرة ومبرقعة بادعاءات وشعارات غربية ليبرالية.

وغالبا ما تتيح الظاهرة السياسية الدينية هامشا كبيرا من السماحات والذرائعيات غير المحدودة (Tolerance) تندرج مابين حدود الترويج والتعامل وقبول التعاون مع المحتل الكافر إلى حدود التطرف في كل شيء ليس فقط ضد المحتل وإنما تمتد إلى تكفير واستهداف أبناء الوطن وتوغل أحيانا إلى داخل الطائفة أو المذهب ذاته.

لذا فإن هذه الظاهرة قد حملت منذ البداية، جذور ومحركات تدميرها الذاتي من خلال تناقضاتها سواء من خلال اعتماد معظم برامجها السياسية على أساس الطائفة والمذهب، أو من خلال اعتمادها وسيلتي التعاون مع المحتل أو التطرف المذهبي طريقا لها في تكريس حقبتها السياسية الجديدة في العراق، أضف إلى ذلك امتداد جذور معظم خيوط هذه القوى خارج حدود العراق تمويلا وتوجيها عدا قلة قليلة جدا، وأخيرا فشلها في تقديم أية رؤى سياسية واقعية لشكل الدولة وذلك لتناقض خلفياتها الإيديولوجية والعقائدية الغيبية التي تصل في بعض الأحيان إلى حدود الأساطير والخرافات البعيدة كل البعد عن الإسلام الحقيقي وجوهره السامي.

الإسلام السياسي المتطرف

أدى فتح حدود العراق على مصراعيها عقب احتلال العراق وحل قوات حماية الحدود إلى تحويل العراق إلى ساحة مفتوحة ومستباحة لكل من هب ودب، إضافة الى إن مساحة ووضعية انتشار جنود الاحتلال الواسعة قد وفرت مناخا مثاليا لاستقطاب الكثير من المنظمات والخلايا والتنظيمات الدينية المتطرفة والتي وجدت في العراق ساحة نموذجية لاستهداف واصطياد هذه القوات وتصفية الحساب معها كامتداد للحرب في أفغانستان وساحات أخرى من العالم.

جسدت أفكار هذه التنظيمات المتطرفة تفكيرا وافدا على طبيعة الشخصية العراقية ففي الوقت الذي انبثقت في عموم العراق مقاومة إسلامية ووطنية فإن العراق لم يكن بالنسبة لهذه التنظيمات بسبب من عقيدتها الأممية أكثر من ساحة حرب، ولاشك إن آلاف العمليات التي نفذها انتحاريوا هذه التنظيمات قد بثت الرعب في صفوف قوات الاحتلال والعراقيين على حد سواء، وعلى الرغم من قلة عدد هذه التنظيمات مقارنة بفصائل المقاومة العراقية إلا أن استخدام أساليب التخويف والتصفيات ووفرة الإمكانات المادية غير المحدودة قد جعل من عملياتهم أكثر فتكا وأشد تأثيرا وشكلت في نفس الوقت كارثة ومصيبة عندما تحولت بوصلة عمليات هذه التنظيمات باتجاه الشعب العراقي بصورة رئيسية إلى حد تشكيلها عبئا ثقيلا على مشروع المقاومة وصل إلى حد التصادم والتصفيات بل شكلت في نهاية المطاف أهم عناصر نخر وتصفية هذه المقاومة وتشويه صورتها.

لقد ساهمت طروحات وسلوكيات الإسلام السياسي المتطرف في العراق إلى ردود أفعال سلبية وكارثية دفعت بالعراق إلى شفير الحرب الأهلية فقد حفزت بالمقابل على الطائفية والتشجيع على تقسيم العراق لاسيما بعد إعلان هذه التنظيمات في 15 تشرين الأول 2006 "الدولة الإسلامية في العراق" كما دفع التطرف والممارسات الغريبة عن منظومة قيم المجتمع العراقي إلى رد فعل معاكس من خلال بروز ظاهرتي الصحوات كرد فعل اجتماعي أضر كثيرا بمشروع المقاومة الوطنية وقلص من مساحة عملها وأضعف حاضنتها الشعبية، وكذلك ظهور الكثير من الميليشيات الطائفية في وسط وجنوب العراق التي تشكلت تحت ذريعة حماية الطوائف الأخرى لم تلبث أن حظيت بتشجيع وتمويل دولا إقليمية مجاورة، كما استفاد الاحتلال كثيرا من حدة هذا

التطرف بل والمساهمة في تصنيعه لتشويه صورة المقاومة وخلطها بالإرهاب ونجح من خلال ذلك في التقاط أنفاسه وتحقيق هدف "فتنمة الحرب" وتحويلها من حرب عراقية – أمريكية إلى حرب عراقية – عراقية.

الإسلام السياسي المنبطح (المتواطئ)

يشمل هذا الصنف جميع الأحزاب والشخصيات الدينية التي تعاونت وانخرطت مباشرة في مشروع الاحتلال وعمليته السياسية اعتبارا من تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في تموز 2003 الذي ترأسه حاكم الاحتلال الامريكي المدني (بول بريمر) والذي أسس مبدأ المحاصصة الطائفية والعنصرية كأساس لنظام الحكم في عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي ولا يمكن في حينها كيف يمكن تفسير مطالبة هذه الشخصيات في جلسة إعلانها وبحضور الحاكم الأمريكي بإعتبار يوم احتلال العراق 9نيسان 2003 عيدا وطنيا، ومن الجدير بالذكر إن معظم هذه القوى قد تفاهمت مع الولايات المتحدة قبل الاحتلال وهذا ما تشير له وثائق ما يسمى بالمعارضة العراقية والتي كان يشرف على مؤتمراتها رسميا سفيرا خاصا يسمى سفير الولايات المتحدة لدى المعارضة العراقية والذي أصبح فيما بعد سفيرا لها في العراق حيث بلغت نسبة ممثلي قوى الإسلام السياسي في مؤتمر لندن الذي عقد في كانون الأول عام 2002 أكثر من ضعفي القوى غير الدينية إذا ما تم استثناء الأحزاب ذات النزعة العرقية، وهي نفس القوى والأحزاب التي تتقاسم السلطة والثروة حاليا في العراق وتتناوب على حكمه مما يدل على عمق ارتباط هذه الشريحة بالمخططات الخارجية وتعاونها المبكر مع هذه المخططات وإعطائها الشرعية لإدارة الاحتلال من خلال تعاونها وتعاملها الفوري والمباشر معه.

لقد تمخض عن تعاون هذه الأحزاب والشخصيات مع مشروع الاحتلال ولادة دستور مشوه ومفخخ يستند على تقاسم السلطة كغنائم بين الطوائف والمذاهب والقوميات وغابت هوية العراق لتجعل من شرائح الشعب العراقي وجها لوجه سائرين بالبلاد من خلال هذا الدستور ونظام المحاصصة إلى تقسيم العراق وتفتيته إلى كيانات هزيلة ومتناحرة فيما بينها ويستند كل منها على دولة أجنبية بحجة حماية المذهب أو الطائفة.

الإسلام السياسي الوطني

يقصد بقوى الإسلام السياسي الوطني تلك الهيئات والشخصيات والمرجعيات التي وقفت ضد الاحتلال الأمريكي ومشروعه التقسيمي وأدركت منذ البداية بأن الصراع معه لا ينحصر بطائفة أو مذهب أو قومية بعينها، وإن حشد الطاقات ينبغي أن يتم على أساس وطني وليس من خلال الثقافات الفرعية الضيقة والحقيقة إن هذا الصنف من الإسلام السياسي رغم ندرته في العراق يمكن أن يوصف بأنه قدم الصورة المنشودة والمقبولة للإسلام السياسي كذلك تميز هذا الصنف بثباته على الموقف وتطابقه مع إرادة الشعب العراقي المتمثلة بالمقاومة العراقية إضافة إلى أنه لم يكن من لون واحد وإنما من كافة الألوان وتجسد خطاب هذا النمط فعليا وعمليا من خلال معارك الفلوجة والنجف الأشرف عام 2004 التي أعطت صورة رائعة عن جوهر ونسيج الوحدة الوطنية للشعب العراقي واثبت من خلالها بأن التقسيمات والتنويعات السياسية الطائفية لا تمثل إلا أصحابها ومحصورة في الطبقة والقشرة السياسية الوافدة مع الاحتلال والمتعاونة معه ولم تمس معدن الشخصية العراقية البسيطة.

مما تقدم يتضح بأن تجربة تصدر قوى الإسلام السياسي للمشهد السياسي في العراق قد أفضت إلى نتائج عكسية وإن الاحتلال قد نجح في أن يحشرها في مأزق السلطة رغم عدم استعدادها وأهليتها له ويعود السبب في اعتقادنا إلى إن معظم خلفيات هذه القوى محكومة بالبعد الطائفي والمذهبي بعقد تاريخية، بل إن بعضها لا يمكنه بسبب هذه الخلفيات من الاتفاق مع أقرانه داخل المذهب الواحد مما يجعلها تعيش حالة من التخبط في مواقفها بسبب شدة التناقض والازدواجية ما بين عقيدتها من جهة وسلوكها من جهة أخرى، كما يعود فشلها إلى براغماتيتها ونفعيتها العالية التي جعلتها تتلون وتتقلب بطريقة أفقدتها مصداقيتها وتوازنها، ليأتي السبب الرئيسي في هبوطها وكونها الآن في العراق قد أصبحت جزءا من المشكلة وليس الحل هو عجزها التام عن طرح مشروع ورؤية وطنية يمكن أن توحد العراقيين لبناء دولة المستقبل والانتقال بها من الدولة الثيوقراطية الدينية التي يرزح تحت عباءتها وحكمها العراق حاليا إلى الدولة المدنية المعاصرة التي تعيش بقيم المستقبل.

العروبة

بين مطرقة إيران وسندان الأخوان

* المشروع الإيراني والدور التركي
* العرب من الديكتاتورية إلى الثيوقراطية
* العروبة بين التحدي والاستجابة

يبدو إن المتغيرات التي تعصف بمنطقتنا العربية لن تقتصر على الجوانب السياسية وتغيير الأنظمة بل ستتعداها لتطال منظومة المفاهيم والقيم السائدة، والتي عادة ما تواكب عمليات التفكيك والتركيب وإعادة الإنتاج التي تشهدها المنطقة وفق أسس جديدة تنسجم في نهاية المطاف مع تبدلات النظام الدولي وتوازنات القوة الإقليمية الجديدة ورسم خارطة جديدة لتضاريس الصراع والتحكم مسبقا باتجاهاته القادمة.

لقد سبق التغيير الفعلي للبيادق على رقعة الشطرنج العربية حملة تمهيدية على مستوى نظريات الصراع والتي دشنها (صاموئيل هانتكتون) عندما أسدل في كتابه (صدام الحضارات) الصادر عام 1996 الستار على نمط الصراعات الإيديولوجية التقليدية التي سادت حقبة الحرب الباردة في ظل القطبية الثنائية، ليؤسس فكريا لأنماط جديدة من الصراعات تقوم على خطوط تقسيم عرقية وطائفية تنسجم وقوانين نظام القطبية الأحادية الصلبة الذي بات يحكم العالم حاليا بقيادة الولايات المتحدة، تضاف إلى نظرية صراع الحضارات أفكار (فرانسيس فوكاياما) حول نهاية التاريخ والتي فيها حدد الدول التي عبرت خط التاريخ وإن الدول التي لم تعبر هذا الخط ستتعرض لصراعات ونزاعات على أساس الهويات الثقافية الفرعية.

المشروع الإيراني والدور التركي

هذه الحزمة من النظريات والرؤى كانت بمثابة القصف التمهيدي للمباشرة بخطة تفتيت الوطن العربي تدريجيا والانتقال من مرحلة التخطيط على منضدة الرمل إلى التنفيذ الفعلي في الميدان، فإزاحة العراق كحجر زاوية وقطب الرحى في توازن المنطقة الإقليمي وتماسكها على يد القوة العظمى الأولى في العالم أدى إلى تخلخل في الضغط وحصول دورة جديدة من الاندفاعات الإقليمية غير المسبوقة منذ قرون باتجاه العمق العربي على ضوء تدهور وغياب المشروع العربي الموحد.

تماما كما حصل قبل قرون عندما تناوبت الإمبراطوريتان الفارسية والعثمانية على احتلال الوطن العربي وتقاسم النفوذ فيه، وتمزقت مابين أطماعهما القومية التوسعية الهوية العربية وتوزعت الولاءات العربية ما بين السلطان العثماني والشاه الفارسي باسم المذهب والطائفة. اليوم تكاد منطقتنا العربية يتم دفعها دفعا باتجاه مزيد من الأصطفافات والتشرذم على أساس عرقي وطائفي وتحويل الدول العربية إلى دويلات وكيانات طائفية وعرقية يدين بعضها بسبب هزالها وضعفها إلى إيران التي تطرح نفسها قائدا وحاميا لطائفة معينة لتكريس مشروعها الاستراتيجي في المنطقة، في حين سينجذب بقية العرب بدواعي مذهبية وتحت ذريعة مواجهة المد والخطر الإيراني باتجاه القطب الإقليمي الثاني في المنطقة وهو النموذج التركي الذي يتطلع إلى استعادة مجاله الحيوي ومجده القديم في المنطقة العربية.

في الحقيقة إن كلا النموذجين الإيراني والتركي في ظل انحسار المشروع العربي وبعكس إدعاءاتهما سواء تلك المتعلقة بفلسطين أو التباكي على الإسلام وحقوق الإنسان لا يمثلان سوى مشاريع قومية توسعية تنوي التمدد على حساب الضعف العربي، وهذا التفاهم لا يجري بعيدا عن إسرائيل بما يشبه اتفاقية غير معلنة على غرار "سايكس - بيكو" جديد لتقاسم تركة الرجل العربي المريض.

العرب من الديكتاتورية إلى الثيوقراطية

حاليا تستعد المنطقة العربية لعهد جديد من الأنظمة السياسية يسيطر عليها الإسلام السياسي تمتد من المغرب العربي إلى دول المشرق، وهي ظاهرة ليست تلقائية

أو ولادة طبيعية كما يعتقد البعض بل تكمن خلفها الكثير من العوامل والدوافع المباشرة وغير المباشرة، وفي اعتقادنا فإن صعود الإسلام السياسي عبر صناديق الاقتراع وبتوقيت واحد تقريبا على امتداد الرقعة العربية ليس محض مصادفة بالتأكيد ويثير الكثير من الأسئلة وعلامات التعجب ينبغي التوقف عندها مليا والبحث عن إجابات شافية لها.

لقد تضافرت عدة عناصر داخلية وخارجية على صعود قوى الإسلام السياسي إلى سدة الحكم، لعل أهمها على المستوى الداخلي فشل أنظمة الحكم الديكتاتورية التي امتدت لنصف قرن في تحقيق أي قدر من الحريات والخدمات ومقومات العيش الكريم لشعوبها، وحصول فجوة كبيرة بين هذه الأنظمة المستبدة وبين واقع الشعب الذي يئن تحت وطأة الحرمان والبؤس، وأمام فشل وعجز هذه الأنظمة وأحزابها التقليدية لم يجد الفرد العربي أمامه سوى التعلق بالخيار الديني الذي يمثل في ذاكرته كل قيم الفضيلة والأخلاق وحبل الإنقاذ الذي يتوق إليه، ولكن هذا لا يعني إن الأحزاب الإسلامية ستكون لديها عصا سحرية لتحقيق هذه الأماني الشعبية، ففي التجارب القليلة لاستلام الإسلام السياسي للحكم في المنطقة لم يتحقق تغيير جذري في واقع الناس، وعلى الرغم من هروب الأحزاب الإسلامية إلى الأمام من الناحية الفكرية وتغيير جلدها في محاولة لمسايرة مفاهيم العصر كالديمقراطية والليبرالية وحرية الفرد لإرضاء الغرب وإرسال رسائل طمأنة لهذا الطرف أو ذاك، إلا إن هذه الوسائل تبقى مجرد شعارات جذابة خارج الحكم بعد أن يتم الدخول إلى حلبة العمل الحكومي ومصيدة السلطة حيث تبرز التناقضات وتزداد تلك الفجوة - الفخ تدريجيا بين الشعارات والأطروحات المثالية وبين إشكاليات الواقع.

أما على مستوى العوامل الخارجية التي سهلت صعود الإسلام السياسي فإن الغرب يحاول إحلال أنظمة أكثر مقبولية لدى شعوب المنطقة بعد استهلاك الأنظمة الموالية السابقة، أنظمة سياسية جديدة ذات مرجعية فكرية لا تتعارض وفكرة الأقاليم والفيدرالية لاستكمال إستراتيجية التقسيم الناعم التي تجري على قدم وساق لتفتيت المنطقة على أسس عرقية وطائفية الأمر الذي ينسجم مع تطلعات الأقطاب الإقليمية الطامعة في تدمير الهوية العربية وتحويل المنطقة برمتها إلى كيانات ضعيفة وهزيلة.

في هذا السياق، فإن الولايات المتحدة إذا كانت قد صنعت ومولت ودربت الإسلام السياسي المتطرف في ثمانينيات القرن الماضي لمواجهة الاحتلال السوفيتي

لأفغانستان ثم حاربته وأسقطته بالضربة القاضية، فإنها اليوم تعيد الكرة مع نموذج أحزاب الإسلام السياسي المعتدل الذي ستسقطه أيضا ولكن بأسلوب "النقاط" من خلال تمكينه من استلام السلطة رغم عدم استعداده لمثل هذه المهمة الصعبة والمعقدة، فمعظم هذه الأحزاب لم يبلور لغاية الآن رؤيا موضوعية وواقعية للتعامل مع إشكالية السلطة والحكم، والهدف الغربي والأمريكي واضح جدا ويتمثل في صياغة معادلة جديدة للصراع في الشرق الأوسط تقوم على تهيئة الأرضية لاصطدام طرفي الإسلام في المنطقة ليكون حاصل ضربهما إجهاض أي أمل في المدى القريب أو المتوسط لولادة مشروع عربي - إسلامي حقيقي يستعيد دور الأمة العربية، ويأتي كل ذلك في سياق صراع الحضارات الذي يشكل الأساس النظري الجديد لتقسيم الصراعات الدولية والتحكم بنتائجها مستقبلا.

العروبة بين التحدي والاستجابة

يكاد يشوب الغموض معظم أدبيات أحزاب الإسلام السياسي بخصوص الإشارة للعروبة أو آليات تعشيق الإسلام مع تطلعات المشروع العربي للوحدة، وكيفية النهوض بالأمة العربية - الإسلامية أسوة ببقية الأمم، بل إن مفهوم الأمة الذي يرد في هذه الأدبيات يشير بوضوح إما إلى (الأمة الإسلامية) أو إلى الأمة (المصرية... الخ) الأمر الذي ينذر بتفكيك الأواصر التي تمثلها العروبة كخيمة تجتمع في ظلها جميع الأديان والمذاهب والطوائف في الوطن العربي الأمر الذي قد يحفز كثير من الأقليات في ظل اختفاء العروبة كصمام أمان - وفي ظل الشحن والدعم الخارجي - إلى المطالبة بالانفصال في ظل احتمالات التهميش تحت ذريعة حكم الإسلام السياسي.

هناك خشية حقيقية مشروعة على مستقبل مفهوم العروبة واحتمال تلاشي شعار الوحدة العربية على ضوء التجارب القليلة لاستلام قوى الإسلام السياسي للسلطة أو المشاركة بها واحتمالات تناغم هذه القوى إلى حد كبير سواء بقصد أو بدون قصد مع المشاريع الإقليمية والدولية التي تطرح أيضا شعارات الإسلام السياسي سواء تلك الحاكمة في تركيا أو في إيران والساعية لتحقيق أهدافها القومية التوسعية والتمدد تحت غطاء الدين على حساب العرب ووحدتهم وهويتهم ودورهم في المنطقة، فقد جرى بنعومة تقسيم السودان على أساس ديني في ظل استلام الإسلام السياسي

للحكم، كما إن أحزاب الإسلام السياسي في العراق تعاونت مع الاحتلال الأمريكي وصادقت على دستور ألغى هوية العراق العربية في ديباجته وشكل وصفة جاهزة لتقسيم العراق وتفتيته وفق مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية.

صفوة ما سبق، فإنه يمكن القول بأن الثورات العربية قد جاءت لتبعث الأمل من جديد في الشعب العربي وتضرب مثلا حقيقيا على حيوية هذا الشعب وقدرته على الثورة والتغيير وتدفق الدم في عروقه، ولكن طبيعة هذه الثورات السريعة والقائمين عليها من شريحة الشباب وما تمخض عنها من إطاحة بالأنظمة الاستبدادية وأحزابها التقليدية أثبتت الأيام بأنها لم تكن مستعدة لإدارة وتولي مرحلة ما بعد الثورات، كما لم يصاحب الحراك الشعبي حراكا فكريا وسياسيا منظما يضع حلولا لمشاكل المجتمعات العربية من جهة، ويؤسس جسرا لآمال الشباب العربي يتجاوز مجرد تغيير الأنظمة السياسية إلى استثمار الزخم الثوري لتحقيق مشروع نهضوي عربي - إسلامي لبناء الدولة والمجتمع.

لذلك لم يكد غبار هذه الثورات ينجلي حتى كانت قوى الإسلام السياسي المستعدة سلفا منذ عقود بالمرصاد لجني ثمار هذه الثورات رغم إنه لم يكن لديها أية مساهمة جدية في قدح زنادها عند الانطلاق، وإنصافا للأحزاب الإسلامية فهي الوحيدة التي بقيت على الساحة السياسية ملتصقة بالشرائح الاجتماعية منذ عقود في ظل الأنظمة الشمولية، وتعد كذلك الوحيدة من حيث الخبرة في التنظيم في ظل تراجع واختفاء أية مشاريع تقدمية وقومية وشيخوخة معظم الأحزاب الإيديولوجية التقليدية، وهنا لم يبقى في ظل هذا الفراغ السياسي وتساقط الأنظمة القائمة سوى هذه القوى القادرة على استلام زمام الأمور كبديل سياسي جاهز وهي قوى منظمة وممولة ذاتيا مقارنة ببقية القوى الثورية من الشباب الذي ثار معظمهم في الفضاء الافتراضي من خلال قنوات ومواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك والتويتر واليوتيوب وغيرها.

يبقى السؤال المركزي الذي يطرح نفسه بشدة وهو إلى متى سيبقى الشعب العربي حقلا للتجارب من نوع (trial & error)، ومتى سينتفض وينهض مفكرو هذه الأمة ومثقفيها لاشتقاق وصياغة معادلة حقيقية يكون الإسلام روحها والعروبة جسدها وقوامها، والشباب دمائها ويكون شرطها الأساسي ارتباط العروبة بالإسلام، معادلة تنهض بهذه الأمة من جديد وتبعث الأمل في أجيالها القادمة وتعزز الثقة بالمستقبل لتقف في مصاف بقية الأمم.

القسم الثالث

تأملات في الحراك الشعبي العراقي



مزايا المقاومة المدنية

كثيرا ما ينصرف الذهن في الأدبيات السياسية عند ذكر المقاومة إلى المقاومة المسلحة حصرا في حين لا تتجاوز نسبة الذين يحملون السلاح في كافة تجارب الشعوب العالمية لمقاومة الاحتلال والعدوان عن 2 – 5 %، مما يعني إن أغلبية الشعب ينبغي أن تحتوى وتستوعب في أنماط أخرى من المقاومة، وفي الحقيقة إن الصفحة العسكرية من الاحتلال ربما هي الصفحة الأكثر وضوحا في تبدلات الصراع وتنازع الإرادة ما بين الاحتلال والمقاومة، فتحديد خطر الاحتلال العسكري معروفة من حيث حجم التهديد والتأثير ويمكن تحديد مكانه وزمانه بل وقياسه ماديا. لكن جوهر الصراع في الحقيقة يجري على في مستويات عميقة ذات طبيعة مركبة ونفسية تتعلق بتنازع الإرادات ما بين الاحتلال كمشروع وبين المقاومة كمشروع، فنتائج الحروب والصراعات تتحدد على ضوء صراع منظومات القيم ما بين المجتمعات، من هنا تنبع خطورة الحاضنة الشعبية وضرورة كسبها وتحصينها كأساس للمقاومة المدنية، مع الأخذ بنظر الاعتبار إن تأثير كل نمط من أنماط المقاومة يبقى غير ذات أهمية طالما يبقى منفصلا وغير متكاملا مع بقية الأنماط.

يمكن تعريف المقاومة المدنية على إنها رد فعل شعبي عفوي كثيرا ما يرتبط بمعاناة وحرمان ومشاعر الناس التي يمكن التعبير عنها بعدة أشكال كالمظاهرات والاعتصام والعصيان المدني وتوزيع المنشورات المناهضة للاحتلال ومشروعه وتصل حدود المقاومة المدنية إلى إشاعة ثقافة احتقار الفاسدين والطغاة وسراق المال العام، ويمكن لهذا النمط من المقاومة أن يستوعب أعداد كبيرة وشرائح عريضة من المجتمع للانخراط فيها بصورة أو بأخرى ضد مشروع الاحتلال كل حسب قدرته واختصاصه لأن كافة هذه الأشكال التي تنطوي عليها المقاومة المدنية غالبا ما تكون ممكنة وفي حدود ليست بتلك الخطورة التي تشكلها الأنماط الرئيسية الأخرى العسكرية والسياسية.

إن أحد اهم نتائج المقاومة المدنية المباشرة هو فقدان النظام لتوازنه والسلطة لصوابها، فإذا أستسهل قمعها ارتدت عليه وكان الضرر أكبر نتيجة سلميتها وتعاطف الناس معها، وإذا تجاهلها وتركها تصاعدت فعالياتها، شعر منظميها بمزيد من الثقة بالنفس والاندفاع الى الامام الذي سيؤدي حتما لإنضمام مزيد من المؤيدين.

تصب سلامة النسيج الاجتماعي للمقاومة المدنية في ضمان عملية المطاولة والنفس الطويل في كفاح الشعب العراقي لنيل حقوقه، خاصة وإن انتصار المقاومة العسكرية ضد القوات الأمريكية لم يحسم المعركة بصورة نهائية رغم إنه يشكل الأساس المتين الذي سيشكل قاعدة الانتصار النهائي والحاسم في المراحل اللاحقة ويمكن لمظاهر المقاومة المدنية أن تحقق النتائج التالية:

أولا – القدرة من خلال تنوع الفعاليات على ربط أطراف النسيج الاجتماعي التي حاول الاحتلال الأمريكي تمزيقها وذلك من خلال إعادة الوشائج والعلاقات ما بين شرائح ومكونات المجتمع العراقي.

ثانيا – استعادة المبادأة من قبل الحركة الوطنية العراقية في تصميم الفعل وليس الاكتفاء برد الفعل وذلك من خلال تبني قضايا ومهام عمل وطني جديدة تقوم على أساس تلمس معاناة الشعب العراقي ومظلوميته في شتى ميادين الحياة.

ثالثا – إدامة التماس مع الشارع العراقي عن كثب وتفهم احتياجاته وإعادة اللحمة ما بين الشعب والمقاومة فاستمرار المظاهرات والاحتجاجات والعصيان المدني كفيلة برص الصفوف وزيادة الثقة بالنفس وتعد مختبر حقيقي لتخريج قادة ميدانيين متمرسين قادرين على القيادة والسيطرة والتوجيه.

رابعا – تأجيج الروح الوطنية في أوساط الشعب العراقي من خلال المظاهرات والاحتجاجات.

خامسا – كشف انتهاكات الاحتلال المادية والمعنوية بحق الشعب العراقي وتنبيهه من خلال فعاليات متنوعة مباشرة في وسط الجماهير.

سادسا – كسر حاجز الخوف النفسي لدى الشعب العراقي.

سابعا – عدم الاعتراف بالأمر الواقع الفاسد الذي تحاول الطبقة السياسية الحاكمة تكريسه وذلك لأن تصعيد المقاومة المدنية يشكل أرضية شعبية مناسبة في المراحل اللاحقة لوضع أسس الدولة المدنية.

ثامنا – وضع حد لانتشار ظاهرة الدكاكين في ضفة الحركة الوطنية من خلال إرساء قواعد سلوك سياسية جديدة تعتبر العمل وسط الجماهير هي الأساس، ومغادرة وفرز حالات المتاجرة بمعاناة الشعب ومحاولة التحكم عن بعد.

خزان الثورة في العراق
رموز ومفاتيح المعادلة العراقية للثورة

يتلخص أهم هدف من أهداف الحركة الوطنية العراقية في هذه المرحلة بمدى قدرتها على حرمان الاحتلال من تحقيق أهدافه السياسية، وراهنت الكثير من تجارب الشعوب المقهورة على المطاولة والصبر فكثيرا ما تستجد وتنضج ظروف داخلية وخارجية ليست في الحسبان لتساهم في ترجيح كفة الشعوب في معادلة الصراع وتحقيق المعادلة التاريخية في حتمية النصر.

في العراق تم على مستوى الشق العسكري إنزال هزيمة مذلة وقاسية بقوات الاحتلال الأمريكي وتم طي صفحته من خلال اعتراف إدارة الاحتلال بالهزيمة وإعلانه إستراتيجية الهروب من العراق وجدولة انسحابه وبتوقيتات محددة، وما ضعف وتأرجح وحالة عدم الاستقرار في بنية النظام السياسي إلا انعكاسا حقيقيا لهذه الهزيمة واندحار المشروع الأصلي للاحتلال، هذا الأمر رتب على الحركة الوطنية العراقية مسؤولية ملحة للشروع دون إبطاء في آليات تصفية آثار الاحتلال السياسية وتراكماته المعشعشة في مفاصل العراق.

ولكن ما هي المؤشرات الايجابية في القضية العراقية عدا النصر العسكري، المؤشر الإيجابي الأول والذي يمثل نصرا لا يقل أهمية عن النصر العسكري يكمن في المستوى الاجتماعي وتحديدا في عودة الوعي العميق للشعب العراق واستعادته لهويته ولحمته الوطنية بعد تساقط الادعاءات المزيفة وانتهاء مفعول المورفين الطائفي والعنصري، ساعد في ذلك زيف إدعاءات التحرير التي حاول تسويقها عرابوا الاحتلال، وهم طبقة سياسية من شذاذ الآفاق ليست لديهم قضية في العراق يدافعون من أجلها سوى مصالحهم، هذه الطبقة تتراوح ما بين عملاء رسميين للاحتلال جاءوا مع الدبابة الأمريكية وما بين انتهازيين وطفيليين وقلة قليلة من بعض الشخصيات التي توهمت

بأنها بالإمكان أن تصلح الأمور من داخل العملية السياسية والذين التحقوا فيما بعد بعملية الاحتلال السياسية.

كما إن تدهور أوضاع الشعب المعيشية وتفاقم البطالة وحجم الفساد والسرقات والنهب المنظم لثروات العراق الهائلة الذي تمارسه عصابات السلطة والتي تطلق على نفسها صفة أحزاب قد يشكل بركانا لا يحمد عقباه ولا يمكن التحكم بانفجاره، فالشباب العراقي اليائس والمحبط والذي يمثل 50 % من نسبة السكان معظمهم دون سن العشرين والذين لم يعد لديهم ما يخسروه ويمثلون خزان متقد للثورة. وربما كان من حسن حظ الحركة الوطنية العراقية إن يتسابق جميع أيتام الاحتلال الأمريكي دون هوادة للاشتراك بغنيمة السلطة والحكومة، مما ترك الشارع فارغا لمزاولة نشاط القوى الوطنية الصادقة لقيادة الشارع الذي يغلي بل ويبكي على قيادات وطنية ميدانية ومستقلة.

على المستوى الدولي والإقليمي يأتي اضمحلال الدور الأمريكي في العراق وانحساره سياسيا على ضوء انهياره عسكريا ليشكل أهم ملمح في المشهد السياسي العراقي القادم وتأتي رياح ربيع الثورات العربية لتعيد من جديد الأمل والثقة في النفوس وتعيد بعض من توازن القوة في المنطقة مقابل اندفاع الضغوط الأجنبية والإقليمية إلى العمق العربي نتيجة الفراغ الذي تركه العراق ومن قبله مصر لصالح إسرائيل وإيران وتركيا.

للشعب العراقي خصوصية لمن يريد استعارة نموذجي الثورة التونسية والمصرية فعدا عن الاحتلال، فإن التجانس سمة واضحة في نواة الثورتين، أما في العراق فكل شيء فيه يخضع لحساسية مفرطة ومن يريد للحراك الشعبي العراقي والشعور العميق بالظلم أو الخداع الذي يوحد العراقيين هذه الأيام أن يبلغ مداه، عليه أن ينتقي أهدافه بدقة عالية ومدروسة وأن لا يرمي بها مرة واحدة، لان الناس نتيجة المأساة وثقل المحنة سوف يسمعون هذه الأهداف لأول وهلة من خلال بطونهم وليس من خلال عقولهم، لذا فإن الأهداف المرحلية الحالية يجب أن لا يتعدى سقفها ما يشعر به المواطن مباشرة وينبغي على مخططي هذه الأهداف أن ينسجموا ويلتصقوا مع معاناة الناس وحرمانهم وأن يتنفسوا هوائهم.

إن جدولة محسوبة للأهداف تنطلق من (نقص الخدمات الحاد وتفشي البطالة في وسط الشباب وملفات الفساد والفاسدين التي أصبحت تزكم الأنوف وتحسين

مفردات البطاقة التموينية، إطلاق سراح المعتقلين وتعليق العمل بالفقرة/4 من قانون مكافحة الإرهاب، سن قانون فوري لرعاية ملايين الأرامل والأيتام، وزيادة رواتب المتقاعدين)، هذه الحزمة الأولى التي يجب التركيز عليها، أما الأهداف على المدى المتوسط والأكثر عمقا فهي تلك الأهداف التي يتحسس خطورتها وتتفاعل معها شريحة المثقفين والشباب المتنورين الذين يدركون مدى خطورة هذه الأهداف وتأثيرها الفعلي والمحرك للتغيير الحقيقي في مستقبل العراق وفي مقدمتها (إلغاء الاتفاقية الأمريكية، تعديل الدستور وتغيير النظام السياسي للمحاصصة وتجريم كل من يتبناها ويروج لها، رفض الفيدرالية والحفاظ على هوية كركوك العراقية، وقف التعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سن قانون للأحزاب والانتخابات، المطالبة بتعويضات مادية ومعنوية جراء الغزو الأمريكي البريطاني، وإيقاف العمل بكافة قوانين الحاكم الأمريكي بول بريمر سارية المفعول).

تكمن خصوصية مزاج الشخصية العراقية في عفويتها وفطرتها البسيطة ومصداقيتها والتي كثيرا ما يتمخض عنها سلوك عاطفي ومزاجي تصاحبه أحيانا بعض التقلبات، ولان الشخصية العراقية عبر التاريخ ليست سهلة القياد، فإن خاصيتي النظام وشدة التنظيم فقط كفيلة بإنجاز أهدافهم وكفيلة بإدامة زخم المطاولة لديهم، وهذا ما يقود إلى المفتاح الثاني الذي يتعلق بضرورة وجود هيكلية من نوع ما (إطار سياسي وطني) تقوده نخبة مسؤولة عن إدارة الأزمة وزخمها والمناورة بالإمكانات لحين تحقيق الأهداف، على أن يكون مثل هذا الإطار بعيد كل البعد عن الطروحات الإيديولوجية المعقدة، إطار بسيط لكنه قادر على الإجابة على كافة التساؤلات في عقول الناس ولديه القدرة على وضع حلول للتناقضات التي يعاني منها العراق، فالمظاهرات العفوية بالعراق وحدها لا تكفي وقد تقود إلى الفوضى المجردة وتجهض الهدف الحقيقي من ورائها.

ومن خلال دراسة معمقة للمزاج الحالي للشعب العراقي ممزوجة ببعض الأهداف العقلانية يمكن صياغة الأهداف الرئيسية التالية لانطلاق الثورة العراقية المعاصرة:

أولا – تغيير حكومة المحاصصة الطائفية واستبدالها بحكومة كفاءات وطنية مستقلة.

ثانيا – محاربة الفساد ومحاكمة الفاسدين وملاحقة الهاربين منهم خارج العراق.

رابعا – استقلالية صمامات الوحدة الوطنية (القوات المسلحة، القضاء، التربية والتعليم).

ثالثا – تقديم الخدمات الضرورية للشعب العراقي وتحسين مستواه المعيشي.

ولا يشكل كل الذي تقدم سوى نصف مقومات نجاح أي ثورة، نصف المعركة الثاني كان من نصيب الإعلام وتحديدا فضائيات قوية مستقلة، فعناصر حاكمة مثل التحشيد وتحديد الأهداف وتطورها وتسليط الضوء على الاعتداءات التي تطال المتظاهرين ما كان لها لتأخذ كل هذا الحجم لولا ثورة الاتصالات والمعلومات، فالشباب الذي يتماهى اليوم في الفضاءات الالكترونية الافتراضية ممزوجا بهذه الشبكة من القنوات الفضائية تمكن من حشر الأنظمة السياسية رغم كل جبروتها في زاوية الحلبة وأسقطتها بالضربة القاضية وحققت الشعوب من خلالها نصرا وفوزا نظيفا في أوقات قياسية خارج كل التوقعات والحسابات المنطقية.

إن مهارات الكترونية مثل التصوير الدقيق عالي المستوى للحدث لحظة بلحظة وضغط الأفلام المصورة وإرسالها إلى الفضائيات عبر منظومات الانترنت المتنقلة كفيل بأن يجعل ليل الأنظمة الديكتاتورية أطول من المعتاد واشد ظلاما وأحلامهم كوابيس مفزعة.

خلاصة القول يمكن اعتماد المعادلة التالية التي تصلح ابتداءا لانطلاق شرارة الثورة العراقية: (**فكرة وأهداف واضحة + قيادات شابة ميدانية + شعارات مبسطة + إعلام = ثورة شعبية أكيدة**)، من شأن تكامل عناصر هذه المعادلة وامتلاك مفاتيحها استكمال نضال وكفاح الشعب العراقي وسعيه نحو الحرية والازدهار، فاللحظة الحاسمة قد حانت والظروف قد نضجت، ملامح هذه المرحلة بمحتواها السلمي المدني يجب أن تكون حضارية لا تراق بها الدماء وتتحصن بالهوية العراقية الوطنية وتمتلك رؤيا وأهداف واضحة المعالم وتقبل القسمة على جميع أبناء الشعب العراقي، عندئذ يكون الشعب العراقي على عتبة تحقيق أهدافه الإستراتيجية والتحررية المتمثلة بتحقيق الاستقلال الناجز والحفاظ على وحدة العراق أرضا وشعبا وصيانة هويته العربية والإسلامية.

ماذا بعد انتفاضات الغضب...
رسائل لمن يهمه الأمر

* **طبيعة الانتفاضة ونتائجها المباشرة**
* **إجهاض الانتفاضة واحتمالات احتوائها**
* **سبل وآليات إدامة زخم الانتفاضة**
* **الأهداف النهائية والنتائج الاستراتيجية**

مقدمة:

في العراق يحتدم منذ الاحتلال صراع قاسي يتخذ في كل مرحلة شكلا وأطرافا جديدة، صراعا متعدد المستويات فتارة يكون محليا وتارة أخرى إقليميا أو دولي وأحيانا مزيجا بين كل هذه المستويات، ونشأت جراء هذا الصراع تناقضات حادة وسادت قيم مشوهة واختلطت الأمور على الناس الذين لم يكونوا سوى وقود للحرب وهدفا للاستهداف والاستقطابات والتأثير. كما متوقع في مثل هذه البيئة الغامضة والضبابية فإن نسبة الذين يسبرون أغوار هذه الظلمة قلة من طليعة المجتمع لا يتجاوزون 2 – 5 % من عموم الشعب.

لم تكن هناك من لغة في المرحلة الأولى من صراع الإرادات يمكن للأطراف الداخلة فيه سوى لغة السلاح، وقد أسفرت هذه المرحلة – الجولة، والتي استمرت مابين عامي 2003 – 2008 عن انتصار حاسم حققه الشعب تتوج بإعلان رسمي تاريخي يوم 27 شباط 2009 من قبل إدارة الاحتلال وعلى لسان الرئيس الأمريكي يعلن فيه خطة الانسحاب من العراق أو الهروب منه على وجه الدقة.

قد تكون الولايات المتحدة سحبت وستسحب معظم قواتها القتالية من العراق ولكن ما لا يقبل الشك إنها تدرك أهمية بقاء العراق ومقدراته تحت هيمنتها من خلال إدارة الصفحة السياسية بالنيابة وعبر وكلاء محليين ووكلاء إقليميين بما يضمن الحد الأدنى من مصالحها وماء وجهها.

اتخذت المرحلة الثانية التي بدأت منذ عام 2009غطاءا شرعيا وكساءاً مزيفا من الديمقراطية مدعوما من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الإقليمية ولكنه معزول تماما من الناحية الشعبية إلا بمدى تأثير بعض رجال الدين الذين لبسوا عباءة السياسة وبعض المرجعيات الدينية ذات النزعة الطائفية، يتم من خلال هذا النظام الذي يعمل بصفة حارس ووكيل تمرير كافة أهداف الاحتلال ولكن بوسائل ناعمة قد يشكل الشق العسكري مقارنة بخطورتها الصفحة الأسهل من الصراع، فالاتفاقية الأمنية واتفاقية الإطار الاستراتيجي هي تحكم أمريكي في العراق ولكن عن بعد، قد يمتد لأكثر من نصف قرن كما في اليابان وكوريا الجنوبية، كذلك الدستور الدائمي النافذ بعد الاحتلال كفيل من خلال فلسفته القائمة على تكريس مبدأ المحاصصة بإبقاء العراق وشعبه لعقود هزيلا ضعيفا تتصارع فيه الكيانات الطائفية والعنصرية، وغير ذلك من الصفحات السياسية والاقتصادية التي تشكل بمجملها احتلالا ولكن بأشكال أخرى غير عسكرية، احتلالا ومرحلة جديدة من الصراع تتطلب مواجهة من نوع جديد وتحتاج لرسم متطلبات إستراتيجية جديدة مركبة وغير مباشرة لمواجهة وتصفية آثار الاحتلال تنسجم مع طبيعة التهديدات التي تتخذ بعدا نفسيا واجتماعيا وسياسيا وإعلاميا بامتياز.

طبيعة الانتفاضة ونتائجها المباشرة

أطاحت انتفاضة يوم 25 شباط 2011 مرة واحدة بمنظومة القيم والأفكار القائمة على أساس تقسيم الشعب العراقي لطوائف وقوميات التي سادت طيلة فترة الاحتلال فأسفرت هذه المظاهرات من خلال حجمها وشموليتها عن المعدن الأصلي للشعب العراقي والخزين الغني لذاكرته الوطنية واستعادته لوعيه، فأصبحت طبقة الاحتلال السياسي بعد الانتفاضة عبارة عن أقلية حاكمة معزولة، لقد أسفرت هذه الانتفاضة من خلال دراسة شعاراتها وخارطة توزيع انطلاقتها عن وعي متقدم لدى الشباب العراقي الذي يشكل العمود الفقري للمستقبل، لذا يمكن تحديد طبيعة

وأسباب هذه الانتفاضة ومن يقف ورائها على النحو التالي: جاءت عفوية من عمق معاناة وحرمان الشعب العراقي ورد فعل على تراكم تداعيات الاحتلال السياسية والخدمية والاقتصادية الأمر الذي زاد تدريجيا من التناقضات وحجم الهوة ما بين شعارات السلطة بالديمقراطية والازدهار وما بين واقع الشعب المأساوي والذي وصل حدا لا يمكن السيطرة عليه من قبل مورفين رجال الدين أو ادعاءات سلطة الاحتلال وترويجها لأكاذيب مظلومية هذه الطائفة وتلك القومية، فقد أدرك العراقيون وفي مقدمتهم الشباب حقيقة جوهرية وهي إن الشعب برمته يقاسي من الظلم فأنفجر الشباب ضد الظلم والفساد وهي الشريحة الأكثر تضررا من استمرار هذه الأوضاع نتيجة البطالة وفقدان الأمل بالمستقبل وربما هذا يفسر شمولية الانتفاضة التي امتدت على مساحة العراق دون استثناء من أبعد نقطة في شمال العراق إلى البصرة في أقصى الجنوب ورددت شعارات شبه موحدة تمحورت حول ستة أهداف تقبل القسمة على جميع العراقيين دون استثناء وهي: 1- محاربة الفساد والفاسدين 2 - توفير فرص العمل للشباب 3 - توفير الخدمات 4 - تحسين مفردات البطاقة التموينية. 5- إطلاق سراح المعتقلين. 6 - رعاية المتقاعدين والأرامل والأيتام. لذا فإن هذه الانتفاضة عراقية وطنية مستقلة، قادها الشباب العراقي ولا توجد أية جهة سياسية حزبية أو دينية تقف خلفها، إنها باختصار إنجاز شعبي عراقي بامتياز.

كما تمخضت عدة نتائج مباشرة وأولية لانتفاضة الغضب العراقي يمكن حصرها أوليا بالنقاط التالية:

أولا - عودة الوعي وقيام الشعب العراقي لأول مرة منذ أكثر من نصف قرن بإعلان مطالبه وتحمله لمسؤولياته مباشرة والانتقال من مظاهرات "القطعان" التي تكرس الطائفية بزعامة رجال دين إلى مظاهرات الجماهير التي اقترنت بالوطنية وبزعامة الشباب المثقف العراقي.

ثانيا - باعتبار الشعب مصدر السلطات وهو الأصيل فإن الوكيل بعد أن قال الشعب كلمته قد فقد مشروعيته سواء الحكومة أو البرلمان.

ثالثا - سقوط إدعاءات التقسيم والمحاصصة الطائفية والعرقية الزائفة وتجلي وحدة الشعب العراقي وهويته الوطنية لاسيما بعد اندلاع هذه المظاهرات خارج عباءات رجال الدين الطائفية.

رابعا – تأكيد هشاشة وهزال الطبقة السياسية الحاكمة وضعفها ومدى رعبها من غضبة وحساب الشعب.

خامسا – قوة الإرادة الشعبية وإمكانية المراهنة عليها في تغيير الطبقة السياسية الحاكمة الفاسدة.

سادسا – تراجع وانحسار سلطة رجال الدين ونجاح الجماهير من خلال ثقتها بنفسها من فرز وعزل التحالف الرجعي الذي يضم (أحزاب السلطة + رجال الدين المسيسين).

إجهاض الانتفاضة واحتمالات احتوائها

إن تظاهرات الغضب العراقي التي عمت العراق في شباط 2011 بطبيعتها الوطنية ومستوى كثافتها الشعبية وتنوعها وانتشارها على مدى محافظات العراق وأكثر من ستين مدينة واستمراريتها وإسقاطها المحاصصة، تشكل بما لا يقبل الشك بداية النهاية بالنسبة للعملية السياسية وشرعيتها وعليه فإن أطراف العملية السياسية دون استثناء سوف لن تدخر جهدا في العمل ضد هذا الحراك الشعبي وستحول بكافة الوسائل دون وصوله إلى أهدافه النهائية. وسيتم اللجوء إلى أحد الاحتمالات التالية أو كلاهما لإجهاض انتفاضة الغضب العراقية:

أولا – الإجهاض: من خلال حصر وتحريف مطاليب الشعب واختصارها بالدعوات المريبة لإجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات والبلديات أو الاكتفاء بإقالة هذا المحافظ أو ذاك وإطلاق الوعود الكاذبة بتحسين الخدمات خلال مئة يوم لأغراض المماطلة وكسب الوقت والتسويف، أو توفير درجات محدودة للتعيين لإغراء بعض قادة المظاهرات وكذلك محاولة استدراجهم لفخ التفاوض والتسقيط الفردي وغير ذلك من الإجراءات التخديرية والخبيثة لامتصاص نقمة المتظاهرين.

ثانيا – الاحتواء والتشويه: تفاجئ الكثير من الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية العراقية بعفوية المظاهرات ورغم إن هذه المظاهرات قد تعرضت عشية اندلاعها يوم 25 شباط إلى محاولات طعنها بظهرها من قبل الكثير من رجال الدين المستفيدين من الحكومة الحالية فأصدر بعضهم فتاوي بتحريم هذه التظاهرات حتى وصل الأمر إلى حث الناس عبر مكبرات الصوت على عدم الاشتراك وهناك الكثير

ممن التزم الصمت بانتظار فشل هذه المظاهرات، إلا أن نجاح هذه المظاهرات واندفاع الجماهير في أكثر من ستة عشر محافظة بصوت واحد وشعارات واحدة قد دفع بكثير من هؤلاء إلى تغيير موقفهم بعد انفضاح زيفهم وعدم اهتمامهم بمعاناة الشعب ومطالبه وإلى محاولة ركوب موجة هذه الانتفاضة والتصريح بعد نجاح المظاهرات بعدالة المظاهرات وبأحقية مطاليب الشعب، لذا من المتوقع أن يقوم التحالف الذي تمثله السلطة بالزج بالخط الثاني من رجال الدين والوجوه غير المحترقة علنيا وكذلك بعض الأحزاب والشخصيات السياسية الانتهازية بقصد ركوب موجة الانتفاضة ومحاولة قيادتها لعدم تبلور قيادة ميدانية واضحة لها لغاية الآن ومن ثم تفكيكها على أساس طائفي وإعادة إنتاجها بما ينسجم مع مبدأ المحاصصة وإعادة الأمور إلى المربع الأول.

ثالثا – القمع: حاولت السلطة على لسان أعلى مستوياتها توجيه ضربة استباقية للمظاهرات بالتنسيق مع بعض رجال الدين ومن خلال التشكيك بهوية منظميها والتصريح لأكثر من مرة عن وجود معلومات لعمليات إرهابية تستهدف المتظاهرين وعن عدم قدرتها في حماية المتظاهرين وإن جهات خارجية تقف خلفها، رغم كل هذه الحرب النفسية فقد لجأت في نهاية المطاف إلى التكشير عن أنيابها الحقيقية فأصدرت أوامرها لمنع التجوال وحضر سير المركبات والدراجات النارية والهوائية منذ فجر يوم المظاهرة والى إشعار آخر ومنعت الكاميرات وعربات البث المباشر الإعلامية في محاولة يائسة لتقزيم المظاهرات وتعمية الرأي العام عن حجمها وخطورتها، كما قامت بقطع الطرق بالحواجز الكونكريتية وإقامة الحواجز الأمنية في مفترقات الطرق قبل مكان التظاهرات للحيلولة دون وصول المتظاهرين واعتقال من يرفض ويصر على الوصول إلى التظاهرة سيرا على الأقدام.

خلال المظاهرات تم استخدام الغازات السامة ورشها بالطائرات التي حلقت بارتفاعات منخفضة جدا فوق المتظاهرين وكذلك استخدام الهراوات والرصاص الحي الذي أودى بحياة 22 شهيدا ومئات الجرحى توزعوا على كافة مناطق العراق من السليمانية حتى البصرة دون استثناء.

كما تشير شهادات الشباب والصحفيين الإعلاميين الذين تم اعتقالهم أو اختطافهم وتغييبهم في انتفاضة الغضب يوم 25 شباط أو المظاهرات والاعتصامات التي مهدت لها إلى حجم انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها حكومة العراق

وأجهزتها القمعية فقد استخدمت هذه الأجهزة وسائل تعذيب يندى لها جبين الإنسانية وتنم عن مستوى أخلاقي يتسم بالانحطاط واللاإنسانية فتم تكسير وتهشيم أرجل الكثير من قيادات الشباب لمنعهم من الاشتراك بالمظاهرات وتم صعقهم بالكهرباء وضربهم بالكيبلات والهراوات وتهديدهم بالاغتصاب والقتل وتلفيق تهم بالإرهاب والتخطيط للتفجيرات وسرقة البنوك وتوقيعهم على اعترافات بالانتماء إلى أحزاب وتنظيمات محظورة، مما يدل على حجم القمع والتنكيل الذي يتعرض له الشعب العراقي.

سبل وآليات إدامة زخم الانتفاضة

إذا كان شعب العراق قد ضحى بدماء آلاف من شبابه لقبر صفحة الاحتلال الأمريكي العسكرية وتمكن بهذه التضحيات الجسيمة من دحر الاحتلال عسكريا وإجباره على جدولة انسحابه، فإن صفحة جديدة من الصراع ضد مشروع الاحتلال ينهض بها عموم الشعب العراقي وبقيادة شبابية تتولى اليوم تصفية آثار الاحتلال السياسية وبوسائل مدنية شكلت أقصى درجات الإحراج للاحتلال ولطبقته السياسية التي أعقبت الاحتلال فقد أصبحت هذه الطبقة بمواجهة الشعب وجها لوجه وهي تدرك أن نتيجة هذه المواجهة خاسرة بدون أدنى شك فنتائج مثل هذه المواجهات كما تشير تجارب الشعوب مهما طال الوقت وغلت التضحيات تشير إلى إن النصر فيها حتمي ومحسوم لصالح الشعوب.

مما تقدم فإن إدامة وتصعيد زخم هذه الانتفاضة وتصويب دقة بوصلتها يعد امرا حيويا وإستراتيجيا مع خصوصية المرحلة وطبيعة أطرافها وظروفها ووسائل المواجهة المتاحة لذا من المهم الالتفات من قبل قادة المظاهرات الميدانيين أو الساندين إلى ما جرى وإعادة تنظيم وتقييم ومراجعة الانجازات المتحققة لغاية الآن وكذلك إجراءات الحكومة وحلفائها وكيفية إدامة زخم الانتفاضة، وفي هذا الصدد هناك حزمة أولية من المقترحات قد تساهم في هذا السياق:

أولا – ملامح المرحلة الحالية بمحتواها السلمي المدني يجب أن تكون حضارية لا تراق فيها الدماء وتتحصن بالهوية العراقية الوطنية وتمتلك رؤى وأهدافا واضحة المعالم وتقبل القسمة على جميع أبناء الشعب العراقي.

ثانيا – الحرص على طهارة ونقاء مضمون الانتفاضة من خلال الحفاظ على هويتها، عراقية شعبية مستقلة لتعبر عن ضمير الشعب الحقيقي وعدم المساس في كل الأحوال بمرجعيتها الوطنية وتفويت الفرصة على التحالف الرجعي لاستهدافها وإجهاضها وتشويهها وقمعها.

ثالثا – عدم إنهاك الشعب العراقي بدعوات غير مدروسة مستمرة وسريعة للتظاهر لا تخضع لقياسات الرأي العام ومن جهات مختلفة بعضها دعوات خارجية والكترونية غير محسوبة، مما قد يضعفها ويرفقها إلى حد تصبح عادية وهامشية وتقوي النظام بدل إضعافه، وإذا كانت انتفاضة الغضب في 25 شباط عفوية وإذا كانت كرة الثلج قد بدأت تتدحرج ينبغي التنسيق المسبق والإعداد الجيد لأية مظاهرات شاملة في المستقبل وأخذ مزاج الشخصية العراقية وظروفها بالحسبان، فما حصل ويحصل في تونس ومصر لا يصلح بالضرورة في العراق.

رابعا – استثمار فسحة الوقت لتامين الاتصال والتواصل بين قيادات المظاهرات من الشباب في المحافظات وتجسير فجوة الخوف وعدم الثقة بين شرائح المجتمع العراقي، التي يعيش الطائفيون في ظل مناخها ويكرسونها لصالحهم، وتسريع عملية التعارف وتبادل وجهات النظر لتأمين رؤى ونظرة موحدة نحو المستقبل، وتهيئة وسائل جديدة ومبتكرة للتعبير عن إرادة الشعب والحيلولة دون إجهاضها أو إيقاف زخمها.

خامسا – الحرص على بقاء المواجهة محصورة بين الشعب وبين الحكومة وتحييد أية جهات أخرى وفي مقدمتها أبناء القوات المسلحة ويتم ذلك من خلال عدم رفع سقف المطالب وحصرها بمعاناة الشعب هذا السقف الذي ستبقى السلطة بسبب فسادها وعجزها وفشلها غير قادرة على الإيفاء به مما يزيد من عزلتها وحدة تناقضها مع الشعب.

سادسا – إذا كانت ساحات التظاهر والمواجهة الحقيقية تجري في الميادين وساحة التحرير فإن النصف الثاني من المعركة وربما الأخطر يجري مع الصحافة والإعلام ووسائل نقل المظاهرات ونقل صور القمع والانتهاكات التي تلفت انتباه العالم حول ما يجري في العراق، وكذلك استثمار الشباب الوطني في الجاليات العراقية وخصوصا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

سابعا – توسيع نطاق الاحتجاج والمناورة بوسائل أخرى للتعبير عن إرادة الشعب من خلال تكثيف الإضرابات العمالية والدعوة للعصيان المدني وكذلك رفع اللافتات وخط الشعارات على الجدران في الشوارع الرئيسية وغير ذلك من عشرات المبادرات التي تؤدي نفس الغرض.

ثامنا – في كافة المظاهرات وعلى فضاءات وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية وفي الفضائيات يجب التركيز على صور شهداء انتفاضات الغضب من زاخو في أقصى الشمال إلى الفاو في أقصى الجنوب، لأنهم في الحقيقة عنوان لوحدة هذا الشعب وهويته الوطنية ويمثلون كافة مكوناته دون تمييز والمطالبة باستمرار بمحاسبة القتلة والجناة وتقديمهم بالأسماء إلى قضاء عادل.

تاسعا – الاستفادة من تجربة الانتفاضة ووضع الخطط الكفيلة لمواجهة إجراءات القمع والتي تمثلت بقطع الطرق وإقامة الحواجز الأمنية وحظر التجوال وكذلك بث الجواسيس في صفوف المتظاهرين لرصد قيادات التظاهرات والإعلاميين النشطاء، وضرورة تشكيل لجان طبية ميدانية بعدما أتضح إن كثير من سيارات الإسعاف المرابطة قرب ساحات التظاهر عائدة إلى أجهزة السلطة وكذلك اعتقال الجرحى عند وصولهم إلى المستشفيات.

الأهداف النهائية والنتائج الإستراتيجية

من السذاجة القول بأن هدف انتفاضة الشعب العراقي يقتصر على ترقيع الواقع الفاسد الذي يزداد تدهورا بصورة سريعة ومخيفة وإن هناك من يرجو أن تتمكن الطبقة السياسية الحالية والأقلية الحاكمة التي تتناوب على تبادل المناصب والسلطة، من إصلاح واقع العراق المأساوي فهذه الطبقة تنظر إلى الحكم والثروة في العراق وفق مبدأ تقسيم الغنائم، ومن كان فاسدا وفي صدارة التقارير الدولية وكذلك وفق معطيات الأرض، لا يمكنه أن يحاسب الفاسدين ففاقد الشيء لا يعطيه.

إن تغيير النظام سلميا وسياسيا هو حق مكفول من حقوق الشعب العراقي لانه المصدر الحقيقي للسلطات وهو الهدف الأساسي الذي يجب أن ينتهي إليه الحراك الشعبي الوطني وليس إصلاح النظام بعدما تعذر ذلك منذ عشرة سنوات، فلا يمكن لعاقل أن يعالج النتائج والتداعيات ويترك الأسباب الحقيقة التي تقف وراء هذه

النتائج، وفيما يلي بعض الأهداف التدرجية للحراك:

أولا – تأسيس أحزاب وحركات شبابية وطنية وتعددية خارج إطار قواعد المحاصصة وخارج أحزاب السلطة الدينية والعنصرية الفاشلة والمحترقة ذات الولاء الخارجي المزدوج تتبنى برامج خدمية تكون قياداتها من وسط الجماهير تتنفس هوائهم وتتحسس معاناتهم وحرمانهم، من شان هذه التشكيلات تأطير الحراك الشعبي بما يضمن تكوين بديل ومكافئ سياسي يلتف حوله الشعب العراقي لاسيما وإن انتفاضة شباط 2011 أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك انهيار وتصدع وانهيار حكومة الاحتلال وإنها سلطة متفككة ومتحللة ومتهرئة.

ثانيا – تحييد وعدم إستعداء القوات الحكومية واستقطابها والتفريق بين القيادات العسكرية التي تحمل عقيدة وطنية وبين الميليشيات التي ترتدي الملابس العسكرية وهي ذات عقيدة طائفية وعنصرية وهي التي قامت بقمع وقتل واختطاف وتعذيب المتظاهرين العزل في المظاهرات السلمية.

ثالثا – التدرج المدروس في المطالب والانتقال بدقة من سقف إلى آخر طبقا لدراسات قياس الرأي العام فالأهداف الحالية والتي يجب التركيز عليها والانتباه إلى عدم مغادرتها والتي تشمل ملفات (محاربة الفساد ومحاكمة الفاسدين، تحسين الخدمات كالماء والكهرباء، توفير وتحسين مفردات البطاقة التموينية، القضاء على البطالة وسط الشباب، إطلاق سراح المعتقلين، رعاية الأرامل والأيتام والمتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة، ضمان التعليم والعلاج)، الثبات على هذه المطالب المشروعة تشكل مسامير نعش حكومة الفاسدين ومن الجدير بالذكر إن هذه المطالب تشكل المواد من 18 – 40 من باب الحريات والحقوق في الدستور العراقي النافذ بعد الاحتلال إضافة إلى حرية الرأي وحرية التظاهر.

رابعا – إن ارتفاع سقف التظاهرات سيكون أمرا طبيعيا وبمثابة حاصل تحصيل، فشهداء الانتفاضة سيكونون عنوانا للوفاء ووقودا للمطالبة بمزيد من الحقوق كتقديم الجناة للمحاكمة وإسقاط حكومة المحاصصة وكلما أزداد القمع والاعتقال وتكميم الأفواه وبالغت السلطة بالضغط على الشعب كلما أقترب خزان الثورة العراقية من الانفجار، فلكل فعل رد فعل يساويه بالمقدار ويعاكسه بالاتجاه.

خامسا – إن الدعوة لتغيير النظام وليس إصلاحه لا تعني بالضرورة السعي

لعودة الديكتاتورية في حقبة ما قبل الاحتلال ولكنها في نفس الوقت لا تعني قطعا التطبيع والقبول مع العملية السياسية المشوهة القائمة على المحاصصة والانحطاط والفساد على حساب الحقوق الثابتة والأساسية للشعب العراقي.

سادسا – إن الأهداف الإستراتيجية للشعب العراقي التي اتخذت شكل مقاومة الاحتلال عسكريا في المرحلة الأولى وتتخذ حاليا هيئة الانتفاضة الشعبية ضد تداعيات وآثار الاحتلال تتلخص باستقلال العراق والحفاظ على وحدته أرضا وشعبا وصيانة هويته العربية والإسلامية ويمكن ترجمة هذه الأهداف الإستراتيجية بالملفات التالية: (إلغاء الاتفاقية الأمنية، تعديل الدستور وإسقاط النظام السياسي للمحاصصة وتجريم كل من يتبناها أو يروج لها، الحفاظ على هوية كركوك عراقية، سن قانون للأحزاب والانتخابات، وقف العمل بقرارات بريمر ووقف التعامل مع صندوق النقد الدولي).

كما تفجرت مقاومة الشعب العراقي بوجه الاحتلال الأمريكي الغاشم وكانت بمثابة رد فعل فطري وغريزي للشعب العراقي في مواجهة الغزو والعدوان فإن شباب العراق اليوم ينتفض ضد الظلم والقهر والاضطهاد والفساد بصورة عفوية وغريزية، وما بين الموجة الأولى من تضحيات الشباب في المقاومة المسلحة الباسلة وبين الموجة الثانية من الشباب في المقاومة المدنية سينبلج بلا شك فجر جديد على العراق.

بوصلة العمل الوطني في العراق...
بين حسابات المهجر وحساب البيدر

يبدو إن ليل العراق سيكون طويلا قبل أن تبزغ الشمس، العراق اليوم للأسف بلدا مهجورا من اية لحمة أو مشاعر وطنية، الشعور الطاغي هو الاحتقان الطائفي والمناطقي والعنصري، ويغلف الجميع شعور من اللامبالاة واليأس والإحباط والاحتقان، فالجميع يشعر وفي مقدمتهم شريحة الشباب - وهنا مكمن الخطورة - إنهم غرباء في وطنهم، أو على حد تعبير دقيق وعميق جرى على لسان أحد هؤلاء الشباب (أنني اشعر وكأنني اعيش في بيت ايجار وليس في وطن)، هناك كارثة حقيقية وجريمة لا تغتفر في وطننا وهي لا تكمن في اللصوص وسقط المتاع من الطبقة السياسية من سماسرة الصدفة وإفرازات المحاصصة، أو في حجم التدمير الكارثي للبنية التحتية من انعدام الخدمات المتمثلة بالكهرباء والماء الصالح للشرب وشبكات المجاري، والطمس المتعمد لوجه بغداد وتحويلها إلى خربة كبيرة، أو في تدهور التعليم والصحة المريع.

إن كارثتنا الحقيقية في العراق تكمن في ذلك "القطع" والفجوة الهائلة والمخيفة التي حصلت بين جيلين، الجيل الجديد لا يفهم تماما على مقاييس وأفكار وقيم الجيل القديم ولا يوجد أي تعشيق بينهم، جيل جديد كامل يمثل نصف العراقيين يشعر بالغربة واللاإنتماء للوطن ولا يجد نفسه ملزما بأية استحقاقات بل أنه لا يعرفها أساسها، جيل كامل عبارة عن ضحية مباشرة للديكتاتورية ومن بعدها الاحتلال وآثاره، سرق منه مستقبله، يريد ان يعيش يومه وحسب، لا توجد لديه اية فرصة للعمل والاهم من ذلك افتقاره لأية قضية، تفرقهم الولاءات الضيقة، نعم لدينا جيل (يمثل مستقبلنا) ولكنه بدون هدف او قضية.

الكارثة الاخرى الأدهى التي حلت بوطننا هي انفلات حبل منظومة القيم وتدمير البنية المجتمعية بالكامل حيث يسود الغش والخداع والنصب والاحتيال وانعدام

الضمير وتفكك الروابط وتفشي الأمية بكافة أنواعها الفكرية والأبجدية والالكترونية. لدينا شعب يعيش كارثة مركبة مادياً ومعنوياً، يعيش في الماضي ومنكفئ بكل تخلف وانشداد إليه ويسير بسرعة مخيفة نحو هاوية التقسيم والتفتيت، ويصح بكل المقاييس وبناء على حسابات اعلان العراق دولة فاشلة ومنطقة منكوبة.

على المستوى السياسي الناس يائسون ولم تعد لديهم أية ثقة بأي سياسي لكثرة خيبات الأمل وإحباطاتهم المتكررة ولكثرة ما مورس عليهم من خداع وأكاذيب وشعارات وتركوا لأكثر من مرة يواجهون مصيرهم لوحدهم، واليوم ليس من الحكمة مخاطبة عقول الناس وإنما العمل على ملامسة قلوبهم والتماس والتواصل مع معاناتهم اليومية والتعايش معها بأدق تفاصيلها.

ان ليالي العراق القادمة حبلى بالمفاجآت وإذا كانت إيران لديها مشروع في المنطقة لخدمة مصالح شعبها تحت يافطة الاسلام السياسي وتريد توظيف العراق كسوق لمنتجاتها وفك الحصار على اقتصادها وأيضا كساحة سياسية وعسكرية خلفية لها لتحسين شروط تفاوضها مع الغرب، وتركيا لديها مشروع لا يختلف عن إيران كإسلام سياسي وتبحث عن دور جديد لها في مجالها الحيوي القديم، نقول أهلا بتقسيم وضياع العراق، ليبقى السؤال ما هو مشروعنا الوطني العراقي هل استكملت ركائزه هل توضحت ملامحه هل تغير برنامجنا وخطابنا على ضوء المستجدات التي تعصف بالمنطقة، هل تمت إعادة تعريف المخاطر والتحديات، محليا وإقليميا ودوليا بصورة علمية. كل هذا يجري ولا تزال الحركة الوطنية العراقية تراوح في مكانها وتعمل في طريقة رد الفعل، وطريقة الجزر المعزولة، عاجزة ومكتفية بالتفرج والتكاسل واللامبالاة، لا ترتقي بحركتها الى مستوى سرعة الصراع الاستراتيجي وما قد يتمخض عنه من نتائج كارثية تمس وحدة العراق وتهدد كيانه وهويته.

تبدأ الخطوة الأولى بالاتجاه الصحيح للانفكاك والإفلات من حالة الدوران في الحلقة المفرغة من خلال مراجعة المرحلة السابقة بإنجازاتها وإخفاقاتها وهي ليست بقليلة فقد شارفت على عشر سنوات ثم الاجابة على السؤال التالي: أين الخلل وما هي أسباب فشلنا لغاية الآن في إنتاج المكافئ والبديل السياسي؟ لكي يلتف الشعب العراقي حوله ولقطع الطريق على سماسرة العملية السياسية لاستثمار الغضب والزخم الشعبي وتوظيفه مرة أخرى كورقة انتخابية لصالحهم في إعادة إنتاج أدوارهم من خلال التعبئة الطائفية والمظلومية.

هل التفرج والقفز على الحقائق وسياسة التضخيم والتوهيم وانتظار الفرج من السماء أو من الدول الخارجية والتغني بالأمجاد والعمل بطريقة (كل حزب بما لديهم فرحون)، والإمارة ولو على حجارة، وعبادة الأصنام والبطولات الأنترنيتية والظواهر الصوتية كافية وكفيلة بإنقاذ شعبنا من مأساته ومعاناته.

نحتاج إلى ثورة حقيقية داخل الحركة الوطنية قبل أن نفكر بالثورة على غيرنا، ونحتاج إلى شجاعة فائقة في نقد انفسنا ونحتاج الى جسارة اكبر للتفكير في المستقبل والاندفاع اليه متراصين متكاتفين يثق بعضنا ببعض.

في داخل العراق من العقلاء الوطنيين الأحرار الأنقياء ما يدعو إلى التفاؤل إذا ما توفرت معادلة صحيحة وواعية للشروع بالعمل الوطني بل يمكن القول أن الشرفاء والوطنيين أكثر من السيئين ولكن الفريق الأول متشرذم يعاني من التفكك واللامبالاة وانعدام الهدف، والفريق الثاني السيء متكاتف ومنظم، لذا فإننا ندعو الى التداعي فورا الى مؤتمر وطني وصياغة واقرار عقد سياسي واجتماعي جديد يستجيب لمتطلبات وتحديات المرحلة بعيدا عن أية املاءات او اجندات خارجية وذلك لبحث مستقبل وطننا وهو يسير الى حافة الهاوية تحت قرع طبول الطائفية والمظلومية والعنصرية مدفوعة الثمن، وقبل أن تتخطفه الدول الإقليمية والأجندات. يجب الحذر من التجاوب او ركوب موجة عواطف الاحتقان والغليان الشعبي التي هي استحقاق ضد الظلم والهوان، والوقوع في فخ سياسيو المحاصصة والصدفة والاحتلال وهم من يطرح نفسه اليوم ممثلين عن تلك الطائفة وهذا المذهب والادعاء بالمظلومية في حين إن هذه الرموز الرخيصة من الانتهازيين وممن كانوا يعملون قطاع طرق في حقبة الاحتلال وطعنت المقاومة في ظهرها في وقت عجز عن ذلك الاحتلال بكل قوته والتي تركب اليوم هذه الموجة بكل وقاحة، كانت من أهم ركائز الاحتلال وأعطت الشرعية للعملية السياسية والدستور، والأجدر الثورة عليها أولاً وقبل كل شيء، وكذلك عدم الوقوف في فخ الاحزاب الانفصالية ومحاولة تحويل دفة الحرب إلى طائفية عربية – عربية استجابة لخارطة الصراع الاقليمية وتقسيمات خطوطها الجديدة التي وضعت على مناضد مراكز التخطيط الاستراتيجي الغربية والصهيونية كسايكس – بيكو جديد للمنطقة والتي سيكون العراق العربي فيها مرة اخرى كبش الفداء وسيكون شبابه وقود نارها وخط الجبهة الاول فيها.

الطائفية والزخم الثوري
في العراق والبحرين

* مقدمة

أولا – جذور ومدخلات الطائفية في العراق

ثانيا – وظيفة الطائفية في المظاهرات البحرينية

ثالثا مستقبل الطائفية في المنطقة العربية على ضوء الحراك في كل من العراق والبحرين

مقدمة

يمكن وصف الطائفية على أنها انحراف سرطاني عن فكرة الدين المحببة، تماما كالعنصرية التي تمثل هي الأخرى انحراف سرطاني عن فكرة القومية، والطائفية كظاهرة اجتماعية كثيرا ما يتم توظيفها سياسيا وهي لا تختلف كثيرا عن بقية الظواهر التي تعاني منها معظم المجتمعات وخاصة تلك التي تعاني من مشاكل الوحدة الوطنية والاندماج المجتمعي ربما يكمن الفارق في توقيت تفاعل وتفاقم وتفجير هذه الظاهرة.

وفي القواميس السياسية يطلق مصطلح الطائفية (sectarian) على صراع الجماعات الأيديولوجي المتسم بالحقد، وقد كان للطائفية تأثير سياسي هام في الثورة الانكليزية (1648 – 1660)، كما تعد الطائفية المتمثلة بالعداء بين الكاثوليك والبروتستانت مصدرا رئيسيا للمشاكل والأزمات المزمنة والحادة في ايرلندا.

وعادة ما تترافق الطائفية بصورة متلازمة مع الفشل الحكومي في بناء دولة المواطنة ومدى قدرتها على خلق ثقافة وطنية بديلا عن الثقافات الفرعية، وعجز

الحكومات في تحقيق العدالة الاجتماعية وانعدام تكافؤ الفرص وغياب الحريات الأساسية، كما يبقى احد أهم هذه العوامل الداخلية والتي تقف خلف بروز ظاهرة الطائفية إخفاق النخب وتهميش دور الطبقة المتوسطة التي تشكل في جميع المجتمعات الناجحة قاطرة المجتمع وعمودها الفقري، فهي الطبقة المنتجة سياسيا وفكريا وماديا وعلى ضوء تماسكها يمكن قياس مستقبل أي مجتمع وتشكل من خلال تنوعها صمام أمان المجتمعات ومناعتها ضد الصدمات الخارجية والداخلية على حد سواء.

تبقى ظواهر اجتماعية كالطائفية والعنف كامنة وبمستويات لا تشكل خطورة، أو متفاوتة الظهور بصور متباينة من مجتمع إلى آخر، ما لم يتم تحريكها وتحفيزها من خلال العامل الخارجي، عند ذلك يتفاعل ويتناغم بقصد أو بدون قصد الاستحقاق الداخلي والشعور بالتهميش والكبت والحرمان وإنسداد الافق السياسي الوطني مع العامل الخارجي الذي كثيرا ما يتسم بالصراع وتناقض مصالح الدول والرغبة الجامحة في الهيمنة والنفوذ، عندها تتحول الطائفية من شأن داخلي إلى وسيلة من الوسائل الفعالة والمدمرة في الصراع والتي قد تتجاوز في خطورتها أسلحة الدمار الشامل، أو قد تتحول إلى ما يشبه حصان طروادة داخل المجتمع يهدد في كل حين بتفجير السلم والأمن المدني.

ومن يراقب خارطة الفوضى الحادة التي تنتاب منطقتنا العربية عليه إبتداءا أن يميز بدقة بين نسيم الحرية والثورة في هذا البلد وبين رائحة البترول والأطماع الإقليمية في بلاد أخرى، فالثورة عبر التاريخ مفهوم إيجابي يؤسس لمتغيرات جذرية تصب في صالح الشعوب ويعزز من وحدتها وسيادتها وتقدمها ويسعى إلى رفاه المجتمعات والشعوب التي غالبا ما تثور إما تحت ضغط الطغاة والديكتاتورية أو لإنتزاع استقلالها وسيادتها تحت ظل الاحتلال والغزو والعدوان، وفي كلتا الحالتين فإن للثورة شروطها من حيث مدى كثافتها وطبيعة ومشروعية أهدافها وضرورة التفريق بين الفتنة على أساس طائفي وعنصري تقسيمي، وبين الثورة من جهة وبين الفوضى والحرية من جهة أخرى.

أولا - جذور ومدخلات الطائفية في العراق

تمثل الطائفية في العراق معادلة معقدة من حيث أطرافها ومن حيث مدخلاتها ومخرجاتها أو من حيث تداخل أبعادها السياسية والاجتماعية والدينية. الطائفية في العراق ظاهرة دخيلة يمثل فيها العامل الخارجي النسبة الأكبر فالمجتمع العراقي بطبيعته مجتمع ريفي لا يزال يخضع لمنظومة القيم الريفية بنسبة كبيرة منه، حيث تتوزع معظم القبائل والعشائر الكبيرة على أكثر من طائفة ومذهب وبالتالي هناك شبه استحالة لاقتتال أبناء العمومة المتصاهرين والذين تربطهم صلة الدم، على أساس طائفي ومذهبي وهذا ما يمكن استنتاجه من دراسة تاريخ العراق حيث يشير هذا التاريخ بكل تأكيد على أنه لم يشهد حرب طائفية واحدة.

لقد ترك الصراع العثماني - الفارسي أثرا كبيرا على جذور وتنامي ظاهرة الطائفية في العراق فعلى مدى قرون طويلة تناوبت فيها كل من الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الفارسية على احتلال العراق ولأكثر من مرة، وجعلا منه ساحة لتصفية صراعاتهما القومية التوسعية واتخذت هذه الصراعات الغطاء الديني وذلك لزيادة التعبئة والمعنويات خلال القتال، حيث استقرت العقيدة الدينية لدى الإمبراطورية العثمانية على مذهب معين في العراق، في حين دعم بالمقابل الصفويين غطاءا طائفيا آخرا لمناهضة العقيدة الدينية لجيوش الإمبراطورية العثمانية واستندت أيضا على مذهب معين في العراق، الأمر الذي خلق نقاط ارتكاز على مستوى الوجهاء ورجال دين وتأسيس مؤسسات دينية تابعة لكل من الإمبراطورية العثمانية من جهة والفارسية من جهة أخرى، ولم يكن الشعب العراقي طيلة هذه الحروب طرفا في هذه الترتيبات التي هي في حقيقة الأمر صراع قومي وتوسعي لكلا الإمبراطوريتين لا يمت بصلة لا من قريب ولا من بعيد إلى جوهر الدين، أو مصلحة الشعب العراقي بكافة شرائحه، وبسبب من طبيعة التركيبة الاجتماعية بقي نسيج الشعب العراقي سليما وقويا كونه مجتمعا ريفيا وبدويا تعمل تقاليده بصورة أساسية في التحكم فيما ينشأ ويطرأ داخله من نزاعات وتأخذ صلة الدم والمصاهرات الأولوية الأولى في إدارة علاقاته.

وعلى ضوء الدراسة والتدقيق في وقائع وحقيقية أحداث الفتنة التي وقعت عام 2006 ووصل فيها العراق إلى شفير الحرب الطائفية يمكن تثبيت الحقائق التالية:

أولا: الأحداث الطائفية المؤسفة التي وقعت وذهب ضحيتها عشرات الآلاف من الأبرياء حدثت والعراقيين في ظل صدمة الاحتلال الأمريكي والذي كان يمر بأزمة شديدة نتيجة المقاومة العراقية بكافة طوائفها في النجف الأشرف والفلوجة والتي تجسدت في الوحدة الوطنية في معركة الفلوجة في نيسان 2004، الامر الذي يلقي الضوء على خلفية الجهة المستفيدة من وراء تفجير المراقد المقدسة للإمامين العسكريين (ع) في سامراء التي كانت السبب وراء تأجيج الفتنة، حيث تشير كافة الدلائل على وقوف إستخبارات دول اجنبية وتعاون ميليشيات محلية خلف هذه التفجيرات، ولم يثبت تورط ابناء الشعب العراقي بهذا الفعل المشين الذي لا يمت بصلة لتاريخهم وقيمهم في التعايش المشترك.

ثانيا: معظم أحداث القتل كانت تجري من قبل ميليشيات وجماعات مسلحة لا تمت بصلة إلى نسيج الشعب العراقي ولا علاقة لها بالمقاومة العراقية المنشغلة بقتال القوات الأمريكية المحتلة، وكان الناس رهائن لهذه الجماعات التي يمكن وصفها بالإرهابية والطائفية واتضح فيما بعد أنها ترتبط تمويلا وتوجيها بجهات خارج العراق، ويمكن حصر معظم التصعيد الطائفي الذي وصل إلى حد الفتنة إلى أقطاب العملية السياسية الذين انخرطوا في مشروع الاحتلال القائم أساسا على قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية في العراق بمعنى تقسيم العراق وتفتيته على أساس طائفي.

ثالثا: لم يشهد العراق تصعيدا طائفيا سوى في المناطق المختلطة والتي يسهل إيقاع الفتنة فيها كبغداد وديالى وحتى هذه المناطق فأن بغداد على سبيل المثال لم تشهد قط طيلة السنة الاولى من عمر الاحتلال أية خروقات طائفية على الرغم من قيام إدارة الاحتلال بحل كافة صمامات الضبط الإجتماعي من أجهزة الجيش والشرطة والأمن مما يدل على أن ما وقع من حوادث ليس أكثر من افتعال لدوائر استخبارات الاحتلال تم تنفيذها بأيادي عراقية مأجورة.

رابعا: لم يلبث الشعب العراقي أن استعاد وعيه الوطني بسرعة فائقة حيث لم يعد يصدق موضوعة التقسيم الطائفي، حتى أن الطبقة السياسية في العراق أجبرت نتيجة هذا الوعي على تغيير خطابها السياسي ولبس ثوب الوطنية في محاولة لكسب أصوات الناخبين وبات من الواضح اليوم أن الطبقة السياسية التي حاولت تكريس التقسيم الطائفي والعنصري أصبحت معزولة تماما عن الشعب العراقي الذي بات يحملها

مسؤولية ما يعيشه من مأساة وتردي في الخدمات والأمن وتفشي البطالة ونهب منظم لثرواته.

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن الطائفية في العراق ليست متجذرة على المستوى الاجتماعي وهي رهينة صعودا ونزولا بعاملين، العامل الخارجي الذي يحاول جاهدا توظيف هذه الظاهرة لصالحه من خلال إيقاد الفتنة الطائفية بغية إضعاف المجتمع والدولة في العراق سواء من قبل دول الجوار الإقليمية أو دول الاستعمار الكبرى حيث سبق وان راهن الاحتلال البريطاني مطلع القرن الماضي على نظرية "فرق تسد" لتحقيق أقصى مكاسب يمكن تحقيقها في العراق.

العامل الثاني، محلي يتعلق بمؤسسات دينية وشخصيات سياسية، وبذلك يمكن توصيف الطائفية في العراق على أنها ليست ظاهرة اجتماعية متجذرة في النسيج العراقي، بل إنها ظاهرة طائفية سياسية يجري تصنيعها وترويجها وتوظيفها على مستوى أحزاب ونخب ومؤسسات دينية يرتبط مصيرها وتمويلها على تعميق هذه الظاهرة، كما إن معظم هذه المؤسسات ذات جذور وارتباطات بل وأحيانا ذات أصول ليست عراقية ولا يمكن لها أن تنمو وتعيش وتحافظ على مكانتها وسط عامة وبسطاء الناس إلا في مناخ الاحتقان والشحن الطائفي حيث غالبا ما تستمد قوتها من هذا المناخ.

ثانياً: وظيفة الطائفية في المظاهرات البحرينية

تختلف وظيفة الطائفية في البحرين من حيث عمق الظاهرة وأطرافها عما يجري في العراق فإضافة إلى الفارق الشاسع في جذور المجتمع العراقي الحضارية في التاريخ والتي تمتد لأكثر من خمسة ألاف سنة والذي جعل من العراق دولة محورية عبر هذه الحقب الزمنية الطويلة، فإن عدد سكان البحرين الذي لا يتجاوز (650 ألف) نسمة نصفهم تقريبا من المتجنسين كما إن مساحتها لا تتجاوز (688 كم مربع)، هذه المعطيات عندما يتم مقارنتها جغرافيا وسكانيا مقارنة بالعراق الذي يبلغ عدد سكانه أكثر من (30 مليون) نسمة ومساحته البالغة (435000) ألف كم مربع، إضافة إلى تواجد المرجعيات الدينية الرئيسية التي يستقر معظمها منذ مئات السنين في العراق يمكن عندئذ أن ندرك الفارق الجوهري الذي تتخذه ظاهرة الطائفية ما بين العراق

والبحرين حيث تفتقر البحرين على سبيل المثال لمثل حجم ومستوى مرجعيات ومؤسسات العراق الرئيسية، مما يدفعها إلى النظر إلى مرجعيات من خارج حدودها.

تنبع مشكلة البحرين الطائفية من عنصرين، العنصر الأول محلي داخلي بحت يتمثل في ذلك الصراع الديموغرافي المحتقن بين الوافدين من الخارج وبين السكان الأصليين الذين يشعرون بالإقصاء والتهميش هذا من جهة، وبين أغلبية الشعب وطبقة الحكم التي تعد أقلية من جهة أخرى، مع العرض إن دولة بحجم البحرين لا تتحمل كثيرا ضغط مثل هذه المسميات مقارنة بحجمها ديموغرافيا أو جغرافيا نظرا للكثافة القليلة للسكان في البحرين مقارنة بمفهوم الدولة، كما تتخذ المعارضة التي تقود الحراك الشعبي والتي تمثل أغلبية السكان لنفسها غطاء طائفيا رغم أنه غير معلن وغير مكشوف وعلى شكل منظمات وجمعيات وتتصرف في مطالبيها على أساس المظلومية وعلى أنها أغلبية طائفية وهو مبدأ مدمر للدول وينذر دائما بمخاطر على الوحدة الوطنية، ويدفع ويحفز المقابل (الآخر) إلى التخندق طائفيا أيضا. في حين أن المطلوب من المعارضة لكي ينطبق عليها وصف الثورة أو شرعية التغيير والإصلاح مهما كان سقوفها وإستحقاقاتها مشروعة أن يتوفر شكلا ومضمونا شرط الأغلبية السياسية وليس أمر واقع الأغلبية الطائفية.

العنصر الثاني الذي ترك ظلاله على الحراك الثوري في البحرين هو خطورة موقع البحرين من الناحية الجيوبولوتيكية (الجغرافية السياسية) في الصراع والاستقطاب الإقليمي المتصاعد والمحتدم الذي بدأت ملامحه تتضح على شكل محاور بخطوط تقسيم طائفية جديدة للصراع تقوم على أساس طائفي ومذهبي، محور تقوده إيران ومحور آخر تقوده تركيا وبعض الدول العربية الامر الذي خلق حساسية عالية من أية دعوات للتغيير في الانظمة الملكية الخليجية التي ترى إن شعوبها تعيش برفاه مقارنة ببقية الشعب العربي.

من هنا جاءت ردة الفعل العسكرية السريعة لدول الخليج على تصاعد وتطور الحراك الثوري الشعبي في البحرين، مما شكل تناقضا ومفارقة في موقف دول الخليج مما جرى من ثورات في بقية الدول العربية خاصة في ليبيا والذي وصل إلى حد المشاركة عسكريا مع قوات الناتو الغربية لدعم "الثورة" هناك، في حين ساهمت قوات درع الجزيرة في إعادة الهدوء إلى البحرين خوفا من تداعيات التغيير التي قد تحصل في البحرين وتترك أثرها على بقية دول الخليج برمتها والتي تكاد يتشابه وضعها من حيث

نظام الحكم والطبيعة الاجتماعية، وكانت هناك خشية في خضم حمى نجاح الثورات العربية أن تجري الأمور فيما لو نجحت المعارضة في إسقاط النظام في البحرين على طريقة وسيناريو لعبة (الدومينو) فبمجرد سقوط القطعة الصغيرة الأولى - البحرين - سوف تتداعى جميع القطع الأخرى تلقائيا على ساحل الخليج.

بطبيعة الحال لم يكن العامل الدولي بعيدا عما يجري في البحرين، فالبحرين في نهاية المطاف وفي موقعها كجزيرة حساسة في وسط الخليج تتوسط قطر والسعودية وتعد قاعدة عسكرية متقدمة للقوات الأمريكية أسوة ببقية القواعد في قطر والسعودية والكويت وهذا يفسر صمت وتجاهل الدول الغربية والمنظمات الدولية عما يجري من أحداث في البحرين.

وقد تبدو المطالب التي يرفعها المتظاهرين في البحرين من الناحية الظاهرية وحتى الموضوعية مشروعة تتمثل بالمطالبة بملكية مقيدة دستوريا على غرار الديموقراطيات الغربية الملكية وذلك من خلال نقل جزء من صلاحيات وامتيازات الملك إلى مجلس النواب المنتخب، إلا أن طبيعة هذه المطالب في حمى نجاح الثورات العربية وقدرتها على إزاحة دكتاتوريات لم يكن من المتوقع إزاحتها، فان مطالب المعارضة البحرينية قد تتطور باتجاه تغيير النظام الملكي في البحرين برمته، وهذا المأزق لا يقتصر على النظام الملكي في البحرين وإنما يشمل كافة الأنظمة الملكية غير المقيدة دستوريا.

من جهة ثانية كشفت تطورات الثورات والانتفاضات والحراك الشعب العربي إن إيران بدورها وكعادتها ليست راغبة في أن تكون بعيدة عن توظيف هذه الانتفاضات لصالح مشروعها الاستراتيجي في المنطقة والذي قد يتنافس مع المشروع الأمريكي ولكنه لا يصل الى حد الصراع المباشر، فالطرفين يدركان جيدا لعبة المصالح وإدارتها بينهما وفق قاعدة الكلفة والمنفعة وخضوع كل شيء في السياسة لمبدأ الصفقة (DealThe) التي تجيدها بإتقان كل من واشنطن وطهران.

وللدلالة على البعد الطائفي والازدواجية التي تتعامل به إيران فيما يخص الموقف من المظاهرات العربية نلاحظ صدور دعوات وفتاوى من داخل إيران تحرم وتشكك بالتظاهرات في العراق وسوريا وتعتبرها مريبة، في حين تتبنى مظاهرات البحرين ودول اخرى وتعتبرها ثورة، وهذا الموقف يشبه في إزدواجيته الى حد بعيد موقف بعض الدول العربية والغربية.

ثالثاً: مستقبل الطائفية في المنطقة العربية على ضوء الحراك في كل من العراق والبحرين

تكاد ملامح صورة الحراك السياسي في المنطقة العربية تتكامل على ضوء ربط مخرجات وسلوك الأطراف الإقليمية الرئيسية في المنطقة مع تصريحات وتحركات وكلاء هذه الأطراف من لاعبين محليين صغار في المنطقة العربية.

أسدل (صاموئيل هانتجتون) في كتابه صراع الحضارات الذي أصدره عام 1996 ونظر له بمقالة منذ عام 1993، الستار على نمط الصراعات الأيديولوجية التي سادت حقبة الحرب الباردة في ظل حقبة ثنائية تحكم العالم وأسس فكريا لأنماط جديدة من الصراعات تقوم على خطوط تقسيم عرقية وطائفية، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار رسالة (هنري كيسنجر) إلى الرئيس الأمريكي اوباما عام 2010 ونصيحته بعدم إهمال ملف العراق حيث ورد في سياق فحوى رسالته: (إن تفجير المنطقة طائفيا يبدأ من بغداد في حين يبدأ تفجير المنطقة برمتها على أساس عنصري يبدأ من كركوك).

وإذا أخذ بنظر الاعتبار من جانب آخر قرار تقسيم العراق المصادق عليه من قبل الكونغرس الأمريكي عام 2007 الذي أقترحه وقدمه نائب الرئيس الأمريكي (جوزيف بايدن)، سنجد دون أدنى شك بأن المستفيد النهائي (End user) والرئيسي من مسار تقسيم المنطقة إلى دويلات طائفية عنصرية متناحرة هو إسرائيل.

اليوم وبعد أن أزيح العراق كحجر زاوية وقطب الرحى في توازن القوة في المنطقة، على يد القوى العظمى في العالم فقد أدى تخلخل الضغط الحاصل جراء ذلك إلى اندفاعات إقليمية غير مسبوقة في المنطقة على ضوء غياب المشروع العربي، ولان أعداء العرب يخططون لعشرات السنين قبل أن ينفذون في حين يعمل العرب بطريقة الفعل ورد الفعل، وفي حين يتصرف أعداء العرب بحكمة وعقلانية ويتصرف العرب بعاطفة ومزاجية، فان خارطة المنطقة تتجه إلى مزيد من التشرذم والتقسيم إلى دويلات طائفية وعنصرية.

لقد أصبحت المنطقة العربية شعوبا وأنظمة، تعيش حالة من الضعف والانقسام المجتمعي، منطقة واهنة تخضع في ظل غياب مشروع عربي واضح بشدة إلى التأثيرات والإستقطابات الإقليمية الطائفية والعرقية حيث تشهد المنطقة على قدم وساق عمليات تفتيت وتجزئة وتقسيم طائفية وعرقية. تخدم المصالح الإستراتيجية الدولية

وتلبي طموحات إسرائيل والدول الإقليمية الصاعدة على حساب مصالح ووحدة وتطلعات وهوية الشعب العربي، من هنا جاءت الثورات العربية كرد فعل على هذا الضعف وتخاذل الأنظمة وانشغالها بأمنها على حساب الأمن الوطني لشعوبها وتوفير فرص العمل والكرامة والحرية، إلا أن هذه الثورات ليست في مسار واحد نتيجة اختلاف الأهداف والغايات وتداخل العناصر الداخلية وامتزاجها مع العناصر الخارجية فالثورات الشعبية الكبرى التي حصلت في مصر وتونس لاشك أنها تسهم في قوة الأمة لاسيما أنها حصلت في دول محورية كمصر على سبيل المثال رغم إن مخاضها لم يستقر على بر الأمان بعد، أما الثورات التي تختلط فيها روائح البترول والطائفية والتي يتغلب فيها العامل الخارجي على استحقاقات العامل الداخلي فان نتائج مثل هذه الثورات إن صح التعبير قد تصب في غير صالح الأمة وتعمق وتزيد من حدة محاور الصراع الطائفي في المنطقة وزيادة النفوذ الأجنبي فيها.

القسم الرابع

المخاض الثوري
في العراق والولادة المؤجلة

إشارات ونصائح وإرشادات
على طريق الثورة العراقية

[redacted]

المخاض الثوري في العراق.. والولادة المؤجلة

إشارات ونصائح وإرشادات على طريق الثورة العراقية

* أولا – مقدمة
* ثانيا – قراءة في خلفية ساحات الحراك الشعبي
  - أميركا وروسيا
  - إيران وتركيا وإسرائيل
  - المتغير السوري
  - أحزاب السلطة الحاكمة
  - الأحزاب الطائفية والمذهبية الحاكمة في الوسط والجنوب
* ثالثا – عوامل القوة في الحراك الشعبي
* رابعا – نقاط الضعف في الحراك الشعبي
* خامسا – خيارات واقتراحات تطوير الحراك الشعبي
  1 – تصعيد وتطوير الحراك الشعبي
  2 – الأقلمة والتقسيم
  3 – العسكرة والمواجهة
  4 – التفاوض
* سادسا – لائحة الحقوق الأساسية والثابتة للشعب العراقي

أولا – مقدمة

على الرغم من استيفاء الحراك الشعبي في العراق لكافة أركان الثورة من حيث حجم الحشود ووقوف محركات ودوافع حقيقية خلف هذا الحراك متمثلة بمشروعية وقانونية ومظلومية المطالب التي ترفعها، الأمر الذي أدى ربما للمرة الأولى في تاريخ العراق المعاصر أن تستمر اعتصامات ومظاهرات بشكل متواصل ولأكثر من سنة بنفس الزخم وبذات الانضباط والتمسك بسلمية وحضارية هذا الحراك، هذه الاعتصامات ظلت ثابتة رغم الاستفزازات والمضايقات التي وصلت إلى حد ارتكاب مجازر بحق المتظاهرين العزل في أكثر من ميدان للاعتصام، إلا إن ثمة شروط موضوعية وليست عاطفية لم تتبلور لغاية الآن تقف دون تحول هذا الزخم الثوري إلى مساراته المطلوبة وأهدافه المنشودة.

الثورات وحركات المقاومة بالمعنى الشامل والمقاومة المدنية بصورة خاصة منها والتي كثيرا ما تتسم بالتعقيد وبنظام التعبئة وعلى أساس العواطف الجياشة، عندما تفتقر إلى عنصر التخطيط السليم فإنها كثيرا ما تتعرض إلى انتكاسات ونتائج وخيمة لأنها جعلت الظروف تتحكم بها، فالثورات مفهوم شمولي وليس جزئي ويرتبط بالتغيير الجذري وليس الآني والشكلي وقد تبدو انطلاقة كثير من الثورات بسبب حوادث شكلية أو صغيرة ولكن الحقيقة إن هذه الانطلاقات ليست أكثر من قدحة الزناد التي يعقبها البركان الذي كان يغلي بصمت وغاطسا غير ظاهرا تحت السطح، لذلك يخطئ من يظن إن الأسباب المباشرة أو حتى حزمة المطالب الأولى، هي وراء انطلاق الثورات التي عادة ما تكون بسيطة وتنسجم في البداية مع المعاناة المباشرة للجماهير، ومن السذاجة كذلك الاعتقاد بأن عجلة هذه الثورة إذا ما دارت فإن زخمها الثوري قد ينتهي عند هذه المطالب البسيطة، فالانتقالات التاريخية الكبرى والنوعية في حياة الشعوب تحتاج إلى فهم أعمق من ذلك بكثير.

الحقيقة إن هذا الزخم إذا ما توافرت فيه بعض الشروط الموضوعية للثورة لن يتوقف إلا بتحقيق أهدافه الجوهرية والأكثر عمقا مما تبدو عليه الأمور ظاهريا وفي بداية الأمر. أحيانا نجد بأن قيام بعض أجهزة الأنظمة الديكتاتورية بعمل استفزازي ضد الشعب المحتقن أصلا، الأمر الذي يفجر انتفاضة قد لا تبدو لأول وهلة إنها بحجم العمل الاستفزازي الحكومي، وعادة ما تبادر في أول الأمر الى قدح زناد هذه

الانتفاضة، طليعة صغيرة من الأفراد تتميز بالجرأة والحماسة ثم لا يلبث بقية الناس من الالتحاق ودعم هذه المبادرة لتزداد درجة غليان الثورة تدريجيا وبالتناسب مع شدة احتقان الناس وتراكم معاناتهم من القمع الحكومي أو التهميش والشعور بالإقصاء كما في حالة العراق، هذا من جهة وبالتناسب مع استخفاف النظام بهذه الانتفاضة والاستهتار بمشاعر الناس وارتكابه الأخطاء والحماقات تلو الحماقات أو المبالغة بقمع الانتفاضة نتيجة شعور وهمي وزائف بالقوة في محاولة لإجهاضها وفضها بالقوة وهو في الحقيقة كمن يصب الزيت على النار لأنه كثيرا ما ترتد هذه الممارسات بالوبال على النظام، وتزيد من تحدي الناس وتصعد من رغبتهم في الانتقام والثأر وتؤدي إلى زعزعة صفوفه وحصول المنتفضين على المزيد من تعاطف الناس ودعمهم من جهة أخرى، وعلى الرغم من حصول تضحيات في نمط المقاومة المدنية كالضحايا والمعتقلين لكن نتائج هذا النمط السلمي والمدني في كل الاحوال أكثر ضمانا من المواجهة المسلحة لقوة النظام العسكرية لاسيما عندما تكون غير محسوبة وغير متكافئة وفيها أبعاد طائفية قد يشعل من خلالها النظام بمساعدة بعض السياسيين الفاشلين أو قطاع الطرق السابقين الذين يعتبرون القضية برمتها عبارة عن صفقة تجارية تزيد من أرصدتهم في الخارج، ويرغبون في إعادة إنتاج أنفسهم، أتون حرب أهلية تأكل الأخضر واليابس.

إن الخروج من دوامة الدوران في الحلقة المفرغة والإفلات من الخيارات القاتلة والصعبة التي تحاول بعض الجهات المغرضة إن تحشر فيها المعتصمين أصحاب القضية الفعليين لا يكمن بالتأكيد في خيار المواجهة المسلحة والذي لن يخرج منه رابح على المستوى البعيد والاستراتيجي.

كما إن الحديث عن خيار إعلان الإقليم وهو كلام حق يراد به باطل يمثل أقصى ما يمكن أن يحصل عليه مشروع الاحتلال الأمريكي "كمكافأة نهاية الخدمة"، حيث يقدم دعاة هذا الإقليم وفقا لهذا الخيار، العراق مقسما وفق أسس عنصرية وطائفية إلى ثلاث دويلات متناحرة على السلطة والثروة، على طبق من ذهب تحت أكذوبة المظلومية ولكي يطالب العراقيين بأنفسهم بتطبيق مشروع "بايدن" لتقسيم العراق ويمزقوا بأيديهم بلدهم.

إن الإفلات من هذه الدوامة لا يتم إلا بالتمسك بالخيار الأصلي والقائم فعليا وهو خيار التظاهر والاحتجاج سلميا وتصاعديا حتى بلوغ الاهداف، ولكن بعد أن

يتم تطويره والنجاح في عبور نقاط الضعف والاختناق وبعد إنضاج شروطه اللازمة ليصبح مؤثرا وفعالا ولكي نضمن نتائجه بشكل واضح ومحسوب بعيدا عن العقلية الغوغائية والديماغوجية وخلط الأوراق، إن من شأن العمل على استكمال الشروط الأساسية لنجاح الحراك الثوري حصول زيادة في زخم الحراك وعدم ذهاب طاقاته المتمثلة بخروج ملايين الناس سدى، ولكي لا تبقى هذه الاعتصامات تراوح في مكانها، وبصراحة متناهية فإن استمرار العمل بدون هذه الشروط الحاكمة سيبقي هذا الحراك يدور في حلقة مغلقة وعرضة للتآكل وستكون مجرد انتفاضات وإجهاضات وخيبات أمل وبطولات فردية، سيتفنن النظام الحاكم بشراء ذمم بعض القيادات العشائرية وعقد صفقات جديدة مع بعض سياسيي المحاصصة الفاشلين، على حساب مشاعر وتضحيات الناس البسطاء.

ولدينا بهذا الصدد عدة تجارب مرة خاضها الشعب العراقي، لعل التجربة الأولى هي الأقسى والأكثر دموية في تاريخه المعاصر، حيث خاض الشعب العراقي وبكافة شرائحه وفي مقدمته المقاومة المسلحة أتون مواجهة ضد أعتى وأقوى قوة عسكرية غاشمة في التاريخ متمثلة بالاحتلال الأمريكي، ورغم كل المصاعب التي تكاد تقترب من المستحيل، تمكنت هذه المقاومة من تدمير الجهد العسكري الأمريكي المرابط على الأرض وكسرت إرادته وأجبرته في نهاية المطاف على الانسحاب المدبر من العراق، ولكن بالمعنى الشامل للصراع فإن الاحتلال الأمريكي إذا لم يكن قد انتصر عسكريا فإنه بالتأكيد لم يهزم كليا بعد، لماذا؟ لأنه في الحقيقة نجح في نهاية المطاف من الالتفاف على نصر المقاومة العسكري وتمكن من تثبيت صفحته السياسية التي جاء من أجلها الى العراق وهي في الحسابات الإستراتيجية الجزء الأهم، والمتمثلة بتكريس دستور قائم على أساس المحاصصة الطائفية والعنصرية كنظام سياسي وتحويل العراق الذي توالدت فيه خمسة حضارات منذ خمسة آلاف سنة إلى بلد مسخ بدون هوية فاشل وعلى حافة الهاوية، كذلك نجح الاحتلال في تثبيت طبقته السياسية التي تعاقدت وتعاملت معه والتي نرى – بمفارقة مضحكة مبكية – بعض رموزها الآن يصعدون على منابر اعتصامات المتظاهرين متناسين ومعهم الناس إنهم كانوا من طاقم الاحتلال حتى وقت قريب وإنهم من أعطى الشرعية لهذا الاحتلال ولهذا النظام، بل إن بعضهم حتى وقت قريب كان رأس الحربة في طعن المقاومة الوطنية في ظهرها.

التجربة المرة الثانية كانت انتفاضة الشعب العراقي في 25 شباط 2011 في ذروة الربيع العربي عندما انتفضت 16 محافظة عراقية وبالتحديد ستين مدينة عراقية وبصورة عفوية ذهب ضحية هذه التظاهرات أكثر من 22 شهيدا، لقد ثار الشعب العراقي موحدا عاطفيا كالبركان ثم انطفأ وانكفأت جذوته بسبب افتقاره لشروط الديمومة والمطاولة وبالتحديد شرطي القيادة والأهداف التي نحذر منها هذه الأيام لخطورة إجهاض الانتفاضة والحراك الثوري الحالية.

وربما نجحت الانتفاضة الثالثة للشعب العراقي التي شملت أكثر من اثنا عشر محافظة والتي خرجت فيها الجماهير بصورة عفوية في 31 آب 2013 للمطالبة بمطالب محددة، لتشكل نموذجا جدير بالتأمل في إمكانية تحقيق أهداف جزئية ومحددة من حقوق الشعب تدريجيا وبضغط مباشر كما حصل في هذه التظاهرات والتي جرى قمعها أيضا وتحديدا في محافظتي ذي قار وبغداد.

إن السبب الرئيسي في هذا الإخفاق لدى المقاومة في تجربتها الأولى كان عدم تمكنها من تشكيل جناح سياسي لإدارة الصفحات اللاحقة من الصراع الذي يمثل البعد العسكري أحد عناصرها فالقتال في حركات التحرر الوطني يقوم من اجل تحقيق هدف سياسي وليس فقط القتال من اجل القتال وبالتالي هناك ضرورة حاكمة لمعرفة الهدف بوضوح قبل الشروع في أي عمل والإخفاق الأخطر كان في تجربة المقاومة الأولى (المقاومة المسلحة) هو افتقارها رغم مرور سنين طويلة إلى منظومة قيادة وسيطرة، الأمر الذي جعلها تتخبط على الرغم من انتصارها عسكريا، هذا الخلل حال دون أن يقطف الشعب العراقي ثمار تضحياته الجسيمة وثمرة هزيمته للاحتلال العسكري الذي نجح في الالتفاف على هذا النصر بتثبيته صفحته السياسية نافذة المفعول لغاية الآن.

كان غياب قيادة بمستوى إستراتيجي أحد أهم أسباب الإخفاق، وهذا أشد ما نخشاه في أيامنا هذه حيث يشتد غليان (المقاومة المدنية)، في أن تقع فريسة في نفس الفخ المتكرر السابق (انعدام القيادة ووضوح الفكرة)، وتحديداً يكمن مقتل التجربة الأولى في طغيان (قيادة دينية – عسكرية) على المشهد طيلة سنين مقارعة الاحتلال.

إن خوض مثل هذه الصراعات الانتقالية في تاريخ الشعوب ومنها الحراك الشعبي الحالي ماهو في الحقيقة إلا نوع من تنازع الارادات ويتخذ ابعاداً متعددة ليست فقط دينية وانما اعلامية وسياسية وعسكرية، وبالتالي فان الأمر من التعقيد

والخطورة على مستقبل العراق بما لايمكن ترك زمامه بيد (قيادة دينية - عشائرية) لوحدها مع حفنة من سياسيو المحاصصة والصدفة وسماسرة الصفقات، الأمر الذي قد يضيع على الشعب العراقي فرصة جني ثمار تضحيات أبناءه، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين أبناء العشائر وهم حاضنة الحراك الشعبي وابطاله وبين بعض شيوخ العشائر.

من يراقب خط سير الحراك الشعبي كما يبدو لغاية الآن يجد إن من يتحكم بهذا الحراك ولغاية الان هي نفس العقلية ونفس منظومة رجال الدين وشيوخ العشائر مما لا يبشر بخير على مستوى النتائج الاستراتيجية وليست الضيقة والآنية، وعلى الرغم من القناعة الاكيدة والإقرار بعدم وجود غنى عن أي نوع من هذه القيادات ولكن بشرط وضعها وتصنيفها وتوظيفها إيجابيا في مكانها واختصاصها المناسب والصحيح في خارطة إدارة الازمة والصراع ناهيك على مستوى القيادة وتحديد البوصلة واتجاهاتها، ومع كامل الاعتزاز بالدور الإيجابي الذي تضطلع به اليوم بعض الرموز الدينية الوطنية كنتيجة مباشرة لقصور القيادات السياسية الوطنية وعدم بروز وتبلور قادة حقيقيين في الحركة الوطنية العراقية لغاية اليوم كشرط أساسي للحراك الثوري، فإن استمرار وجود مثل هذه القيادات (الدينية - العشائرية) على قمة هرم التخطيط للحراك الشعبي واستبعادها لتخصص السياسيين الوطنيين، ينذر بالسير إلى نفس نتائج التجارب المؤسفة السابقة، فالمقدمات الصحيحة قد تؤدي إلى النجاح ولكن المقدمات الخاطئة ستؤدي حتما إلى الفشل.

مما تقدم فإن فك الاشتباك بين تخصصات إدارة الأزمة (الديني - العشائري - السياسي الوطني) وكيفية تبادل الأدوار والتكامل بينها، مع بذل جهود موضوعية لصياغة الأهداف بسقوفها العالية والمتوسطة والبسيطة من قبل متخصصين، كفيل بأن يعطي للحراك الشعبي زخما جديدا أكثر تصويبا وأكثر أملا في تحقيق النجاحات اللازمة والحصول على نتائج ملموسة.

ثانيا- قراءة في خلفية ساحات الحراك الشعبي

على الرغم من إن ساحات ميادين الاعتصام محدودة بالمساحة وعدد المعتصمين ويمكن حسابها ماديا وظاهريا، إلا إن مالا يمكن حسابه هو التفاعل الكبير الذي

يجري خارج هذه الساحات وانعكاسات وتداعيات هذه التظاهرات على مساحات شاسعة قد لا يحسها المتظاهر البسيط النقي الذي لا يحمل وبمصداقية شديدة سوى (مسبحته وسجادته، ملتصقا بالخط السريع) وهولايدرك إن مفعول عدته هذه أخطر من البندقية والمدفع وتقض مضاجع أعتى الطغاة.

تمتد هذه الساحات الخارجية المترقبة لهذا الحراك ونتائجه وتتفاعل معه سلبيا في بعضها وإيجابيا في بعضها الآخر، شرقا من إيران وروسيا والصين إلى تركيا في الشمال، غربا في الأردن وسوريا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وأخيرا دول الخليج العربي، وقد تبدو في الظاهر إن هذه الجهات غير مبالية ولكن في واقع الأمر إنها تراقب عن كثب وتنتظر ما سيتمخض عنه هذا الحراك الذي قد يغير من معادلات توازن القوة في المنطقة لهذا الطرف أو ذاك لاسيما وإن المنطقة برمتها تخضع حاليا لخطة ممنهجة لإعادة رسم حدودها وفق خارطة (سايكس - بيكو، جديدة) من خلال عمليات تفكيك وإعادة تركيب وفق خطوط تقسيم طائفية وعرقية.

قد تبدو هذه الساحات منفصلة ولكن في الحقيقة هناك ترابط قوي، يجمعها هنا، ويفرقها هناك وربما هذا هو سر المواقف المتناقضة فالدول لا تعمل على هدي المبادئ والشعارات والعواطف وإنما تعمل على قانون مصالحها بالدرجة الأولى، من هنا فإن هناك حاجة ماسة لوصف حال هذه الدول لما في ذلك من أهمية في إعطاء التظاهرات هامش حركة للاستفادة بين تعارض وفجوات المصالح الإقليمية والدولية المتعارضة والمتشابكة بل حتى هامش التناقضات والمصالح المتضاربة محليا، لذلك سنعرض باختصار شديد على مواقف هذه الجهات في اللحظة الراهنة لما في ذلك من أهمية في تحديد بوصلة واتجاهات الحراك الثوري وضمان وضوح الرؤيا بعيدا عن المواقف المسبقة وردود الأفعال العفوية والعاطفية:

1- **الولايات المتحدة**: قد تبدو الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الحاضر غير معنية بالشأن العراق لأن الأمور في المحصلة النهائية تجري بصالحها لغاية الآن، فثوابت سياستها الخارجية متحققة حاليا بنسبة كبيرة خاصة ثابتي (ضمان تدفق النفط، ضمان أمن إسرائيل) وطالما إن أهداف سياستها الخارجية متحققة فإن بقية الأمور والمتغيرات تقع في باب وحيز المتحرك والمقبول في السياسة الخارجية الأمريكية التي تسير بطريقة الصفقات (deals)، بما في ذلك تفاهماتها تحت

الطاولة وفوق الطاولة مع إيران حول بعض التفاصيل المتعلقة بإدارة ملف العراق ومنها على وجه الخصوص ضمان عراق ضعيف ومفكك وبعدة ولاءات والاتفاق على قاعدة أساسية إن (من يحكم العراق يجب أن يقبل القسمة على كل من الإرادتين الإيرانية والأمريكية) وبالتالي هناك نوع من العلاقة "التخادمية" إن صح التعبير بين القوتين، أما الحديث عن جدلية ضرب إيران فإن هذا الموضوع مؤجل لان إيران اليوم تؤدي وظيفة إستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية ونظرية صناعة العدو فيها على وجه التحديد حيث تحتاج هذه السياسة إلى عدو لتخويف دافعي الضرائب في الرأي العام الأمريكي وأوربا والاهم من ذلك استمرار حلب مزيد من أموال دول الخليج العربي، وتصريف ترسانة سلاح الصناعات العسكرية الأمركية، زد على ذلك تحويل بوصلة الصراع من عربية – إسرائيلية إلى عربية – إيرانية تحت غطاء ديني ومذهبي.

2- **روسيا الاتحادية**: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق دون أن يطلق طلقة نار واحدة فإن روسيا ورغم ضعفها تحاول بشتى الوسائل المتاحة وأهمها على الإطلاق مقعدها الدائم في مجلس الأمن وامتلاكها حق النقض (الفيتو) فإنها تحاول مشاكسة الغرب بالتعاون مع العملاق الصيني النائم، في الكثير من الملفات الدولية الشائكة بقصد الحصول على أكبر قدر من المكاسب لاستعادة مجالها الحيوي القديم، لذلك هي تناور وترمي بكل أوراقها وبشدة بخصوص مواقفها من ملفي إيران وسوريا، في نهاية المطاف تحاول روسيا الحفاظ على ما تبقى من مصالحها الإستراتيجية وخاصة قواعدها العسكرية في البحر الأبيض المتوسط ومحاولة السيطرة على ممرات الغاز عبر إيران – العراق – سوريا إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط وتهديد ممرات الطاقة إلى أوربا عبر حليفتها إيران في الخليج العربي، لذا فمن المتوقع أن تكون سياسة روسيا الخارجية مرتبطة إلى حد كبير وتميل باتجاه دعم سياسة وتطلعات إيران في العراق والاستمرار في النظر إلى ما يجري في العراق من خلال هذه النافذة.

3- **إيران**: يتلخص الموقف الإيراني بالعراق في إنه أصبح حديقة خلفية لإيران وسوقا لتصريف بضائعها وتخفيف وطأة الحصار الاقتصادي الخانق الذي يمارسه الغرب ضدها وذلك من خلال نجاحها في استغلال التورط الأمريكي بالعراق

واستخدام ورقتي الدعم تارة والتهديد تارة للوجود الأمريكي في العراق من خلال أذرعها المسلحة والسياسية والدينية لتجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في نهاية المطاف مجبرة على التفاوض معها حول ملف العراق ما بعد الانسحاب، لذلك نجد إن إيران تحاول أن تطبق اليوم بقوة على ملف العراق لغرض التحكم بكافة مقدرات الشأن العراق عسكريا وسياسيا واقتصاديا وذلك لتحسين أوراق تفاوضها مع الغرب بشأن تحقيق مشروعها الاستراتيجي في الملف النووي.

من هنا تأتي النظرة الإيرانية لما يجري في المحافظات العراقية المنتفضة فهي تنظر لها في سياق خارطة صراع أكبر تمتد من أفغانستان إلى فلسطين، لذا فهي تميل جدا إلى التهدئة وكسب الوقت والمناورة مع المتظاهرين وتقوم بإدارة هذا الملف في محاولة لامتصاص الزخم وكسب الوقت لأنها تدرك جيدا خطورة قطع الاتصال بسوريا جغرافيا وديموغرافيا في هذه المرحلة الدقيقة من الصراع الدائر حاليا في سوريا والتي تدير إيران كثيرا من مفاصله بالنيابة عن مصالحها الإستراتيجية.

4- **تركيا:** تدرج الموقف التركي في العراق بعد الاحتلال من لعب "أدوار" إلى "مصالح" وأستقر أخيرا إلى "مشروع" في المنطقة والعراق جزء منه لا يختلف من حيث الجوهر عن المشروع الإيراني، ويعود السبب في هذا التحول الجذري في السياسة الخارجية التركية إلى إن تركيا نصحت من قبل مخططين إستراتيجيين أميركيين وتحديدا المفكر (صاموئيل هانتكتون) بأن تعيد النظر ببوصلة علاقاتها وتطلعاتها باتجاه الغرب ومحاولاتها المتكررة واليائسة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، لان أوربا على حد قول هذا المفكر قد أصبحت أكثر مسيحية من أن تقبل في عضويتها دولة نسبة المسلمين فيها 99 %، وإن على تركيا أن تتجه بقوة لاستعادة مجالها الحيوي القديم (العربي – الإسلامي) وستحظى بالنجاح الكامل للأسباب التالية:

أولا – بعد تدمير قوة العراق وضعف مصر لا يوجد مشروع عربي منافس لها.

ثانيا– لديها نظام حكم إسلامي معتدل نسبيا ومقبول عربيا وغربيا.

ثالثا – تمتلك العصب الثاني للطاقة في القرن الحادي والعشرين بعد النفط وهو المياه التي ستجري كافة الحروب المستقبلية بسببه وهناك حاجة خانقة للدول العربية وإسرائيل لهذا العصب.

رابعا– تحتفظ بعلاقات إستراتيجية مع إسرائيل وأميركا والغرب تؤهلها للعب دور في مشروع السلام في الشرق الأوسط الجديد.

خامسا – مقابل مشروع إيران في المنطقة (وهي منافس تاريخي لتركيا تحديدا في العراق) بالإمكان طرح نفسها كحامية للمذهب الآخر، الأمر الذي سيلاقي قبول لدى حركات الإسلام السياسي في المنطقة للتعاون معها.

مما تقدم فإن تحول الموقف التركي باتجاه المنطقة يتم لاعتبارات المصلحة القومية التركية أكثر منه موقفا دينيا أو أخلاقيا وإلا ما هو التفسير الموضوعي لاهتمامها بالملف السوري حد الانخراط فيه عسكريا وأمنيا مقارنة بالتجاهل واللامبالاة لما يجري في العراق من مجازر وانتهاكات وكأن الأمر لا يعنيها، هذا لا يعني عدم إمكانية الاستفادة من بعض مركبات هذا الموقف بشرط أن لا يكون على حساب العراق ومصالح شعبه فمؤشرات الاتفاقات التركية مع بعض الأحزاب الكردية في شمال العراق تشي بوضوح وتثير كثير من الشكوك على إن مثل هذه الاتفاقات قد تجري فعلا على حساب وحدة العراق وسيادته.

5- **إسرائيل**: لا يختلف اثنان على إن المستفيد الأول والأخير من نتائج ما يجري على الساحة العربية من صراع طائفي واقتتال وتفتيت وتقسيم هو إسرائيل أو كما يقال في الاقتصاد والتجارة بأنها المستخدم النهائي (end user) فتدمير القوى الرئيسية العربية (العراق، مصر، سوريا) في معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي وبأيدي حكامها وشعوبها يمثل انتصارا إستراتيجيا تاريخيا لإسرائيل، فمن المعروف إن أرقى الانتصارات هي تلك التي تتحقق دون أن تطلق طلقة واحدة، وهذا ما يحصل اليوم حيث بإزالة وتفكيك هذه الدول العربية المركزية تكون إسرائيل قد ضمنت أمنها لعقود طويلة دون أدنى تهديد يذكر لها وإذا كانت بعض الدول والقوى والشخصيات العربية تقيم علاقات سرية مع إسرائيل فإن المشهد العربي بعد إنجاز خارطة تقسيم المنطقة الجديد إلى دويلات وكيانات طائفية وعنصرية سيشهد بعد أن تزال ورقة التوت سباقا لكسب ود إسرائيل والوصول من خلال بوابتها على رضا القطب الأكبر وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

إن إسرائيل معنية تحديدا في العراق بتعميق الشرخ الطائفي لأنه يشكل مقدمة لتفتيت العراق لذلك هي تدعم منذ أكثر من نصف قرن حركات التمرد

والانفصال في العراق لتعطيل دور العراق في الصراع معها وستكون في غاية السرور عندما يتم تقسيم العراق بدعوات وأيادي عراقية بحجة الدستور النافذ الذي صممته وفصلته عن طريق خبرائها وأصبح حاليا مطلبا لدى بعض القوى في بعض ساحات الاعتصام.

6- **المتغير السوري**: أسوة بتجربة العراق بعد الاحتلال فإن آخر من يتحكم حاليا بالشأن السوري هم السوريون أنفسهم حكومة ومعارضة، سوريا اليوم ساحة في منضدة الرمل الكبرى التي يجري تسخينها طائفيا وعرقيا لأغراض تفكيكها وإعادة تركيبها، ما يجري في سوريا اليوم هو حرب بالنيابة وعملية عض أصابع و''كسر عظم'' بين إيران وروسيا والصين من جهة، وإسرائيل وتركيا والغرب من جهة أخرى، أما بقية القوى المحلية وحتى العربية فعلى الأغلب هي قوى ثانوية ولاعبين ثانويين، فلم يعد يخفى حجم تدخل هذه الدول في الشأن السوري سواء تسليحيا أو دبلوماسيا، بالنسبة للغرب فإن هدف قطع الحبل السري الذي يربط إيران بحزب الله من الحلقة الأضعف (سوريا) يمثل هدفا إستراتيجيا لتفكيك هذا الحلف لإضعاف إيران وإزاحة مخالبها في خاصرة إسرائيل كما إن تدمير سلاح الردع الاستراتيجي السوري المتمثل بالترسانة الكيمياوية دون ان يطلق الغرب أو اميركا أو إسرائيل طلقة واحدة يمثل انتصارا إستراتيجيا لهذه الدول على منحنى خط الصراع العربي الاسرائيلي.

بالنسبة لإيران فإن خسارة المعركة في سوريا يعني إنها ستخسر كافة أوراقها في المنطقة وسيجعلها لأول مرة تقاتل على أسوارها، في حين إنها نجحت لغاية الآن ومنذ عقود في إدارة دفة الصراع بالعرب أنفسهم لتحقيق أهدافها دون أن تنزف قطرة دم أو قطرة بترول.

ما سيتمخض عنه غبار المعركة في سوريا سيشكل متغيرا دراميا في تغيير موازين القوة ليس على ما يجري في العراق بل على المنطقة برمتها لان من شأن انتصار المعارضة اكتمال ساحة المواجهة بين المعسكرين الذي تقوده إيران ومن معها من جانب وتركيا ومن معها من جانب آخر، بمعنى أدق إن التغيير في سوريا سيشكل خط الشروع للمواجهة الكبرى في الشرق الأوسط حيث ستكون خطوط المواجهة وفق الأسس الطائفية أكثر وضوحا، وسيكون خط الجبهة

المثالي بين المعسكرين للأسف هو العراق دون غيره لاعتبارات جغرافية وديموغرافية. هنا يأتي السؤال الكبير، هل المتظاهرين في ساحات الاعتصام في الحالتين التي ستسفر نتائج الصراع عنها يرغبون في أن يكونوا جزءا من خارطة تقسيم المنطقة ككل حيث يكون العراق كبش الفداء فيها، أم الاستفادة من المتغير السوري في الحالتين وتوظيفه لصالح المطالب والأهداف الإستراتيجية المشروعة للحراك الشعبي في العراق بعد صياغة وتثبيت وتوضيح حدود وماهية هذه الأهداف والتحرك بموجب بوصلتها يسارا ويمينا ضمن هامش محسوب.

7- **دول الخليج العربي**: لاشك إن هناك تفاوتا في درجة تعاطي منظومة دول مجلس التعاون الخليجي مع الشأن العراق، ولكن بالإجمال فإن موقف هذه الدول يمكن وصفه بالمتفرج وغير المبالي رغم خطورة نتائج ما يجري في العراق مباشرة على مستقبل واستقرار هذه الدول، ويعود هذا الأمر إلى إن العراق قد أحتل من قبل الحليف الأول لهذه الدول وهو الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي جعلها أكثر صمتا وغيابا بل وتجاهلا، على العكس من دخولها على الخط بقوة ماديا وعسكريا وإعلاميا ودبلوماسيا في الشأن السوري على سبيل المثال وهذا يثير تساؤلات عميقة عن مدى عمق وجدية ومصداقية تفكير مخططي السياسة الخارجية لهذه الدول ويضع علامات تعجب واستفهام بل وشكوك حول قدراتهم في ترتيب أولويات المخاطر والتهديدات الجدية التي تحيق بهم وكيفية إغفال دور العراق (الجيو- إستراتيجي) كحجر زاوية في استعادة توازن المنطقة والحفاظ على استقرارهم كحاصل تحصيل لاستقرار العراق.

ومن المتوقع في حال استمرار تغييب العراق عن أداء وظيفته "كموازن إستراتيجي" عربي إزاء القوى الإقليمية الثلاث المتحكمة حاليا في المنطقة (إيران – تركيا – إسرائيل)، استمرار حالة التدهور العربي وتحديدا الأمن الخليجي لأنه سيصبح واهنا وبدون مناعة وورقة للمساومة وستؤول المنطقة إلى مزيد من التشرذم والتفتيت وطالما إنه ليس من المتوقع في المدى القريب أو المتوسط إمكانية تشكيل أي قوة عربية موازنة لإسرائيل وتركيا وإيران، لاسيما بعد أن تم فتح جبهات ناعمة خلف خطوط معظم الدول العربية. عليه فمن يريد أن يستعيد التوازن الإستراتيجي في المنطقة ويحمي مصالحه ويتمكن من

إيقاف الاندفاعات الإقليمية نحو العمق العربي، عليه أن يستعيد أولا ويبدأ من العراق العربي الموحد المستقل بإرادته السياسية والعسكرية والاقتصادية الحرة. باختصار يمكن وصف الموقف الخليجي باتجاه ما يجري في العراق بمصطلح (الدفاع السلبي) أي الاكتفاء بالمراقبة لحين مجيء الخطر.

8- **الأحزاب الحكومية**: ليس المقصود هنا إطلاقا بهذا العنوان الأحزاب الدينية العائدة لطائفة أو مذهب معين وإنما المقصود بذلك كافة أحزاب الإسلام السياسي التي ارتضت التعاون مع الاحتلال الأمريكي وارتضت شرعنة وتأسيس نظام المحاصصة الطائفية والعرقية كأساس للحكم في العراق وهي الآن بمجموعها تمثل وصف الحكم في العراق على إنه حكم طائفي مذهبي عنصري لا يمت بأي صلة لحكم مدني، نظام يعيش في التاريخ يحكمه الأموات لا علاقة له بالمستقبل لا من قريب ولا من بعيد، فمن الظلم إتهام جهة واحدة لان جميع الأطراف التي تشاركت في السلطة والثروة منذ تأسيس مجلس الحكم سيء الصيت ولا تزال، تعتبر شريكة في هذه الجريمة بغض النظر عن إدعاءات بعضها حاليا في مناطق ومحافظات الانتفاض الشعبي، بالتهميش والمظلومية وتحاول لصق نفسها بكل الطرق إعلاميا وتفاوضيا بالاعتصامات وتوظيف معاناة وحرمان الشعب العراقي لمصالحها الخاصة.

إن مأزق الطبقة السياسية الحاكمة يكمن في إنها تعيش بعقلية المعارضة ولم تصدق رغم مرور عشر سنوات على إنها أصبحت في السلطة وعليها إن تتصرف بعقلية رجال الدولة لذلك تجدها مدفوعة في كثير من الأحيان في تصرفاتها وتصريحاتها بعوامل الحقد والثأر والانتقام في التعامل ليس فقط مع المعارضين أو المتظاهرين بل يمتد ذلك في سياسة العراق الخارجية نتيجة تحكم عقد مرضية في البعض منهم الى حد اعتقاد بعضهم إن وجودهم في السلطة إنما جاء لتصحيح مسار التاريخ قبل 1400 سنة.

وفق هذا المنظور ترى هذه الطبقة السياسية في التظاهرات على إنها محرمة ولامبرر لها وإنها تكفيرية وتحاول بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة تصويرها على إنها محاولة لانتزاع السلطة من " المذهب " في إشارة لإعادة تعبئة الشارع طائفيا وشحنه بكافة الوسائل لإجهاض هذا الحراك الشعبي ووقف امتداده إلى الجماهير في

محافظات الجنوب، هذه الجماهير المسحوقة والمحرومة والتي خدعت في الحقيقة مرتين وهم اليوم يعانون الأمرين لأن من وصل إلى سدة الحكم قد جاء تحت اسم وعنوان مظلوميتهم في حين يعيش الناس في محافظات الجنوب تحت خط الفقر وفي ظروف خدمية وإنسانية بائسة لا تصلح للعيش البشري ولكن هناك عوامل موضوعية دينية واقليمية تحول دون انفجار الجنوب.

ثالثا - عوامل القوة في الحراك الشعبي

يستمد الحراك الشعبي قوته الحالية وزخمه من شرعية مطالبه وامتلاكه قضية عادلة وتوافر حالة من اتفاق على هذه القضية وكذلك وقوف مشاعر عميقة خلف هذا الحراك تشكل في حقيقتها محركات اندفاع هذه التظاهرات وسر استمراريتها وشدة مطاولتها طيلة هذه الاشهر بهذا الحجم والشكل السلمي المنضبط، ويمكن تلخيص قوة الحراك الشعبي بالنقاط التالية:

1- خروج حشود تتجاوز المليون نسمة اسبوعياً بشكل منتظم ودوري موزعة على المحافظات المنتفضة وتمثل هذه الحشود السلمية طاقة مرعبة قد تهز أركان اكبر دولة، وتكمن خطورتها في سلميتها، فهي تمثل إرادة الشعب وبإمكانها سحب الثقة والشرعية من أية سلطة.

2- فقدان نظام الحكم لمشروعيته ليس على مستوى المحافظات المنتفضة وإنما على مستوى العراق ككل فنتائج هذه الحكومة بعد عشر سنوات من استلام السلطة تحويل العراق إلى دولة فاشلة حيث يعاني العراق من تدمير كامل لبنيته التحتية (ماء، كهرباء، مجاري، تعليم، طرق، صحة) مع فساد مالي مخيف ونهب منظم لثروات العراق وأجياله القادمة وهي عوامل تساعد وتشجع الجميع على الشعور بضرورة وحتمية التغيير، وتمثل هذه التظاهرات باكورته وطليعته.

3- وجود شعور عميق وحقيقي لدى هذه الحشود بوجود تعمد في اهانتها وتهميشها واقصائها بصورة متعمدة ومحسوسة.

4- تتميز منطلقات الحراك الثوري في ساحات الاعتصام بانها ذات طبيعة معنوية تتعلق بالحرية والكرامة وليست مادية وهو أمر غاية في الخطورة من الممكن ان يشكل بركان يصعب السيطرة عليه.

5- مع بعض التغييرات في منظومة القيادة والسيطرة وتفعيل بوصلة وخطاب هذه التظاهرات وتنقية بعض فقرات مطاليبها النفعية والضيقة أو ذات الصبغة الطائفية، فإنه من الممكن أن تنتشر كبقعة الزيت في بقية مناطق العراق التي تعاني بدورها من الظلم والاهمال.

6- اشتراك معظم فعاليات المجتمع في آن واحد (العشائر، الشباب، رجال الدين، الكسبة، التكنوقراط).

7- وجود حاضنة وتعاطف شعبي حقيقي مع هذه التظاهرات من قبل ملايين العراقيين الذين سئموا الفساد والنهب والتبعية ويتشاركون الأمل في انتظار ولادة ما.

8- توافر الشق الأخطر في هذه التظاهرات والتي لا تقل في أهميتها في الحراك الثوري عن قيمة الحشود ألا وهو الاعلام وأجهزة الاتصالات الحديثة التي تشكل حالياً بتأثيرها نصف المواجهة إذا ما أجيد استخدامها بأيدي ماهرة ومتخصصة.

9- نتيجة حماقات الحكومة سقط ضحايا في مجازر فعلية ارتكبت في عدة ساحات مما يعطي مبرراً وزخماً جديداً لاستمرار مطاليب المتظاهرين وزيادتها.

10- وجود شريحة من الشباب تمثل الحد الساخن الذي من الممكن البناء عليه بالتغيير القادم وخاصة النخبة الواعية منهم والذين يبشرون بإمكانية إنتاج قيادات رأي عام جديدة وطنية للمرحلة القادمة من هذا الحراك.

11- في ظل التبدلات السريعة التي تجري على خارطة توازن القوى والصراع في المنطقة فإن من شأن استمرار هذه التظاهرات واحتمالات تطورها بالاتجاه الصحيح، تغيير موازين القوى لصالح هذا الطرف أو ذاك.

12- عدم استهداف أو استعداء قوات الجيش والشرطة في أي حال من الأحوال، والعمل على كسبهم وطمأنتهم أو على الأقل تحييدهم وإقناعهم بشتى الوسائل المباشرة والمرئية والمقروءة والمسموعة بانهم ليسوا أهدافا لهذه الاعتصامات السلمية والمدنية وإن من صلب واجبهم حماية هذه التظاهرات وليس قمعها وذلك طبقا للدستور.

رابعا: نقاط الضعف في الحراك الشعبي

ليس بالضرورة أن تكون كوابح هذا الحراك ونقاط ضعفه نابعة من سعي الحكومة الدؤوب لإجهاض هذا الحراك وامتصاص جذوته بالترهيب والاعتقال والتشويه تارة، وبالترغيب وشراء ذمم البعض ممن يحاول ركوب موجة هذه الاعتصامات تارة أخرى، فهناك خشية حقيقية وكأي مشروع استراتيجي أن يحمل بين طياته عناصر ضعفه وتدميره الذاتي اضافة الى محاولات تفجيره من داخله. فالنوع الأول من التهديدات واضح الملامح والدوافع ومن الممكن توقعه، أما النوع الثاني (عوامل القصور الذاتية) فهو الاخطر لأنه يأتي من بين ثنايا الحراك الشعبي أحياناً بشكل مقصود ومتعمد من قبل بعض المندسين والسماسرة واحيانا كثيرة تأتي بشكل عفوي وغير مقصود نتيجة حسابات خاطئة والعمل بطريقة عاطفية غير عقلانية وفق مبدأ رد الفعل وانعدام الحدود الدنيا للتخطيط السليم وتوزيع الاختصاصات: وفي ما يلي أهم نقاط ضعف الحراك الشعبي:

1- تشكل حالة انعدام وجود قيادة موحدة ذات عقلية مركبة (ليست مغلقة أو أحادية)، وعدم وضوح الفكرة وحدود الاهداف الأولية والمتوسطة والنهائية، تشكل هذه الحالة النقص الأخطر والأكبر التي تهدد مستقبل هذا الحراك لأن من شأن عدم نضوج وبروز مثل هذه القيادات لغاية الآن أن يفتح الباب واسعاً أمام السماسرة وكل من هب ودب.

2- وجود اجندات من داخل التظاهرات تتخذ من مشاعر الناس ومطاليبها المشروعة والصادقة جسراً لتحقيق اقصى قدر من المكاسب الشخصية أو تنفيذ متطلبات اقليمية مذهبية لتقسيم العراق تحت اية ذريعة وبوسائل وادعاءات مبتذلة ورخيصة.

3- تشكل الدعوة للإقليم في حقيقتها مكافئة لأعداء العراق الدوليين والإقليميين والمحليين لتقسيم العراق إلى ثلاث ولايات متناحرة على السلطة والثروة ومن الواضح إن مثل هذه المطالب الشاذة قد اصبحت مطلباً لدى البعض في ساحات الاعتصام.

4- إن المقاومة الدينية غير العنفية مع تحييد الجيش وتعاطف الناس يعد مدخلاً وتقرباً لتحقيق الأهداف لذا فإن عسكرة المظاهرات واستسهال البعض لخيار

المواجهة العسكرية هو المسمار الاول في نعش هذه المظاهرات بل في نعش العراق لأن من شأن هذه المواجهات أن تكون ذات صبغة طائفية ومذهبية. أن قوة المظاهرات الحقيقية في سلميتها وانضباطها ومطاولتها والصبر على نتائجها. ان التهديد بالقوة المسلحة دون حسابات او الاستعداد الكامل قد يفرغ الاعتصامات من قدرتها على الردع ويفقدها شرعيتها ومصداقيتها وتؤدي الى انحسار الدعم الشعبي والتعاطف الدولي وانفضاض الكثير من العناصر المعتدلة التي تشكل أغلبية مادة الاعتصام.

5- لغة الخطاب التهديدي المنفعل والاستفزازي غير المنضبط على المنصات دون الالتفات او حساب تأثيراتها على بقية مناطق العراق نتيجة نقص الخبرة والحنكة السياسية إذا ما أخذ ذلك بحسن النية، وعدم وجود وعي بخطورة الإعلام، ترك أثراً سيئاً في بعض الاحيان على هوية الحراك الشعبي.

6- كان من نتيجة اصرار وتعمد ظهور بعض السياسيين الحكوميين الفاشلين من نتاج المحاصصة والصفقات في واجهة الاعتصامات ارسال رسائل خاطئة حيث اعتقد البعض واهماً ان هؤلاء السياسيين هم من يحرك هذه الحشود. وهناك قاعدة ثابتة في العمل الوطني تشير الى أن التسامح وقبول توبة السياسيين الحكوميين الفاشلين أمر ضروري بشرط عدم تصدرهم القيادة والمشهد من جديد.

7- عدم وضوح سقوف المطاليب وافتقار بعضها للدراسة المعمقة وكذلك عدم تحديثها بما ينسجم مع تطور الحراك، لاسيما أن بعض هذه المطالب لاسيما في الحزمة الأولى منها كانت ذات صبغة مذهبية وطائفية.

8- دخول الجميع في التظاهرات على الجميع، وتداخل وتشابك الاختصاصات وعدم وجود تكامل محسوب وتبادل للأدوار، الأمر الذي أعطى تصوراً عن وجود عدة ارادات متناقضة داخل التظاهرات الأمر الذي أربكها وأربك المراقبين.

9- نجاح الحكومة بمساعدة البعض من داخل الاعتصامات على تصويرها في إطار مذهبي ضيق لتبدو وكأن لا علاقة لها ببقية شرائح الشعب العراقي.

10- ورد في بعض خطابات رجال الدين حظر دخول السياسيين على الخط (بالمطلق) والحقيقة إن ذلك شكل خللا وخطأ فادحا منذ البداية لأنه كان يجب

ومن دواعي الإنصاف التفريق بين سياسيين تلوثوا بالعملية السياسية منذ عشر سنوات تحركهم دوافع انتهازية ومصلحية ضيقة وكانوا عرابي هذه العملية السياسية وأحد أهم ركائزها، وتعاون معظمهم مع مشروع الاحتلال وبالتالي هم جزء من المشكلة وليسوا جزءاً من الحل، وبين سياسيين وطنيين ثابتين في قضيتهم تجاه العراق لم يتلوثوا بهذه العملية، فالتعميم في إبعاد السياسيين يعني بالضرورة إقصاء شريحة فعالة من الكفاءات الوطنية في اتخاذ مواقعها المناسبة للمشاركة في قيادة هذا الحراك الشعبي.

11- لن يكتب النجاح لأي حراك ثوري شعبي يضع في مقدمة أهدافه استقلال ووحدة العراق أرضا وشعبا، ما لم يتم تعشيق هذا الحراك قولا وسلوكا مع تطلعات وفعاليات الشعب العراقي في المحافظات الجنوبية، وينجح في ردم الهوة والفجوة من خلال مد جسور الثقة تحديدا مع الفعاليات الاجتماعية العشائرية والسياسية.

وإنه من المعيب حقا المطالبة فقط من قبل بعض المتصدرين لمنصات الاعتصام بحقوق هذا المذهب بعينه أو ذاك، فالشعب العراقي بكافة شرائحه يعاني من محنة الاحتلال وآثاره. فمعاناة الجنوب من نقص الخدمات والبطالة ونقص الماء الصالح للشرب لاتقل من حيث الجوهر عن التهميش والاقصاء والاعتقالات والمداهمات في المحافظات المنتفضة، ولاتقل كذلك عن شعور جيل كامل من الشباب الأكراد بالاضطهاد وسعيهم للتغيير العوائل، وعلينا ان نتذكر إن أولى التظاهرات عامي (2009 – 2010) ضد الفساد ونقص الخدمات كانت في محافظتي البصرة والناصرية، وقبلها مظاهرات الشباب العراقي الكردي في محافظة السليمانية، ثم انتفاضتي الشعب العراقي بكافة شرائحه في شباط 2011 و31 آب 2013 م.

يمكن وصف حالة التنوع التعددي لدى الشعب العراقي بنظرية "الأواني المستطرقة"، ألوان وأشكال وأحجام متعددة، ولكن يحكمها منسوب واحد من شدة المعاناة والطيبة والوطنية، ولكل مرحلة في تاريخ هذا الشعب أبطالها ورجالها، فلا يزايد أحد على أحد، على الجميع ان يوحد الرؤيا والمضي قدما بالأجيال الصاعدة الى الامام في رحاب وآفاق وثقافة المستقبل بعيدا عن ثقافة التخلف وعقد وأحقاد وتراكمات الماضي.

خامسا - خيارات واقتراحات تطوير الحراك الشعبي

أصبح شبه واضحاً لدى الجميع ان هناك ثلاث خيارات مطروحة امام المتظاهرين مع خيار ملحق رابع: -

1- **الخيار الاول:** وهو خيار استمرار الاعتصامات والتظاهرات من خلال تطويرها والاصرار عليها كحق دستوري مكفول وايجاد وسائل وافكار جديدة لتصعيدها بما يضمن توجيه القوة الهائلة للحشود والطاقة الكامنة لدى الشباب باتجاه اهداف محددة ومحسوبة سلفاً.

هناك عشرات الأساليب اللاعنفية من شأن التحكم بمزجها وتركيبها على يد خبراء أن تهز وتطيح بأعتى الأنظمة الديكتاتورية والمتغطرسة وتكمن خطورة هذه الأساليب في مدنيتها وسلميتها سواء دستوريا أو مقبوليتها عالميا ودوليا وكفالتها كحق من قبل منظمات حقوق الانسان كوسائل شرعية للتعبير عن الرأي، وتتراوح هذه الوسائل مابين: (التظاهرات، الاعتصامات، الإضرابات، توزيع المناشير، الإضراب عن الطعام، الجلوس في الشوارع، خطابات عامة واستثمار إعلامي عالي للفضائيات، رسائل تأييد، بيانات عن المظالم تصدر عن منظمات ومؤسسات حقوقية وإنسانية، شعارات وكاريكاتورات، لافتات وملصقات، نشرات وكتيبات، صحف ودوريات، رفع الاعلام، الصلاة في الساحات والعبادة، تأليف مسرحيات وعزف موسيقى حماسية، مسيرات سلمية ليلية، استعراضات ومواكب مدنية راجلة وبالسيارات، جنازات رمزية، عقد ندوات، إضرابات طلابية، أضرابات المعتقلين، عصيان مدني للقوانين غير الشرعية، المحاكمات التصويرية، كشف هويات السماسرة والانتهازيين).

إن الخيار السلمي الوطني المنضبط يمثل في هذه المرحلة مفتاحا للنصر لأنه يعزز أولا ثقة الجماهير بنفسها ويفرز قيادات ميدانية حقيقية وسط الجماهير إضافة الى عبور هذه الجماهير لحاجز الخوف، لذا يمثل التمسك بهذا الخيار وتطويره يعد الخيار الأفضل رغم احتمال زيادة الاستفزازات والانتهاكات والتعسف بحق المتظاهرين السلميين ولكن نتائجه مضمونة، لأن ممارسات السلطة التعسفية سترتد عليها وسيزيد من تمسك المتظاهرين بحقوقهم وإصرارهم على المضي قدما بمسيرتهم نحو نيل حقوقهم المسلوبة، كما سيؤدي استخدام

مثل هذه الممارسات الوحشية ضد أبرياء الى تزعزع مشروعية السلطة من خلال تردد الجيش والشرطة في الامعان في القمع والتعسف، إضافة إلى انضمام حشود جديدة.

2- **الخيار الثاني**: المواجهة المسلحة، ويشكل هذا الخيار في المرحلة الحالية، مقتل لكافة الجهود التي بذلت والتضحيات الجسام التي قدمت لاسيما في ظل عدم وجود استعدادات وحسابات دقيقة لنتائج هذا الخيار علماً ان نتائجه غير مضمونة وقد يخدم في محصلته الحكومة ويعطيها الذريعة نتيجة عدم وضوح الرؤيا لدى بقية شرائح الشعب العراقي بما قد يحول المعركة الى (عراقية — عراقية) وفق التقسيمات الطائفية. وعلى الرغم من إن احتمالات وقوع ضحايا بين المتظاهرين السلميين في الخيار الأول (الاستمرار بالمقاومة المدنية) وارد إلا إن الإحصائيات والدراسات تشير إلى إن عدد هؤلاء الضحايا لا يذكر مقارنة في حالة استخدام الخيار المسلح أو المواجهة مع ما يرافق ذلك من احتمالات تفجير حرب أهلية وانقسامات مجتمعية حادة في صفوف ونسيج المجتمع العراقي في ظل حالة الاستقطاب الطائفي الإقليمي الحاد.

3- **الخيار الثالث**: خيار دعوات الإقليم ويمثل خيار تقسيم العراق واستكمال تفتيته وفق أسس طائفية ومذهبية وعرقية، والدعوة للإقليم بحجة إقامة مذهب معين كلام حق أريد به باطل، فإعلان الإقليم يعني نشوء صراع (محلي - محلي) على السلطة والثروة والمناصب داخل المحافظات المنتفضة إضافة إلى أن الحكومة المركزية ستضع الإقليم الجديد وجهاً لوجه أمام إقليم كردستان تحديدا فيما يخص ضم كركوك وعشرات من أقضية الموصل وديالى وهو أمر ليس بالإمكان مواجهته حاليا من قبل الإقليم الوليد، هذا إضافة إلى إن إعلان الإقليم لايمنع وفقا للدستور القوات الحكومية (الاتحادية) من مداهمة هذا الإقليم.

إن دعوة بعض الأحزاب المشبوهة في بعض ساحات الاعتصام للمقارنة في حال قيام إقليم خاص مع حالة إقليم كردستان إنما هي دعوه للتغرير بالناس السذج وهي دعوات نابعة من إرادة دولية وإقليمية سابقة وتسير جنبا إلى جنب مع رغبات محلية بالانفصال يقاومها الشعب العراقي منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003 م.

4- **الخيار الرابع**: يوصف التفاوض بأنه سلاح ذو حدين، وهو عملية معقدة ومركبة تجري بين الاطراف المتنازعة لان الصراع في نهاية المطاف عبارة عن تنازع إرادات، والتفاوض وسيلة يجب عدم الاستهانة بها للحصول على المكاسب وهي لا تقل خطورة في تنازع الارادة وقوة الشكيمة والصبر وتراكم الخبرة ومعرفة الخصم عن الصراع الذي قد يجري في ساحات القتال. هناك مراحل ومقتربات تسبق عملية التفاوض، وهي الاشارات والرسائل والحوارات ثم تأتي مرحلة التفاوض التي تسبق الاتفاقات والضمانات.

وبقدر تعلق الامر بالمقاومة المدنية والحراك الشعبي فإنه بعد استكمال مقدمات ومقتربات التفاوض والتفريق بين حالة الاستسلام والسلام وعدم الولوج إلى هذه المرحلة إلا بأوراق قوية، بعد ذلك فإنه من الخطأ الفادح وعدم الخبرة الوقوع في فخ "اللعبة الصفرية" (zero game) والتي تعني الإصرار على الحصول على 100% من المطالب حزمة واحدة في حين يحصل خصمك على صفر %، حيث ستبدو العملية أقرب إلى التعجيزية والمفيد التعامل وفق قاعدة الشد والإرخاء أو مايعرف بـ (خذ وطالب) حسب سقوف وأولويات المطاليب المدروسة بعناية ودقة من قبل متخصصين، وهذا مايسمى في علم السياسة باللعبة غير الصفرية (non-zero game) حيث من الممكن الحصول على 60 - 70 % أو حتى أقل من ذلك كمرحلة أولى.

إن التفاوض من الخطورة بحيث يجب أن يخضع لدراسة معمقة وهو لا يصلح كخيار لوحده ولكنه يصلح على التوازي كملحق للخيار الأول في هذه الدراسة.

مقترحات عمليه لتطوير وتصعيد الحراك الشعبي

أولا – العمل بكافة الوسائل وبالسرعة اللازمة على تحقيق الشرط الأساسي والحاكم في نجاح وتقدم الحراك الشعبي وهو تبلور قيادة سياسية تتشكل حصرا من داخل ساحات الاعتصام متخصصة لإدارة صفحات الأزمة من خلال (غرفة عمليات متخصصة من الكفاءات المدنية) لضمان المطاولة وتقليل الهفوات ولحين حصول متغيرات تزيد من فرص نجاح هذا الحراك ويمكن لهذا الغرض اعتماد الهيكلية التالية:

أ- هيئة سياسية:

تتكون من كفاءات وطنية متخصصة مرابطة في ساحات الاعتصام (اساتذة، شباب جامعيين، قانونيين، أطباء، خبراء، اعلاميين، ممثلين عن المجلس العشائري والهيئة الشرعية) وتنحصر واجبات هذه الهيئة تحديدا:

- الناطق الرسمي والاعلامي
- تحديد الشعارات واللافتات المناسبة
- تحديد وتحديث مطاليب المتظاهرين
- التنسيق مع بقية المحافظات المنتفضة
- ادارة العلاقات الخارجية والوفود
- التخطيط وادارة الصفحات اللاحقة للأزمة واحتمالات تطورها

ب - هيئة شرعية:

بالنظر لأن رجال الدين هم الاكثر قدرة على تعبئة الناس فبالامكان تشكيل هيئة شرعية متخصصه منهم يرتبطون بمرجع ديني معتدل يؤمن بوحدة العراق ورفض الاقاليم والحرص على سلمية الاعتصام في كل الاحوال، واجب هذه الهيئة الشرعية حصرا:

تعبئة الناس ضمن خطوط المطاليب المشروعة التي تحددها الهيئة السياسية.

تقديم النصح والإرشاد والالتزام بمدنية وحضارية التظاهرات من خلال عدم التعرض للأملاك العامة أو مهاجمة قوات الجيش والشرطة.

ج - مجلس عشائري:

تشكل العشائر حاليا الثقل الأكبر في المعادلة العراقية وهي الجسر الوحيد المتبقي لمد جسور الثقة وإدامة الصلة مع عشائر الجنوب في ما يضمن تفويت الفرصة على الأطراف المشبوهة التي تحاول دق إسفين الفتنة الطائفية ومن أهم واجبات هذا المجلس، تكثيف الزيارات والوفود العشائرية إلى الجنوب لزيادة اللحمة بين الحكومة وبين هذه العشائر التي يعاني أبنائها الأمرين من الإهمال والمعاناة وكان لتجربة قوافل المساعدات التي أرسلتها المحافظات المنتفضة إلى محافظات الجنوب نتائج وآثار كبيرة خلال محنة الفيضانات التي غمرت هذه المحافظات.

ثانيا- تشكيل لجنة من خبراء قانونيين وسياسيين لتفكيك وإعادة تركيب خطاب الإعتصامات ووضع صياغات دقيقه للمطاليب مع أخذ المتغيرات الجديدة بنظر الاعتبار وتضمينها رسائل تطمين واضحة لبقية شرائح المجتمع من خلال تبني بعض مطاليبهم ففي الوقت الذي تضع فيه هذه التظاهرات نصب أعينها ضرورة تغيير نظام المحاصصة الطائفية فإن لزاما عليها التأكيد بصورة واضحة غير قابلة للشك رفضها القاطع لعودة حقبة الديكتاتورية والاستبداد والحزب الواحد وحكم العشيرة والعائلة والفرد، أولا لطمأنة الكثير من شرائح المجتمع العراقي، وثانيا لسحب البساط من تحت الاصوات التي تستغل هذه الذريعة للتحشيد ضد التظاهرات وتشويه صورتها الحقيقية، لإعطاء المظاهرات بعدها الوطني وليس المذهبي الضيق ويمكن بهذا الصدد اقتراح إدراج الملفات التالية:

- اصدار قانون لتجريم وتحريم كل من يدعو للفتنة الطائفية او يروج لها (سياسيا، دينيا، اعلاميا)
- الضغط شعبيا للإسراع في سن قانون الأحزاب لضبط تمويل الأحزاب الحاكمة والحد من برامجها وخطابها الطائفي واتاحة فرصه حقيقيه لبروز قوى سياسية وطنية مستقله جديدة بعيدة عن التبعية الخارجية.
- في ملف التوازن، التركيز حصرا على مايسمى بصمامات الوحدة الوطنية وهي (القوات المسلحة، القضاء، التربية والتعليم)
- تعد قضية انعدام الكهرباء للسنة العاشرة قضية سياسية بامتياز وتتعلق بمستقبل العراق وتقدمه وأمنه الوطني في كافة ميادين الحياة الصناعية والزراعية والخدمية والتعليمية، وليست كما يروج على إنها مشاكل فنية أو تجارية القصد منها شل العراق والقضاء على أي بصيص أمل له في النهوض من جديد.
- على ضوء ملف المعتقلين والمعتقلات ومجازر الحويجة وجامع سارية والفلوجة والموصل وتضاف إليها مجزرة (الزركة) في النجف، تتم المطالبة بتشكيل لجنة تحقيقية من قضاة عراقيين مستقلين ومن خارج مؤسسة القضاء الحالية معروفين بنزاهتهم وحياديتهم للتحقيق في هذه المجازر ضمن سقوف زمنية معلومة وبإشراف جهات قضائية دولية لضمان نزاهتها.

ثالثا – إجراء محاكمات رمزية في ساحات الاعتصام مستوفية لكافة الشروط القانونية والوثائق اللازمة لذلك حول المجازر والانتهاكات الحكومية بحق المتظاهرين المدنيين والسلميين

رابعا – مشروع مسيرة الوحدة والكرامة: تحتاج الاعتصامات الى متغير سلمي كبير يرفع الروح المعنوية ويعزز من ثقة المعتصمين بأنفسهم وذلك من خلال التخطيط والاعداد الجيد لمسيرة كبرى تتم المشاركة فيها من قبل الطلبة في الجامعات والمدارس والموظفين والعشائر ورجال الدين وكافة النقابات بمسمياتها وبالإمكان مشاركة بقية المحافظات بهذه المسيرة الكبرى التي من شأن رسائلها ونتائجها أن تعيد كثير من الجهات حساباتها وتحقق نتائج مهمة على مستوى الردع لكثير من الجهات داخل الحكومة وخارجها على أن تكون مسيرة سلمية خالصة تدعو للوحدة الوطنية والتسامح وتؤكد حزمة المطاليب المشروعة.

خامسا – إقامة معارض صور كبرى لضحايا المجازر والشهداء والانتهاكات ونقل هذه المعارض خارج المحافظات وخارج العراق.

لائحة الحقوق الاساسية والثابتة للشعب العراقي

البند الأول: – العراق وطن العراقيين جميعا، بدون أي تمييز على أساس القومية والدين واللغة والجنس، عليهم واجبات ولهم حقوق بمقتضى القانون.

البند الثاني: – العراق جزء لا يتجزأ من الأمة والوطن العربي الكبير.

البند الثالث: – العراق وحدة إقليمية واحدة، أرضا، وشعبا، غير قابلة للتجزئة بحدوده الدولية ووفقا لتقسيمات محافظاته الإدارية النافذة قبل عام 2003، ويحرم أي تشريع يمس بهذه الوحدة.

البند الرابع: – للشعب العراقي وقواه الوطنية أربعة أهداف مركزية: – 1 – الاستقلال السياسي، والعسكري، والاقتصادي، والاجتماعي. 2 – وحدة العراق أرضا وشعبا. 3 – الحفاظ على هوية العراق العربية والإسلامية. 4 – إقامة نظام وطني ديمقراطي، دستوري، تعددي، يؤمن بالحريات العامة وحقوق الإنسان.

البند الخامس: – نبذ الإرهاب بأشكاله كافة، ويعد استهداف العراقيين الأبرياء جريمة تحت أي ذريعة أو وصف أو مسمى.

البند السادس: – تشريع قانون لتجريم المحاصصة الطائفية والعنصرية يعاقب بموجبه كل من يتبناها أو يروج لها، ويحضر استخدام الرموز والعبارات والشعارات والصور ذات الطابع الطائفي والعنصري في جميع مؤسسات الدولة او الممتلكات العامة.

البند السابع: – الدستور النافذ بعد الاحتلال لا يفي بمتطلبات الشعب العراقي الوطنية ولا يمثل إرادته الحرة، لذا ينبغي إعادة كتابته وفقا لمصلحة الشعب العراقي ومن منظور وطني.

البند الثامن: – تداول السلطة سلميا وبانتخابات تشريعية نزيهة، ورفض أشكال الاستبداد والفردية والدكتاتورية كافة.

البند التاسع: – اعتماد المواطنة والكفاءة والإخلاص للوطن معيارا لتكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق.

البند العاشر: – السعي من أجل إقامة دولة مدنية متقدمة عادلة وقوية تنبثق عنها حكومة تنصرف واجباتها حصرا في تنظيم العلاقات بين الأفراد وتوظيف سلطاتها لخدمة الشعب وصيانة حريته وأمنه وكرامته.

البند الحادي عشر: – القوات المسلحة بعقيدتها الوطنية حامية للوطن وصمام أمان وحدته الوطنية بعيدا عن المحاصصة الطائفية والعرقية والاصطفافات الحزبية.

البند الثاني عشر: – مطالبة الولايات المتحدة والأطراف التي شاركتها في احتلال العراق بالوسائل السياسية والقانونية بدفع تعويضات للعراق والعراقيين مادياً ومعنوياً عما لحق بهم من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان جراء الاحتلال الغاشم.

البند الثالث عشر: – العمل على توثيق أواصر العلاقة شعبيا ورسميا على الصعيد العربي والإسلامي والدولي على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، وبما يحقق مقاصد وأهداف هذه الميثاق.

البند الرابع عشر: – المصالحة الوطنية– فتح صفحة جديدة من ثقافة التسامح، إصدار عفو عام، إلغاء أو إيقاف العمل بالقوانين التعسفية وفي مقدمتها المادة/4 إرهاب وقانون المسائلة والعدالة، تكريم عوائل شهداء المقاومة العراقية الوطنية ضد الاحتلال الأمريكي، وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين والمعتقلات الابرياء في السجون الحكومية وتعويضهم ماديا ومعنويا، وتعويض جميع شهداء المحنة العراقية، جراء التفجيرات الإرهابية أو التعسف الحكومي السابق واللاحق.

البند الخامس عشر: – ثروات العراق وفي مقدمتها النفط والغاز والمياه ثروة وطنية غير قابلة للتصرف والتجزئة.

البند السادس عشر: – تعد كل من 1 – القوات المسلحة.2 – القضاء. 3 – التربية والتعليم، بمثابة صمامات للوحدة الوطنية يحضر شمولها بمبدأ المحاصصة الطائفية والعنصرية أو خضوعها لأية انتماءات طائفية أو عنصرية أو حزبية ضيقة في أية عملية أو ترتيبات أو تفاهمات سياسية وتكون فوق الميول والاتجاهات.

القسم الخامس

أزمة الحركة الوطنية العراقية والسؤال المركزي ما العمل؟

مراجعة نقدية جريئة (2003 - 2013)

[redacted]

بمناسبة مرور عشر سنوات على الاحتلال...
مراجعة نقدية شاملة لأداء الحركة الوطنية العراقية

أزمة الحركة الوطنية العراقية..
والسؤال المركزي: ما العمل؟

* **أولا - اصطفافات ما قبل ساعة الصفر**
* **ثانيا - لماذا سيكون العراق خط الجبهة الأول!!**
* **ثالثا - إعادة تقييم وتعريف الحركة الوطنية العراقية**
* **رابعا - الأمراض المزمنة في أوساط الحركة الوطنية العراقية**
* **خامسا - صياغة الأسئلة الشائكة والكبرى**
* **سادسا - هل لدينا قضية عادلة!.. ما هي، ماذا نريد؟**
* **سابعا - ما العمل؟**

في نمط الصراعات الشاملة والتي يشكل الصراع الجاري في العراق نموذجا فريدا لها، عادة ما تتداخل فيه عدة مستويات في آن واحد، بحيث لا يتمكن الباحث في الشأن العراقي من تلمس وتحليل حقائق هذا الصراع أو استنتاج مخرجات منطقية، ما لم يتم النظر لهذه الحقائق من خلال ثلاث أبعاد وزوايا، محلية وإقليمية ودولية.

وفي فن الاستراتيجيات فإن طول الصراع قد يبدو للوهلة الأولى إنه قد حسم لصالح الطرف الأقوى إلا إن قراءة تجارب الشعوب المماثلة تخبرنا إن انتصارها مسألة حتمية فالطرف الأضعف في الصراع إذا ما تمسك بقضيته أولا وآمن بها، وكذلك

اعتمد على المطاولة والنفس الطويل فإنه كثيرا ما تطرأ ظروف ومتغيرات في طبيعة الصراع نتيجة لتفاعل أكثر من مستوى فيه، ترجح من كفة الطرف الأضعف وتحسن من شروطه في الصراع وقد تشكل بعض هذه المتغيرات التي تطرأ على المستوى الإقليمي أو الدولي رافعة لهذا الطرف الضعيف على المستوى المحلي بشرط استعداده المبكر للاستفادة من هذه المتغيرات وعدم اكتفائه بالتفرج.

وبقدر تعلق الأمر بالقضية العراقية وهي تدشن السنة العاشرة فإنه لابد من إعادة قراءة ساحة الصراع على الأقل من وجهة نظر الحركة الوطنية العراقية والقوى الوطنية المناهضة للاحتلال، ابتداءا من إعادة توصيف طبيعة الواقع السياسي العراقي في ظل الانسحاب الأمريكي المباشر وتأثير ذلك على موازين القوة داخل العراق، وكذلك تقييم الاصطفافات المحلية والإقليمية والدولية الجديدة على ضوء تشكيل خطوط جديدة لإدارة الصراع في منطقة الشرق الأوسط من المتوقع أن يكون العراق فيها خط الجبهة الأول والضحية الأولى ما بين المعسكرين المتنافسين التركي وبظهره الغرب، والإيراني وبظهره روسيا والصين، لاسيما وإن هذه اللعبة يلعبها الكبار حاليا ولا موقع فيها للصغار إلا بحدود أدوارهم كلاعبين ثانويين (كومبارس) مع هذا اللاعب الرئيسي أو ذاك. أيضا لابد من إجراء تقييم موضوعي لأداء مفاصل هذه الحركة بعيدا عن المجاملات والمزايدات وتعريف من هم المقصودون بأطراف هذه الحركة، وعلى من ينطبق وصفها، وكذلك تحليل أسباب إشكالية إنجازها النهائي على الرغم من هزيمة المحتل في الشق العسكري، وكذلك إعادة تعريف أولويات المخاطر والتهديدات على كافة المستويات، وأخيرا محاولة تلمس الطريق الأمثل للمرحلة القادمة وتقليص عدد النهايات السائبة في مواقف الحركة الوطنية التي يمكن وصف حركتها في المرحلة الحالية على إنها رجراجة وبحالة من السيولة تميل إلى التفرج والمراوحة في نفس المكان واقرب إلى الخدر والشلل منها إلى استلام واستعادة زمام المبادأة.

كل هذه المفردات التي لا تشكل سوى غيض من فيض لا يمكن التعرف عليها إلا من خلال صياغة الأسئلة الكبرى في القضية العراقية والاجتهاد على الأقل في إثارتها ومحاولة الإجابة على بعضها، ولعل في مقدمتها حل جدلية نتائج الصراع في العراق الذي لا يقبل سوى احتمالين فإما أن يكون الاحتلال الأمريكي قد هزم في العراق، وهذا يعني إن الحركة الوطنية العراقية قد انتصرت، أو إن المشروع الأمريكي

مستمر وقد نجح في العراق وإن الحركة الوطنية العراقية قد أخفقت، فأين موقع الحركة الوطنية العراقية بالضبط في سياق هذه الجدلية؟ هذا ما ستجيب عليه هذه الدراسة باختصار.

1 - إصطفافات ما قبل ساعة الصفر

تشهد المنطقة العربية تحديدا عمليات تفكيك وإعادة تركيب لتشكيل ساحة عمليات جديدة تنسجم مع نظريات الصراع الدولي ما بعد الحرب الباردة وإعادة رسم خطوط تقسيم جديدة لإدارة هذه الصراعات تقوم على أساس طائفي عرقي بدلا من الصراعات الإيديولوجية التي سادت حقبة الحرب الباردة، لذلك يجري بقوة تسخين منضدة الرمل، فإنه ليس من قبيل المصادفة أن يستلم خلال أشهر معدودة الإسلام السياسي بصيغة "النموذج التركي" لمعظم أنظمة الحكم العربية حيث يجري تهيئتهم كمحور ذات صبغة مذهبية معينة تقوده تركيا التي تحلم باستعادة "الخلافة" في مجالها الحيوي القديم بعد أن أغلق الاتحاد الأوربي - الذي أصبح أكثر مسيحية - الأبواب بوجه انضمامها إليه.

بالمقابل تطرح إيران نفسها من خلال نموذج (ولاية الفقيه) كقطب يتم "تضخيمه" أمريكياً وغربياً في سياق خطوات مدروسة ومعروفة في إستراتيجية (صناعة العدو) الأمريكية كركيزة ثابتة في منهج السياسة الخارجية الأمريكية، لقيادة المحور الثاني الذي يتخذ من البعد الطائفي غطاءا وستارا لتحقيق توسعاتها القومية.

في ظل الصراع الذي سيحتدم بين هذين المحورين والذي تجري الاصطفافات فيه على قدم وساق لإدخال المنطقة بدوامة من نوع جديد من الصراعات بعيدا عن محور الصراع العربي - الإسرائيلي الذي ساد الفترة السابقة، فإن الخاسر الكبير سيكون، أولا: وحدة العراق، يساعد على ذلك إن كل الأطراف الرئيسية والثانوية المنخرطة في هذا الصراع والتي اتخذت مواقعها وحسمت توجهاتها سواء كانت هذه الإطراف دولية أو إقليمية أو أحزاب محلية، ليس لديها أي مانع طبقا لخلفياتها الدينية والعقائدية في أن يتم تقسيم خط الجبهة الأول (العراق) طبقا لخطوط تقسيم هذه المحاور.

2 - لماذا سيكون العراق خط الجبهة الاول؟

في ظل حمى تغيير الأنظمة سواء كان ذلك بناء على استحقاقات داخلية نتيجة فشل كثير من الأنظمة وعجزها لعقود طويلة من الإيفاء بالتزاماتها، أو تغيير الأنظمة نتيجة استحقاقات خارجية بناء على أطماع خارجية، في ظل هذه الموجة من التغييرات، فإنه كثير من هذه المجتمعات في الوقت الحالي ستحافظ على وحدتها الوطنية ونسيجها رغم تغيير الأنظمة فيها، وهذا بطبيعة الحال لا يعني إنها ليست على قائمة التقطيع والتفتيت ولكنها بشكل أو بآخر تضم أغلبية قومية أو دينية من نسيج واحد من المتوقع أن يصمد تماسك المجتمع فترة أطول على الرغم من إمكانية تغيير الأنظمة السياسية الفوقية فيها. ومن خلال دراسة وتحليل المقدمات فإنه يبدو جليا وواضحا إن العراق سيكون كبش الفداء الأول الذي سيتم من خلال تقسيمه تدشين بداية مرحلة جديدة من إدارة الصراع في المنطقة وفق الأسس المذهبية والطائفية والإثنية، وهناك عدة أسباب موضوعية تدفعنا إلى هذا الاعتقاد وضرورة الاستشعار المبكر والتنبيه إلى خطورته لكي يتم التعامل معه وإجهاضه كتهديد في وقت مبكر وقبل أن يفوت الأوان:

1- يمتلك العراق من الناحية (الجيو - سياسية) حدود مع إيران بما يقارب 1350 كم وهو خط جبهة نموذجي يصلح للفصل بين المحور الطائفي الذي تقوده إيران وعقيدته السياسية (ولاية الفقيه)، والمحور المذهبي الثاني الذي تقوده تركيا تحت عقيدة استعادة مركز (الخلافة) بعد انهيار معظم الأيديولوجيات اليسارية والقومية والليبرالية في المنطقة.

2- بخلاف بقية دول المنطقة فإن العراق من الناحية (الديموغرافية) يمكن تقسيم سكانه مناصفة بين محاور الصراع الجديدة القائمة على أساس طائفي، وينسجم هذا التقسيم مع التقسيم الجغرافي المذكور أعلاه.

3- يخضع العراق ومنذ عشر سنوات لعمليات تسخين وفرز واستقطاب طائفي وعنصري مبرمجة ومنهجية وتم ترسيخها وتكريسها في الدستور النافذ بعد الاحتلال وفي كافة مفاصل الحكم ومناهج الدراسة وطبيعة تشكيل القوات الحكومية وطبيعة مفردات النزاعات على الحدود الإدارية بين المحافظات العراقية، وهكذا يتم تمهيد العراق كساحة صراع وتهيئته لكي يفي بمتطلبات خط الجبهة الأول.

4- لا توجد في الأفق ممانعة حول هذا المخطط لدى جميع الأطراف اللاعبة الرئيسية على الساحة العراقية أو الخارجية (محليا، إقليميا، دوليا)، فالولايات المتحدة الأمريكية سبق وأن صادقت عبر الكونغرس فيها عام 2007 على مشروع "بايدن" لتقسيم العراق، وهذا الأمر يسري على الأطراف الإقليمية اللاعبة في الساحة العراقية، المتمثلة بإيران وتركيا وإسرائيل وبعض الدول العربية، في نفس الوقت لا توجد ممانعة من قبل الكثير من الأطراف المحلية المهيمنة على المشهد السياسي العراقي حيث إن أحزاب الإسلام السياسي بشقيها الإيراني والتركي لا تجد غضاضة في ظل خلفيات عقائدها الفكرية أو من خلال ما كرسته في الدستور النافذ بعد الاحتلال القائم على فلسفة المحاصصة من إمكانية تحول العراق إلى ولايات وإمارات هزيلة متناحرة على السلطة والثروة.

3 - إعادة تعريف وتقييم الحركة الوطنية العراقية

لاشك إن الخوض في هذا الموضوع يثير كثيرا من التساؤلات، لعل في مقدمتها إعادة تعريف الحركة الوطنية على ضوء حقائق هذه الحركة وعلى ضوء المتغيرات الطارئة وفي مقدمتها الحراك الشعبي وخروج الثقل الأكبر من القوات العسكرية الرئيسية للاحتلال، وهل هذه الأطراف لازالت موجودة طبقا للتعريف الكامل وبدلالة القدرة على التأثير، أم نحن أمام صورة مفككة من مكونات وفعاليات ذات نشاطات وطنية تفتقر إلى الحد الأدنى من الانتظام أو التنسيق، ابتداءا ينبغي صياغة تعريف واضح لمعنى وحدود الحركة الوطنية العراقية وأهم المعايير التي على ضوئها يمكن تصنيف هذه القوة أو تلك وهذه الشخصية أو تلك على إنها ضمن حدودها، فقد ساد طيلة المرحلة السابقة تعريف يحتاج إلى عمليات تحديث لركائز الحركة الوطنية التي كانت تقتصر في المرحلة الأولى على بعض الأحزاب التقليدية التي أصيبت بمرض الشيخوخة ولم تستطيع خلال عقد من الزمان بعد الاحتلال من تحديث عقليتها وخطابها وعبور مأزقها التاريخي وخوانقها الإستراتيجية المتمثلة بقدرتها على تحديث منظومة القيادة التي كانت جزء من انهيار العراق، وإنتاج منظومة جديدة من القيادات الشابة التي لا توجد حساسية تجاهها، ثم تغيير خطابها السياسي الذي يتسم بالخشبية والتكرار، وكذلك تشبثها للعودة إلى السلطة بأي ثمن وليس استعادة استقلال العراق الذي كان

أمانة في أعناقها، وأخيرا عدم مراجعتها لأخطائها الكبرى التي أودت بالعراق إلى هذه الهاوية.

من جهة أخرى فقدت الفصائل العسكرية العاملة سابقا صدارتها في الحركة الوطنية لأنها لم تستطيع تطوير أجنحتها السياسية بحيث تستوعب بقية عناصر الحركة الوطنية السياسية والإعلامية والاجتماعية بغض النظر عن خلفيتها العقائدية، واكتفت بالجانب العسكري من مفهوم الصراع مما جعل تأثيرها يتلاشى تدريجيا إلى حد الاندثار على ضوء انخفاض عملياتها العسكرية أو انسحاب الثقل العسكري لقوات الاحتلال الأمريكي.

يمكن تعريف الحركة الوطنية العراقي في المرحلة الحالية على أنها (حاصل جمع الفعاليات والنشاطات التي تقوم بها أطراف عراقية سواء كانت هذه الأطراف أشخاص أو مجموعات منتظمة في إطار عمل سياسي أو عسكري أو اجتماعي أو إعلامي اتخذت موقفا واضحا وثابتا في مقاومة ومناهضة الاحتلال الأمريكي ومشروعه العسكري والسياسي في العراق، وتتمثل أهداف هذه الحركة بانتزاع استقلال العراق الناجز وسيادته الكاملة من براثن الاحتلال والنفوذ الأجنبي والنضال من اجل تصفية آثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على وحدته أرضا وشعبا ورفض كافة أشكال تقسيمه على أسس طائفية وعنصرية تحت أية مسميات).

وفي ضوء دراسة تطور عمل القوى المناهضة للاحتلال، فإنه يمكن تصنيفها إلى عدة مراحل هي في الحقيقة متداخلة ولا يمكن فصلها عن بعضها ولكن تم تقسيمها لأغراض التوضيح والضرورات العلمية:

أولا – مرحلة الإنجازات العسكرية الكبرى (2003 – 2008)

ثانيا – مرحلة الإخفاقات السياسية المرة (2008 –2010)

ثالثا – مرحلة التفاؤل وحراك الشباب الوطني (2010– 2013)

المرحلة الأولى: تماهت الحركة الوطنية العراقية في أول الأمر وتوارت خلف العمل المسلح الذي كان يمثل اللغة الوحيدة التي يفهمها الاحتلال ويتأثر مباشرة بنتائجها، ثم ما لبث انتصارات المقاومة على الأرض أن شكلت تدريجيا الرافعة للحركة الوطنية العراقية ومهدت لظهور مساراتها السياسية والإعلامية، وقد هيأت بذلك في حينها فرصة تاريخية للقوى والأحزاب والهيئات والشخصيات السياسية الوطنية لم يجري

استثمارها لتحقيق نصر تاريخي. وظلت المقاومة المسلحة متمثلة بالفصائل الإسلامية التي كان لها الفضل الأساسي في قدح زناد المقاومة في العراق، تتحمل وزر المواجهة مع أعتى قوة عسكرية وتكنولوجية عرفها التاريخ ولكنها كانت تطير بجناح واحد وسط تلكأ وتأخر العمل السياسي على اللحاق بها وعدم ارتقائه لمستوى الانجاز العسكري، سواء من خلال تحقيق وحدة القرار أو وحدة القيادة وتوفر الحد الأدنى من التفكير الاستراتيجي على مستوى التخطيط أو القيادة، ومع ذلك تمكنت هذه الفصائل من إنزال هزيمة عسكرية قاسية بجيش الاحتلال الأمريكي، ولمدة ما يقارب ست سنوات متواصلة (2003 - 2008) كانت فيها هذه المقاومة تنفذ أربعة عمليات عسكرية في الساعة الواحدة ضد قوات الاحتلال مصنفة أمريكيا على إنها (عنيفة ومهمة) بلغ عددها الإجمالي أكثر من 130 ألف عملية لغاية تموز 2008، وهذا معدل لم يتحقق في أي تجربة مقاومة سابقة.

المرحلة الثانية: شهدت ساحة العمل السياسي المقاوم أربعة محاولات جادة لتشكيل إطار سياسي يستكمل العمل العسكري، كان أولها في ما يسمى عام 2004 عندما أعلن عن تشكيل المؤتمر التأسيسي العراقي الوطني الذي لم يكتب له النجاح بسبب عدم نجاح قيادته من تحويل العمل فيه إلى مؤسسات عمل واضحة الحدود تضمن استمراريته وكذلك لكثرة النهايات السائبة فيه، الأمر الذي أدى إلى اضمحلال دوره وتضاءل تأثيره تدريجيا، جرت أيضا محاولات أكثر جدية خارج العراق وتحديدا في العام 2007 حيث شهد هذا العام محاولتين لتشكيل جبهة عريضة من القوى الحقيقية المناهضة للاحتلال، الأولى كانت في نيسان 2007 وانتهت إلى الفشل بسبب تصرف الجهة التي رعتها وأصرت على التصرف وفق عقلية السلطة وهكذا أفرغتها من محتواها مبكرا، والمحاولة الجدية الثانية في تموز من نفس العام وقد ولدت ميتة رغم أهميتها الفائقة كونها كانت أول وآخر محاولة كان يمكن أن تحضى فيها المقاومة العراقية بحاضنة عربية خارجية وقد فشلت هي الأخرى بسبب العقلية المحدودة والضيقة والمناطقية التي رعتها والرغبة الجامحة لديها لتحقيق "إنجاز شخصي"، ((جميع هذه التجارب لا مجال لذكر الأسماء التي تتحمل فشلها أو تفاصيلها ومحاضر اجتماعاتها والأسباب الحقيقية لفشلها بهذه الدراسة وستنشر لاحقا بدراسة موثقة وتفصيلية لاحقة))

شـهد عـام 2009 آخر محاولـة سياسـية جديـة للاسـتفادة مـن تجـارب العمـل الجبهوي الفاشلة التي جرت في المرحلة السابقة ولكن هذه المرة بصورة (غير مباشرة) عن طريق التقرب غير المباشر والبدء بالمحاولة من القاعدة إلى القمة وليس العكس وذلك من خلال التعمق بدراسة الأسباب ووضع العلاجات عن طريق حوارات علمية ومنهجية وذلك لغرض تلمس طريقا مشتركا كمرحلة أولى خاصة وإن هذه السنة - 2009 - كانت مفصلية في منحى الصراع حيث شهدت توقيع اتفاقية الانسحاب الأمريكي وبدأ الاحتلال من خلال اتصالاته التفتيش عن الأطراف التي تمسك الأرض لغرض التفاوض معها حول كيفية وضع ترتيبات انسحابه ومن يضمن ظهره عند الانسحاب، كذلك شهد هذا العام انحسار تدريجي لعمليات المقاومة بسبب نجاح الاحتلال في الالتفاف على انتصارات المقاومة من خلال إنتاج ظاهرة "الصحوات"، ووسط تخلي وعدم مبالاة وتفرج عربي يثير أكثر من تساؤل، كما شرعت دول الجوار الاقليمية على لسان أعلى مستويات لديها في ظل عجز القوى المناهضة للاحتلال من إنتاج نفسها كبديل سياسي متكامل عسكريا وسياسيا واكتفت بالتفرج على هذه الدول الإقليمية وهي تعرض خدماتها وتطرح نفسها بديلا لملء الفراغ في العراق بل إن بعض الفصائل قد انخرطت في مشاريع هذه القوى الإقليمية وانضوت تحت لوائها محاولة التفاوض منفردة مع القوات الأمريكية.

من جهة أخرى راجت وتفشت في هذه المرحلة ظاهرة المتاجرة بدماء المقاومة ومحاولة الكثير من السماسرة فرادى وجماعات طرح مشاريع الحمل الكاذب.

هذه المستجدات والظواهر ومن مبدأ الاستشعار المبكر جعلت من شرط تجميع الجهود وتحشيدها أمرا ضروريا ويمثل أولوية استراتيجية ومصلحة لجميع الأطراف وفرصة لتشكيل مرجعية سياسية وطنية قائمة على أسس علمية ورصينة يساهم في وضع أسسها جميع الأطراف المتحاورة، ولكن في حينها ورغم اشتراك ممثلي أكثر من 14 حزب وفصيل وتيار وهيئة وشخصيات من الكفاءات المستقلة، مثل كل هذه القوى والأطراف في هذه الحوارات أكثر من خمسين شخصية وأشرف عليها مركز دراسات الاستقلال واستغرقت سنة كاملة (جلسة آذار، جلسة آب، جلسة تشرين الأول)، لتأسيس قاعدة فكرية كمرحلة أولى حيث وضعت ثلاث ركائز مهمة كمنهاج للعمل، الأولى دراسة (المحددات والعوائق) التي تمنع وتحول دون تقارب القوى الوطنية، ثانيا

(تحديد المشتركات) ما بين هذه القوى، وأخيرا (وضع أفضل المسارات والأطر لعمل وتوحيد جهود القوى الوطنية)، إلا إن نتائج هذا الجلسات لم تتجاوز جدران القاعة التي ضمتها، ربما فقط الكتاب اليتيم الذي صدر عن المركز تحت عنوان (خيارات الحركة الوطنية العراقية – وقائع الجلسات التشاورية للقوى المناهضة للاحتلال) ويوثق أوراق العمل والدراسات والبحوث التي قدمها ممثلي هذه القوى والتي بلغ عددها (21) بحث ودراسة علمية ورصينة. لقد ضيع النقص الكارثي لإطار العمل الوطني المشترك وتشكيل جبهة فرصة تاريخية لاستكمال النصر العسكري الذي أنجزه المقاتلون على الأرض وغاب عن تقدير قيادات المقاومة العسكرية في حينها والتي كانت مزهوة بانتصاراتها على الأرض إلى حد الغرور، بأنه لا قيمة لأي فعل عسكري مهما كان حجمه إلا بحدود نتائجه وتأثيره السياسي، فالعمل العسكري في كل الأحوال يبقى وسيلة لانجاز الهدف السياسي.

تبقى المرحلة الثالثة نعتقد إنها قيد التبلور وستفصح عن نفسها قريبا وهي مرحلة المقاومة المدنية والحراك الثوري للشعب العراقي لانتزاع إرادته وحريته واستقلاله بنفسه.

4 - الأمراض المزمنة في أوساط الحركة الوطنية العراقية

عانت الحركة الوطنية العراقية من عدة أمراض عوقتها وشوهت ملامحها وحالت ولا تزال دون تبلورها وتقدمها إلى الأمام، ولا تزال تؤخر من تفاعلها لإنتاج الصيغة المنشودة للعمل المؤسساتي الوطني المشترك الذي يعمل في ظل استراتيجية شاملة واضحة الملامح والرؤى والأبعاد لتحقيق الاستقلال والحفاظ على وحدة العراق وهويته وقيادة شعبه وسط فوضى الصراعات المحلية والإقليمية والدولية ومغادرة أسلوب العزف المنفرد وصيغ الدكاكين والخنادق والجزر المعزولة التي لا تعرف بالضبط ماذا تريد وإذا عرفت لا تدري كيف تعمل لتحقيق ماذا تريد.

تتراوح أعراض هذه الأمراض والعقد بنسب متفاوتة وعلى نحو جماعي أو فردي في أوساط الحركة الوطنية على النحو الآتي:

1- موجة التآكل والتساقط في براثن وأفخاخ السلطة والاحتلال مقابل أثمان بخسة ودون سابق إنذار مما يعني عدم وجود قضية أصلا لدى هذه الشخصيات أو المجموعات حيث تم شراء البعض منهم بمبالغ والبعض الآخر بمناصب وكثيرا

منهم ينتظرون، الأمر الذي يؤشر حالة مرضية متقدمة من الأنانية والفردية والبراغماتية وتغليب المصالح والطلبات الشخصية على القضايا الكبرى لدى الكثير.

2- الهروب والتعفن في المنافي، وتفشي حالة من اليأس والقنوط وخيبة الأمل نتيجة تكرار الفشل فإذا كان البعض قد أجبر على النفي خارج وطنه نتيجة عمله الدؤوب ضد الاحتلال وكونه مطلوب قضائيا، فإن الكثير قد هربوا منذ البداية، لا لشيء سوى لطلب السلامة رغم المسؤولية القانونية والأخلاقية الكثير منهم كعسكريين أو مسؤولين، حيث تؤشر هذه الحالة انعدام أية نسبة للتضحية لديهم.

3- أزمة القيادة والسيطرة وفقدان الساحة لقادة إستراتيجيين ورموز جامعة تقبل القسمة على جميع الأطراف وقادرة على لملمة أطراف وجراح هذه الحركة لتكون رقما صعبا في المعادلة السياسية العراقية.

4- التقوقع والعزف المنفرد وتخشب وجمود الخطاب السياسي واستبعاد وتفادي العمل الجماعي والمؤسساتي حيث يعمل الجميع على أساس (كل حزب بما لديهم فرحون) ومبدأ الإمارة ولو على حجارة.

5- المراهقة السياسية وتغليب التناقضات الثانوية والشخصية على التناقضات الرئيسية، فالمواقف السياسية تتخذ ضد هذا الطرف أو ذاك على خلفية المواقف الشخصية والمسبقة ومشحونة بالعامل العاطفي قبل العامل الموضوعي الذي يغلب مصلحة القضية على المصلحة الفئوية والحزبية أو الشخصية الضيقة.

6- التوهيم والتضخيم وإدعاء بعض الجهات بأنها تمثل 80 % من العمل المقاوم على الأرض ووضع أسماء العشرات من الفصائل الوهمية وصل عدد بعضها لأكثر من جهة (60 – 70) فصيل مقاوم مما أعطى نتائج وإشارات سلبية فالزيادة كالنقصان الأمر الذي يثير تساؤلات كبيرة حول نسبة المصداقية التي تنسحب على كافة طروحات هذه الجهات التي تتبنى التوهيم والتضخيم أساسا لعملها الذي أصبح ليس أكثر من ظاهرة صوتية.

7- انعدام البوصلة السياسية، وعدم وجود رؤية واضحة لتدرج مراحل الصراع أو الإجابة على التناقضات وأسئلة الشارع والافتقار إلى خط واضح واختلاط الثابت والمتحرك في البرامج السياسية.

8- العفوية والعمل بطريقة رد الفعل وعدم وجود منهجية تحكم تصرفات الكثير من الأطراف أو توقع ردود أفعالها.

9- النفاق السياسي والتناقض بين الخطاب والسلوك الفعلي، الذي وصل ذروته في بعض دورات الانتخابات لا سيما عام 2010 حيث عقدت صفقات مالية رخيصة مع شخصيات وجهات حكومية مرشحة قسم منها من المتعاونين مع الاحتلال، لتحقيق منافع شخصية أو حزبية ضيقة تحت ذريعة التكتيك.

10- عدم مغادرة بعض الأحزاب عقلية السلطة في التصرف وفي النظر إلى الآخرين والاستخفاف بهم، متناسية إنها خارج السلطة وفي ضفة المعارضة وإن العراق كان أمانة في عنقها، مما يعني عدم استيعاب الدروس أو الاستفادة من أخطاء الماضي وأهمها عدم إنفراد طرف بالسلطة وعدم الاستخفاف بالآخرين مهما بلغ حجمهم في الفعل الوطني.

11- انتقال بعض أمراض العملية السياسية إلى أوساط الحركة الوطنية والقوى المناهضة للاحتلال من خلال تنامي الحس والفرز الطائفي في الأصطفافات والمواقف داخل تنظيمات هذه الأحزاب.

12- انعدام الروح الديمقراطية وروح المراجعة والنقد لدى الكثير من مفاصل الحركة الوطنية وشيوع حالة "القائد الضرورة" في معظم التنظيمات والتشكيلات والتي لا تسمح أو تتحمل بروز قادة جدد، ويمكن الاستنتاج من ذلك بأن هذه الجهات إذا كانت غير قادرة على استبدال قادتها وتداول المسؤولية فيها رغم مرور عشرة سنوات على الاحتلال وهي في ضفة المعارضة وخارج السلطة فهل سيكون لديها الاستعداد لذلك عندما تمسك السلطة؟.

13- شيوع حالة السماسرة والمتاجرين بدماء المقاومة الذين يتجولون سواء في دول الجوار أو داخل أروقة الحكومة العراقية باسم الفصائل الحقيقية للمقاومة وباسم عشرات الآلاف من شهداء المقاومة، وأضعافهم من الأحرار ممن يقبع في السجون، لغرض الاسترزاق وتحقيق المكاسب الشخصية الدنيئة.

14- ولاء بعض الفصائل وخاصة العسكرية منها لمراجع من خارج العراق لاعتبارات إما طائفية أو مذهبية أو بسبب عامل التمويل المالي.

15- انعدام حالة التكاتف والتكافل الاجتماعي، ورعاية الجرحى، وعوائل الشهداء وتجاهل ملف الأسرى والمعتقلين، مما أثر كثيرا على مصداقية قيادات الحركة الوطنية، وعزوف الكثير من العمل معها أو الثقة بها في القضايا الكبرى، فمن لا يمتلك منظومة قيم أخلاقية على المستويات الشخصية فلن يمتلكها بالتأكيد على مستوى الشعارات الوطنية.

16- تحول بعض القوى الحزبية والسياسية تدريجيا إلى مؤسسات شبه عائلية والعمل فيها كموظفين أكثر منهم ثوار وأصحاب قضية أو مناضلين، وذلك من خلال احتكار القرار ومصدر المال.

17- وجود نسبة كبيرة من الانتهازيين والطفيليين الذين يحاولون التذاكي على الآخرين من خلال مسك العصي من الوسط، ووضع بيضهم في أكثر من سلة، والانتظار لحين ورود فرصة مناسبة لتحقيق اكبر قدر من الفائدة الشخصية.

18- افتقار معظم القوى السياسية الرئيسية التي كانت تشكل ركيزة الحركة الوطنية لأية قاعدة شعبية أو تأثير سياسي على الأرض في داخل العراق، واضمحلال دورها على مستوى الحراك السياسي بما في ذلك داخل ضفة الحركة الوطنية والاكتفاء بالعمل والتقوقع داخل مؤسساتها.

19- عدم وجود مؤشر أو بصيص أمل على وجود نوايا لدى أطراف الحركة الوطنية أو رموزها أو قياداتها لاستغلال مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي وفراغ الساحة السياسية وخطورة وحراجة مستقبل ووحدة العراق وتحقيق الحد الأدنى من وحدة الصف أو العمل الجبهوي.

20- التذبذب في المواقف والذي يعبر عن عدم استقرار سياسي وتطلعات قلقة تتراوح بين الانتهازية والوصولية والنفعية قائمة على ضحالة الثقافة وسطحية الوعي السياسي وضعف منظومة القيم تصل حد النفاق السياسي بحيث تحولت السياسة لدى البعض، من علم قائم بذاته وطهر ونقاء ثوري إلى عهر سياسي وسوق للنخاسة كل شيء فيه معروض للبيع والشراء.

21- الإخفاق في فتح ثغرات في جدار الحصار العربي والإقليمي والدولي رغم وجود أطراف في هذا الجدار متعاطفة مع القضية العراقية ووجود جالية وكفاءات عراقية وطنية كبيرة في المنافي وذلك بسبب تشرذم القوى الوطنية وعدم وجود

مرجعية موحدة وإصرار كل منها على إنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العراقي.

22- ضعف التمويل وخاصة للفعاليات والنشاطات الوطنية داخل العراق وتنصل معظم ركائز الحركة الوطنية والقوى المناهضة للاحتلال عن دعم الحراك الشعبي من أعتصامات أو تظاهرات مما قلص من فعاليتها وحال دون توسعها، وذلك نتيجة احتكار المال السياسي من قبل بعض هذه الجهات التي لا ترغب بأي نشاط مستقل لا يخرج من معطفها وباسمها. حيث تعرضت الحركات الشبابية المستقلة إلى عملية حصار وخنق ليس فقط من قبل السلطة من خلال الترهيب والملاحقة والاعتقال وإنما أيضا من قبل بعض أطراف الحركة الوطنية العراقية عن طريق التجاهل والتهميش وعدم الدعم بل وصل الأمر إلى حد حصار نشاطات هؤلاء الشباب إعلاميا وبصورة متعمدة ومدروسة للضغط عيهم.

23- شيوع ظاهرة المشاريع الوهمية ومشاريع الحمل الكاذب لغرض المتاجرة والاسترزاق، وكذلك تفشي ظاهرة الدكاكين والأكشاك و"البسطيات" السياسية، حيث بلغ عدد هذه الدكاكين الفارغة في عاصمة أحد الدول العربية لوحدها في إحصائية موثقة بالأسماء أكثر من 92 دكان.

5 - صياغة الأسئلة الكبرى والشائكة

في ظل اختلاط الأوراق والشعارات والخطابات لابد لكل من يتصدى للعمل الوطني في هذه المرحلة من استطلاع علامات الاستفهام والتناقضات التي تؤرق العراقيين. ولا يمكن إيجاد إجابات صحيحة ومقنعة ما لم يتم ابتداءا صياغة الأسئلة بصورة صحيحة وشفافة وعدم الهروب إلى الأمام فتوحيد هذه الأسئلة والإجابة عليها تشكل نقطة البداية والمقدمة الصحيحة لانطلاق أي مشروع سياسي إلى الأمام بثقة، ومن شان الإجابة على هذه الأسئلة أن يعزز الثقة بالنفس وتبعث الطمأنينة والوضوح وسلامة الطريق.

سنجتهد في وضع لائحة أولية وليست نهائية لبعض هذه الأسئلة والتي لا تشكل سوى غيض من فيض، كما نعتقد إن ترتيب الأسئلة وصياغتها في ضوء المتغيرات الحالية مهمة ومسؤولية لا يمكن أن تقتصر على فرد أو جهة وإنما هي مهمة

خلية متخصصة، كذلك من المهم الإشارة هنا إلى إن إثارة هذه الأسئلة لايعني في أي حال من الأحوال إنها تمثل وجهة نظر الكاتب وإنما تطرح على إنها أسئلة مستقلة ومستقرة في العقل الباطن للعقل العراقي الوطني دون تحيز أو أحكام مسبقة ونعتقد إنها تحتاج إلى إضافة عشرات الأسئلة التي يجب أن يتعاون جميع المفكرين والمثقفين الوطنيين على إثارتها أولا ثم تصنيفها وفرزها بغية الإجابة عليها بصورة علمية ومنهجية بعيدة عن العواطف والأهواء والأحكام المسبقة:

1- هل لدى الحركة الوطنية قضية، ما هي ملامحها وحدودها بدقة، كيف تنظر هذه الحركة لمرحلة ما بعد خروج قوات الاحتلال العسكرية، وما هو مشروعها لتصفية آثاره، وما هي مفردات خطابها وبرنامجها السياسي لمعالجة متغيرات هذه المرحلة؟

2- ما هي حدود وأشكال النفوذ الإقليمي في العراق وما هي خطط مواجهته، وإذا كان جنوب العراق هو خزان الثورة والخط الأول لاستقلال العراق، فما هو برنامج الحركة في هذا الشأن للتواصل ومد جسور الثقة وما هي خططها العملية وماذا تنتظر؟

3- ما هي الصفحات المتبقية للاحتلال الأمريكي بعد هزيمته عسكريا وجلائه من العراق، بصورها السياسية والاقتصادية والأمنية وما هي الوسائل العملية لتصفية هذه الآثار.

4- ما هي النظرة الجديدة للعملية السياسية لاسيما بعد خروج القوات الأجنبية، هل يتم قلعها من الأساس وكيف، وهل بالإمكان ترقيعها أو التعشيق معها كواقع حال وكيف؟

5- كيف ننظر إلى القوات الحكومية الحالية، وما هي آليات التعامل معها في ظل الغياب الأمريكي هل يتم إلغائها كما جرى مع الجيش العراقي السابق، أم يتم إعادة بناءها وتنظيمها وتعديل عقيدتها العسكرية على أسس وطنية؟

6- كيف تنظر الحركة الوطنية للحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي وكيف يمكن إدامة الصلة معها وتفهمها، وما هي الخطوط الفاصلة ما بين هذه الحقوق المشروعة وما بين تمادي بعض الأحزاب في موضوع الانفصال وتقسيم العراق؟

7- مع تدشين قضية العراق للسنة العاشرة، ما هي أسباب تأخر إعلان جبهة تضم جميع القوى والشخصيات الوطنية وهل هناك مؤشرات جدية أو حتى نية لقيام هذه الجبهة ولو بحدودها الدنيا؟

8- هل ستكون قواعد إدارة الصراع في المرحلة الحالية والمقبلة وفق قواعد (اللعبة الصفرية) ويرفع شعار "التحرير" وما مدى واقعيته في المرحلة الحالية، أم سيجري الصراع وفق قواعد (اللعبة غير الصفرية) ويرفع شعار "استكمال استقلال العراق".

9- هل ستنحصر أهداف الحركة الوطنية في المرحلة القادمة كمرحلة انتقالية بتغيير الدستور وإنهاء النظام السياسي القائم على مبدأ المحاصصة الطائفية والعنصرية أم ستتعداها إلى أهداف أخرى.

10- ما هي الخطة (ب) التي تمثل خارطة طريق لانجاز التعشيق وتوحيد المقتربات بما يؤمن عبور سلس لمرحلة انتقالية تجنب البلاد الحرب الأهلية ومخاطر التقسيم.

11- ما هي خطوط العراق الحمراء، وهل سيكون من ضمنها في المرحلة الانتقالية الحالية "عروبة العراق" باعتبار إن أكثرية الشعب العراقي هم من العرب، أم سيتم اعتماد خطاب وطني يعتمد مبدأ المواطنة والكفاءة لمراعاة مشاعر الأخوة الأكراد وعدم إعطاء فرصة لاستثمار مثل هذا الشعور لتعميق روح وحافز الانفصال.

12- ما هو الموقف بدقة ووضوح من إراقة الدم العراقي واستهداف القوات الحكومية والشرطة ودوائر الدولة ومنشآتها؟

13- ما هو ترتيب سلم أولويات المخاطر التي تهدد العراق في المرحلة الحالية محليا، إقليميا ودوليا.

14- ما هي بنود العقد السياسي الوطني الذي يصلح كبديل للدستور النافذ بعد الاحتلال ويحظى بقبول أغلبية الشعب العراقي أو على الأقل يحظى باتفاق أطراف الحركة الوطنية مجتمعة.

15- هل إن فصائل المقاومة الإسلامية المسلحة مؤهلة بمفردها أو مجتمعة وقادرة لوحدها من صياغة مشروع سياسي يؤسس لمستقبل العراق؟؟

16- هل إن مفردات وعناصر الخطاب السياسي الذي ساد طيلة المرحلة الأولى من الصراع لا يزال صالحا للمرحلة الحالية والقادمة دون أخذ المتغيرات ومزاج الشعب العراقي بنظر الاعتبار؟

17- إذا كانت معادلة السياسة في خدمة السلاح هي قانون المرحلة الأولى من الصراع حيث اعتمدت الإستراتيجية المباشرة، وبعد هزيمة الولايات المتحدة "عسكريا" وتبدل طبيعة الصراع من عسكرية إلى سياسية - إعلامية - نفسية - اجتماعية إلا يبدل ذلك من المعادلة ليجعل في هذه المرحلة السلاح في خدمة وتحت نظر السياسة وليس العكس.

18- بالنظر لتركيبة العراق الدينية المعقدة وعلى ضوء التجربة القاسية التي مر بها الحكم منذ عشرة سنوات، ألم يعد شبه قاعدة مسلم بها، إن قوى الإسلام السياسي وخاصة ذات الصبغة الطائفية والمذهبية منه وليست قوى الإسلام الوطني على ندرتها في المشهد العراقي، قد أصبحت جزءا من المشكلة وليست جزءا من الحل كونها وعاءا جاهزا للمحاصصة الطائفية وحصان "طروادة" لاستدعاء التدخل ألإقليمي، وإن قضية العراق تتطلب شق طريق وطني يسمو فوق مستوى الثقافات الفرعية التي تتكأ عليها طروحات الإسلام السياسي في العراق.

19- ما هو موقف القوى المناهضة للاحتلال من تسارع عملية الاستقطاب الإقليمي الشديدة والاصطفافات التي تجري على قدم وساق في ظل سياسة المحاور التي تشهدها المنطقة، وتدفع إليها جميع الأطراف دفعا حيث لا مجال فيها لمتفرج، وأين سيكون موقع وهوية العراق في ظل هذه الخارطة الجديدة.

20- هل لدى بعض أطراف الحركة الوطنية النية في جعل شباب العراق مرة أخرى وقودا للاستقطابات الإقليمية على أسس طائفية ومذهبية وبدوافع انتقامية وثأرية، ويكونوا مرة أخرى بيادق في رقعة الشطرنج الأمريكية، ويقاتل العراقيين مرة أخرى نيابة عمن طعن العراق بظهره؟

21- لقد هزمت المقاومة قوات أعتى قوة عسكرية في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية فما هي الخطة التالية لاستكمال استقلال العراق، هل سيتم قتال أبناء جلدتنا من العراقيين على أساس طائفي ومن سيخرج رابحا من هذه الحرب وأين ستصب نتائجها في نهاية المطاف؟

22- في ظل الانقسام المجتمعي الحاد الذي يمر به العراق وتصاعد حدة الاحتقانات ودعوات الانفصال والتقسيم وتشجيع القوى الإقليمية على ذلك، ما هي رؤية ومشروع القوى الوطنية المناهضة للاحتلال لموضوع الحوار الوطني الشامل والمصالحة الوطنية

23- بعد عشر سنوات من عمر الاحتلال وفي ظل تراجع أداء كثير من النشاطات الوطنية السياسية والعملياتية، بسبب افتقارها إلى الحد الأدنى من المقومات المالية التي تضمن ديمومتها، ألم يحن الوقت لفتح ملفات الفساد المالي في ضفة الحركة الوطنية والقوى المناهضة للاحتلال من قبل لجنة مختصين مستقلة لتدقيق مصير: مليارات الدولارات من أموال الشعب العراقي التي استقرت في جيوب مسؤولي الحكم السابق، أو ملايين الدولارات التي دعمت بها المقاومة العراقية وتحولت إلى استثمارات شخصية، أو تلك الثروات التي جناها رجال المال والأعمال العراقيين الذين أداروا ظهورهم لمأساة ومعاناة الشعب العراقي في محنته دون أن يمدوا له يد العون.

إن الإجابة على هذه الأسئلة بصورة مجتزأة أو من قبل هذا الطرف أو ذاك لن يخدم قضية العراق والمطلوب الإجابة عليها مجتمعة لأن من شأن الإجابة عليها مجتمعة تشكيل أساس البرنامج السياسي وخاصة في الشق المتحرك من بناء هذا الخطاب والبرنامج السياسي لان الجميع متفق على الثوابت.

6 - هل لدينا قضية عادلة! ما هي، ماذا نريد

على الرغم من إن انتصار الشعب العراقي في نهاية المطاف أمر حتمي، لكن في الحقيقة لا يمكن تحقيق أي نصر أو فوز ما لم تتوفر قضية عادلة يؤمن بها هذا الشعب، فهي الأساس في انطلاق الفعاليات وقدح الأفكار، والأهم من ذلك لا يمكن ضمان المطاولة والنفس الطويل في الصراع بغياب القضية العادلة فهي بمثابة المولد لديمومة النضال والمحرك وخزان الثورة ومنبع التضحيات وهي في ذات الوقت محك المنافقين الذين لا يستطيعون المطاولة بسبب عدم إيمانهم بالقضية العادلة وينكشفون مهما طال زيفهم وتمثيلهم ومزايدتهم، وفي اعتقادنا إن المطاولة تأتي من شدة الإيمان الحقيقي بوجود قضية عادلة، وإن الإيمان بالقضية العادلة لا يأتي إلا من

خلال الوعي التام بهذه القضية وإدراك جوهرها وأبعادها بوضوح ويقين، علينا إذن أن نسأل أنفسنا أولا: هل لدينا قضية عادلة نؤمن بها، نناضل ونضحي من اجلها، ما هي، وهل تستحق؟

باختصار شديد لدينا قضيتين في العراق الأولى تحتاج إلى عقود من الزمن ونضال طويل ومرير وهي قضية معقدة ومركبة تتعلق بطبيعة المجتمع العراقي وتراكماته وكيفية انتشاله من واقعه الفاسد والمريض وعلى كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أما القضية الأهم والملحة موضوع هذه الدراسة فهي بكل تبسيط إن العراق تعرض لاحتلال غاشم وأنتفض أحرار العراق لمواجهة هذا الاحتلال رغم تفاوت القدرات وتمكنوا من هزيمته هزيمة سيذكرها التاريخ لان حدود وحجم هذه الكارثة التي انزلها العراقيون بالاحتلال الأمريكي لن تظهر حقائقها إلا بعد سنين طويلة، هذه الهزيمة أجبرت قوات الاحتلال (عسكريا) على الانسحاب مما يضع الآن نتيجة تغير طبيعة الصراع مسؤوليات من نوع جديد على عاتق الوطنيين العراقيين لتصفية آثار الاحتلال وخاصة السياسية التي تمثل الصفحة الأخطر من مشروع الاحتلال، وكذلك التعامل مع احتلال من نوع ثاني هو النفوذ والهيمنة الإقليمية.

أن قضيتنا في العراق ومصيبتنا أكبر من واقعة الاحتلال فهو ظاهرة طارئة طالما تعرضت لها الشعوب في تاريخها وهي ليست الواقعة الأولى ولن تكون الأخيرة سواء في تاريخ العراق أو تاريخ العلاقات الدولية، المعضلة في العراق سابقة للاحتلال ولاحقة عليه، ما لم تتظافر الجهود لوضع حد لحالة اللااستقرار التي عاشها ويعيشها العراقي طيلة تاريخه الحديث والتي جعلت من دماء شبابه ومن ثرواته حقلا للتجارب من الشرق والغرب دون أن تتاح له فرصة اكتشاف ذاته ومكنونات خصوصيته ولم يعطى مثقفيه فسحة لالتقاط الأنفاس، معضلتنا في شعب لم يعرف الراحة والنعيم رغم ثرواته التي تعتاش منها دول بكاملها وهو يعيش في المزابل والمقابر تنهشه الأمية والفقر والبطالة وتفتك به الخرافات على حد سواء مع الأمراض، ويهيمن عليه الجهل.

شعب تمزق نسيجه وهويته ووحدته الأطماع الخارجية والنزاعات الداخلية التي تتناوب عليه تارة بملابس الديكتاتورية وأخرى بعباءة الطائفية أو دعاة العنصرية من شوفينيي القرن الحادي والعشرين.

إن قضيتنا الكبرى تبدأ من تلمس المفاتيح الحقيقية الكفيلة باستقرار هذا البلد والانتقال بأفراده التائهين وتحويلهم إلى مواطنين يعتزون بوطنهم والانتقال بالعراق من ضفة الزلازل والبراكين والدوامات إلى شاطئ الاستقرار والازدهار والقوانين والقواعد الثابتة التي لا تسمح للمغامرين والفاسدين والطائفيين من عبور هذه الحدود، لابد من إعادة تفكيك قرون من التخلف وسيطرة الأساطير والخرافات المعششة في العقل الباطن العراقي وتشده بأثقال من ملايين الأطنان من سموم التخلف لتضعه في قعر سلم المجتمعات الحديثة وإحداث ثورة فكرية وثقافية لتحرير هذا العقل لكي ينطلق إلى الأمام ويتنفس هواء الحرية والأنعتاق وإعادة بناء هذا الوطن على أسس جديدة، من خلال بناء دولة قوية وعادلة معيارها الأساسي المواطنة ووحدتها المقدسة هي الأسرة العراقية وكيفية ضمان أن تكون حياة أفرادها حرة كريمة، كرامتها مصانة والجميع في خدمتها. دولة يسود فيها القانون والقضاء العادل.

أما قضيتنا الملحة في هذه المرحلة فهي وقف الانهيار والتدهور السريع والكارثي نحو الهاوية الذي يشهده العراق على كافة الصعد.

إن قصة الثورة في العراق بسيطة وغير معقدة: جاء الاحتلال الأمريكي إلى العراق "بوصفة" سياسية وهي نظام المحاصصة الطائفية والعرقية. من الواضح بعد عشر سنوات إن الشعب العراقي يلفظ أنفاسه الأخيرة جراء هذه الوصفة، وهنا يأتي السؤال هل لدى الطبقة السياسية الحاكمة التي حققت مكاسب نتيجة زواجها غير الشرعي بالاحتلال، النية أو الرغبة والاستعداد لتغيير هذه الوصفة، أم إنها ماضية قدما في استمرار معاناة الشعب العراقي إلى أن يلقى حتفه؟ هنا مربط الفرس وهذا هو السؤال الكبير الذي يفسر سر الاحتقان والغليان الذي يعصف بكل شبر من أرض العراق.

إن واجب الحركة الوطنية العراقية في هذه المرحلة الدقيقة والانتقالية هو تصفية آثار الاحتلال السياسية والاقتصادية والاجتماعية واعتبارها أهدافا لا تقل خطورة عما أنجزته من فعل عسكري ومسلح ضد الاحتلال العسكري الذي مني بهزيمة قاسية على يد فصائل المقاومة المسلحة العراقية، ومثل هذه المعركة المعقدة من الخطورة بحيث لا يجب أن تترك بيد رجال الدين أو العسكريين لوحدهم فإذا كان على العسكر العودة إلى ثكناتهم فقد آن الأوان لرجال الدين ترك ميدان السياسة والعودة إلى مساجدهم وتأدية مهامهم في الوعظ والنصح والارشاد الروحي. لقد قاتل الشعب العراقي بجسارة

ولأكثر من ثمانية سنين أعتى قوة عسكرية وجدت على الأرض وهي الاحتلال الأمريكي حيث خدم من الغزاة على أرض العراق وبالتناوب أكثر من مليون وستمائة ألف جندي أميركي واجههم الشعب العراقي وجها لوجه، ليغادروا وهم يجرون أذيال الهزيمة بعد أن تم إخراج نصف هذا العدد من الغزاة خارج الخدمة القتالية إما معوقا أو مقتولا وتفتك الأمراض النفسية بالنصف الثاني بعد الأهوال التي شاهدوها على يد المقاومة العراقية، وللشعب العراقي الفضل على الإنسانية جمعاء في تحويل الولايات المتحدة الأمريكية من دولة عظمى تهيمن على مقدرات العالم وتسعى ليكون القرن الحادي والعشرين أمريكيا إلى دولة كبرى بعد أن كسر لها أخطر ضلعين من أضلاع مثلث تفوقها كدولة عظمى وهما الضلع العسكري والضلع الاقتصادي.

لقد انتهت "مصاعب الجبال وبدأت مصاعب السهول" بدأت معركة معقدة ومركبة وهي معركة تصفية آثار الاحتلال وهي تحتاج إلى تغيير جذري في أساليب المواجهة التي سادت المرحلة الأولى وتغييرا في الأهداف وفي ترتيب أولويات المخاطر والتهديدات وإنتاج قيادات جديدة لقيادة المرحلة وصناعة قادة جدد للرأي العام بخطاب جديد وبآليات ومؤسسات جديدة تتفق والوعي الشعبي العام وتنسجم مع تبدلات طبيعة الصراع.

إن قيمة أي نصر في أي احتلال يكمن في قدرة هذا الاحتلال على تحقيق أهدافه السياسية النهائية التي من أجلها شنت الحرب، وفي مقدمة أهداف الاحتلال الأمريكي تمزيق العراق وتحويله إلى دويلات هزيلة متناحرة على الثروة والسلطة، وإذا كان هذا الاحتلال قد هزم عسكريا فإنه لا يزال جاثم من خلال صفحته السياسية على صدور الشعب العراقي، وبالتالي فإن الحفاظ على وحدة العراق أرضا وشعبا وبأي ثمن ومهما كانت التضحيات أو التنازلات أو إعادة النظر بالتحالفات لاسيما بعد رحيل قوات الاحتلال العسكرية، يعتبر الخط الأحمر الذي تتوقف عنده كل التنظيرات والاستراتيجيات والتكتيكات. إن وقف التدهور السريع الذي يمر به العراق والذي تشترك فيه أطراف محلية من كافة الاتجاهات تلتقي مصالحها في هذه المرحلة مع أطراف إقليمية طامعة في العراق، يقتضي أبتداءا قيام كافة أطراف الحركة الوطنية وفي مقدمتها قوى المعركة الوطنية العراقية، بجملة نشاطات لتحقيق الأهداف الملحة التالية:

أولا – إعلان وثيقة وطنية أو ما يمكن أن نطلق عليه "العقد السياسي الوطني" يتضمن ثوابت الشعب العراقي وحقوقه الأساسية في هذه المرحلة الدقيقة والتي من شأنها ضمان حقوق الجميع بما لا يتعارض مع وحدة العراق واستقلاله والعمل على تعديل الدستور بما يتوافق مع بنود هذا العقد.

ثانيا – تعزيز صمامات الوحدة الوطنية على المستوى الاجتماعي (الجيش – القضاء – التعليم) التي يجب وضعها في أولويات أية ترتيبات سياسية قادمة وضمان استقلاليتها وإعادة بناءها وتنظيمها على أسس وطنية بعيدة كل البعد عن المحاصصة الطائفية والعرقية وتحييدها عن التجاذبات والمطبات السياسية والحكومية ويحرم العمل الحزبي والسياسي في أوساطها، فمن شأن استقرار وحيادية مثل هذه الصمامات تثبيت الركائز واللبنات الأولى لتأسيس المجتمع المدني وتشكيل قاعدة حقيقية لضمان تطور المجتمع وإمكانية تقدمه إلى الأمام.

ثالثا – إنهاء الهيمنة الأمريكية المتمثلة بالتواجد الأمني والعسكري الأمريكي من خلال تصفية الاتفاقية الأمنية وتحجيم التواجد العسكري والاقتصادي وكذلك مواجهة النفوذ الإقليمي في العراق.

7 – ما العمل؟

يبدأ خط الشروع إلى الأمام إبتداءا باعتماد الأسس الإستراتيجية بالتخطيط ومغادرة العزف المنفرد والتداخل بالاختصاصات وذلك من خلال الاعتماد على المنهجية السياسية كعلم يتضمن مدخلات متنوعة ومتفاوتة التأثيرات وفيه تفاعلات ثم مخرجات وهذا لا يتم إلا من خلال جهد جبار يقوم برصد وفرز وتصنيف الحقائق ثم تحليلها وبناءا الاستنتاجات تمهيدا لرسم الاستراتيجيات الشاملة والفرعية بعيدا عن الغوغائية والتسطيح التي تصل أحيانا إلى حد السذاجة والسخرية في الاستخفاف بخطورة ما يجري في العراق وكيفية التعامل معه، من شأن اللجوء إلى المنهجية العلمية في التخطيط السياسي أن يضمن مقدمات صحيحة ورصينة وقوية يمكن البناء عليها مستقبلا ولا يمكن لهذه العقلية أن تنجح في ضفة الحركة الوطنية العراقية ما لم تعتمد الشفافية التي تعني المصداقية مع الذات أولا وعدم تزييف الحقائق والقفز عليها أو محاولة الهروب إلى الأمام، وكذلك عدم الانتقاء في فرز هذه الحقائق، هذا المنهج أو المقترب

الذي نقترحه يشكل نظرة عقلانية بمعنى موائمة الأهداف مع الإمكانات المتاحة من جهة ونظرة واقعية بمعنى النظر إلى الأمور كما هي وليس كما نتمنى ونشتهي.

في حقب الاحتلالات ليس أمام الشعوب سوى التضحية أما تقصير عمر الاحتلال أو إطالته فهي بلا شك من مسؤولية من يتصدى للقيادة والمسؤولية، وفي العراق تحتاج الحركة الوطنية العراقية إلى ثورة حقيقية على ذاتها وتحتاج إلى حركة تغيير جذرية على كل المستويات، إن بقاء الحال على ما هو عليه يعني التراجع والتقهقر وفي السنة العاشرة من عمر الاحتلال وهي فترة أكثر من كافية للانتظار والاختبار فإن من شأن بقاء حالة المراوحة أو استمرار الجري خلف سراب قيادات وشعارات أصبحت متأخرة عن معطيات الأرض رغم إقرارنا بنقاء بعض هذه القيادات أو الرموز واعترافنا بإخلاصها وتضحياتها لكن عدم قدرتها على التقدم بالمشروع السياسي ولو خطوة واحدة إلى الأمام رغم دخولنا السنة العاشرة وعدم بذلها الجهد الكافي بهذا الصدد وعدم ارتقائها لمستوى تحديات الصراع وانغلاقها على نفسها وحاشيتها وخوفها من الاقتراب من الآخرين والثقة بهم وعدم تحملها أية أفكار جديدة، من شأن الاستمرار بهذه الوضعية البقاء في حالة المراوحة (مكانك سر) التي تعني مع مرور عنصر الزمن (السنة العاشرة) الرجوع الى الخلف ومزيد من التشرذم والإحباط وتحمل مسؤولية إنفراط المزيد من عقد الحركة الوطنية والضياع وسط الإستقطابات ومشاريع الحمل الكاذب، كما يعني من ناحية أخرى إن هذه القيادات بسبب عجزها عن استكمال دور المقاومة العسكرية في صناعة المكافئ السياسي وإن لم يكتمل قد قامت نتيجة قصور في النظر أو المشورة بدور تخدير الحركة الوطنية سواء كان ذلك عن قصد أو بدون قصد، الأمر الذي يجعل من عدم نهوضها بمسؤوليتها التاريخية بالحد الأدنى على الأقل على مستوى (توحيد الفكرة وإيجاد الإطار الجامع بحده الأدنى) سيجعلها في المستقبل بلا أدنى شك على الأقل من الناحية الأخلاقية والتاريخية عرضة لتحمل مسؤوليتين تاريخيتين الأولى ضياع دماء وتضحيات الشعب العراقي دون الاستفادة من نتائجها، والثانية تسرب ويأس الكثير من نسيج الحركة الوطنية من عسكريين ومدنيين ومثقفين ومواطنين وانخراطهم في الضفة الثانية أو انزوائهم وهروبهم بعيدا نتيجة الشعور بالإحباط واليأس والشعور بحالة عدم الانجاز خاصة وإن الجميع ليسوا بنفس الدرجة من التحمل وهذا أمر طبيعي فلكل فرد طاقة ومطاولة معينة، عند هذا المفصل

بالتحديد تمر الحركة الوطنية العراقية وتحديدا المقاومة بنفس المرحلة الأولى من نضال الشعب الفيتنامي عندما قاوم الاحتلال 15 سنة وضحى دون أن يحقق أي نتيجة ولم يكن السبب حينها عدم تضحية الشعب أو مقاومته ولكن السبب في الفشل كما تبين في أدبيات هذه المقاومة كان في تخلف قيادته وعدم فهمها وتفاعلها مع تبدلات طبيعة الصراع فقد كانت تقاتل بعقلية الماضي (عقلية كونفوشيوسية - إقطاعية).

ومن وجهة نظرنا المتواضعة - وهي ليست أكثر من عملية قدح للأفكار بصورة أولية ولا تدعي شموليتها أو إلمامها بكامل الحقيقة - علينا البدء من خلال الاستشفاف والاستشعار والتقصي بعملية صياغة وإثارة الأسئلة الكبرى التي تفاقمت في عقول الوطنيين العراقيين إلى حد وصلت فيه إلى مستوى التناقضات وعدم الثقة لدى البعض وأدى عدم الإجابة عليها والإبطاء في وضع أجوبة مقنعة لها إلى حالة من الإحباط واليأس والخيبة بل والتساقط لدى البعض الآخر ممن لا يمتلك روح المطاولة، فلا جدوى من أية فعاليات أو إجراءات عملية ما لم يتم حل هذه التناقضات لتحديد اتجاه البوصلة السياسية بدقة وكما مر ذكره فأن من شأن عدم حل هذه الأسئلة المعششة في زوايا عقل السياسي الوطني والمواطن على حد سواء، تشتيت الجهد وعدم الاستقرار وبعثرة الجهود وعدم الثقة بالمستقبل، والازدواجية ما بين الخطاب ومابين السلوك والقناعات الحقيقية، كما يسهل ذلك على الأطراف الخارجية التعامل مع الحركة الوطنية على أساس "الخردة" والاستفراد بهم كل على حدة.

قاعدة الشروع الأساسية في المراجعة التمهيدية السؤال عن محددات وأسباب فشل المشاريع السابقة، ونتساءل ما قيمة وجدوى طرح أية مشاريع مجتزأة يطرحها هذا الفصيل أو ذاك الحزب دون أن يكون لها رصيد على الأرض ويشارك في وضعها الآخرين، ودون أن تكون مستوفية للحد الأدنى من شروط التخطيط الاستراتيجي العلمي السليم خاصة وإن خصومنا وأعدائنا يعتمدون على جهود دول ومؤسسات للتخطيط والبرمجة.

لا يمكن لبرنامج سياسي أن يكتب له النجاح ما لم يتضمن جزئين، الأول عبارة عن جهد فكري - سياسي كثيف قوامه رسم الأهداف الكبرى بعد عملية جبارة ومبرمجة من الرصد والفرز والتصنيف والتحليل والاستنتاج لكافة أبعاد قضية العراق ومن ثلاث زوايا محلية - إقليمية ودولية لتكون الحصيلة خطط استراتيجة شاملة وأخرى فرعية حسب التخصص لا تتداخل مع بعضها البعض، الجزء الثاني عبارة عن ترجمة

هذه الأفكار والخطط إلى أفعال مترابطة قد تبدو للوهلة الأولى إنها غير مترابطة ولكنها في الإطار العام محكمة النهايات وتصب جميعها وإن تفاوتت في الأداء باتجاه أهدافها المرسومة والمحكومة بعامل الزمن لأغراض التدقيق والتصويب والتقييم. إن الخلية الفكرية التي يقع على عاتقها عملية رسم الاستراتيجية الكبرى بعيدة المدى (سواء كانت استراتيجية مباشرة أو غير مباشرة تبعا لطبيعة ومستوى وأهداف الصراع)، هذه الخلية لأهمية ما تتصدى له يجب أن تكون على مستوى عالي من التخصص والرصانة في اختصاصهم (سياسيا - إعلاميا - اقتصاديا - اجتماعيا)، في حين قد يتطلب رسم الاستراتيجيات الفرعية التي تتفرع من الاستراتيجية الشاملة مرونة أكبر من سابقتها سواء في رسم الأهداف المرحلية أو في اختيار أفضل المسارات والطرق والآليات الكفيلة بالتعامل والتعشيق مع متطلبات الواقع وذلك لتحقيق الانجازات على طريق الأهداف الكبرى المرسومة، ويبقى كل ذلك محكوم بالوقت والجدية وقانون تراكم الانجاز والتدقيق الدوري حيث سيظهر جليا فشل أو نجاح هذا القائد أو ذاك وليس الخطة أو الاستراتيجية خاصة مع توفر الإمكانات المادية واللوجستية.

إن الحركة الوطنية العراقية ليست كيانا بحد ذاتها أو إطارا يمكن وضع حدود تنظيمية واضحة له وإنما هي فعاليات وحراك ونشاطات وطنية متنوعة يجب من خلالها أن تفرز مؤسسات سياسية تقود هذا الفعل الوطني المتعدد الأشكال ويقوده ويوجهه باتجاه يخدم عملية التغيير وتزخر ضفة الحركة الوطنية بكثير من الشخصيات الوطنية الثابتة والنقية والتي لم تتلوث أو تتلون طيلة المرحلة السابقة ولكنها مبعثرة وتفتقر إلى خطة تحول جهودها إلى فعل مركز ومنسجم كما توجد الكثير من التجمعات الاجتماعية والثقافية والسياسية، كل هذه العوامل مضافا لها تفكك العملية السياسية نتيجة فشل أقطابها الذين يضيق بهم الشعب العراقي ذرعا، وإذا أخذنا متغيرات المنطقة بالحسبان فإن أي تأخير في استثمار هذه العوامل والشروع فورا بخطوات عملية سيجعل من هذا التأخير والتردد ليس خطأ إستراتيجيا فادحا بل خطيئة لا يمكن غفرانها تحت أي عذر أو ذريعة.

إن استعادة المبادأة في الساحة السياسية العراقية على المستوى القريب (القضية الملحة) لن يتم ما لم تتوفر ثلاثة عناصر حاكمة بدونها يصبح الكلام مجرد طحن أفكار في الأبراج العاجية وتمنيات وأحلام:

أولا – وجود مساحة تأثير في الشارع العراقي (قاعدة شعبية).

ثانيا – حاضنة إقليمية ودولية مؤاتية ليس على أساس طائفي أو عرقي وإنما متعاطفة بما ينسجم مع المصالح والحقوق الثابتة والأساسية للشعب العراقي.

ثالثا– حيازة المال السياسي اللازم النظيف لضمان الشروع والمطاولة.

وهذه العناصر الثلاثة مجتمعة تمثل المناخ الطبيعي لأية برامج أو خطط سياسية تريد أن تجد طريقها إلى الوجود، أما على مستوى الخطوات العملية والسريعة التي يمكن أن تشكل خارطة طريق لضمان تسريع وتبلور وولادة الحركة الوطنية العراقية على شكل فعل مؤثر بالقضية العراقية ويجعل منها شبه مكافئ سياسي للعملية السياسية الجارية، فإنه يمكن إجمال هذه الخطوات باختصار شديد كما يلي:

أولا – رص الصفوف: الدعوة فورا ودون إبطاء إلى مؤتمر وطني عام للقوى والهيئات والأحزاب والشخصيات الوطنية خاصة وإن عملية الفرز أصبحت سهلة جدا، يفضل أن يكون هذا المؤتمر داخل العراق على الرغم من هامش المجازفة لأن المؤتمرات خارج العراق تكون بعيدة عن نبض الشارع وتفتقر إلى المشروعية وتحتوي على كثير من ذوي المشاريع الوهمية والاستعراضية كما ستتهم حتما بارتباطها بالخارج، أما إذا تعذر ذلك فإن الخطة (ب) هي عقد هذا المؤتمر في الخارج بعد أن يحسب مكان انعقادها بدقة على أن يدعى لها ممثلين عرب وأجانب للاطلاع على برنامج ورؤيا الحركة الوطنية العراقية.

ثانيا– استعادة المبادأة والأمل: تشكيل جبهة وطنية لقيادة العمل السياسي والنضال من أجل تحقيق أهداف الشعب العراقي تنبثق عنها مكاتب متخصصة، وتقوم هذه الجبهة بطرح وثيقة "العقد السياسي الوطني".

ثالثا – إعادة تحديث البوصلة: التحضير لصياغة رؤيا سياسية واضحة تتسم بالواقعية والجرأة في معالجة كافة متعلقات الشأن العراقي يتم ترجمتها من خلال برنامج سياسي يستجيب لمتطلبات العصر ويقبل القسمة على جميع العراقيين وتطلعاتهم إلى المستقبل.

أما بخصوص قضية العراق الكبرى بعيدة المدى والتي تسعى إلى إيجاد حد لمأساة الشعب العراقي وعدم تركه مرة أخرى كحقل تجارب خاصة وإن هذا الشعب يستحق أكثر من أن يحشر ما بين الديكتاتورية أو الاحتلال والدولة الطائفية والعنصرية، ولان

المرحلة السابقة شهدت شيخوخة الأحزاب التقليدية والآيديولوجية وتضاؤل دورها في التأثير إلى حد التلاشي وكذلك فشل الأحزاب الدينية والعنصرية في مرحلة ما بعد الاحتلال فإن الضرورة باتت ملحة وسط هذا الفراغ لان تنبثق مؤسسات سياسية جديدة ذات بُنى تنظيمية حديثة ومبادئ وأفكار وطنية عصرية تندفع نحو المستقبل كلية وتؤسس نضالها كليا على أساس طرفين، الأفكار والمؤسسات ومنظومة القيم المتخلفة التي تتحكم اليوم بالمجتمع العراقي التي تشد المواطن العراقي إلى الخلف وتجعله أسيرا للخرافات والأساطير، في مواجهة الأفكار التقدمية التي تدفع المواطن العراقي وخاصة شريحة الشباب والكفاءات إلى الأمام لبناء وتشييد دولة مدنية أجهزتها فوق الاتجاهات السياسية والطائفية والعنصرية وهي تنظم هذه الاتجاهات وليست طرفا فيها، تنظمها بما لا يؤثر على ضمان رفاه المواطن واستقراره وأمنه وتقدمه، دولة تنصرف واجبات حكوماتها حصرا لخدمة الأسرة العراقية بكل المعايير. هذه الجبهة الأخيرة لا تزال مجرد تمنيات وهي الأغلبية الصامتة والمهمشة في ظل التخلف والاستقطاب الذي يهيمن على المجتمع ولن ينهض بها سوى أبناء الطبقة الوسطى طلاب ومهندسين وأطباء وفنانين ومعلمين ومثقفين وأساتذة جامعات وضباط وصيادلة وتجار، هذه الشريحة تمثل على مستوى قضية العراق بعيدة المدى، الحل على أن تتحالف مع الشباب الثائر وتحضى بمساندة القلة من المرجعيات الوطنية التي ترتبط بالواقع العراقي وليس مصنعة وواردة من خارج العرق وكذلك تحضى بمساندة شيوخ العشائر الوطنيين غير المعروضين للبيع وقوانين عرض الوجاهة والمال والطلب، هذه الشريحة حصريا هي فقط مؤهلة لحمل مثل هذا المشروع الاستراتيجي وفي ظل تقهقر الأحزاب التقليدية وتضاؤل دورها وتأثيرها السياسي وفي ظل الأحزاب الطائفية والعنصرية التي باتت تنهش في نسيج الوحدة الوطنية، في ظل هذا الفراغ السياسي الرهيب والحيرة والغربة التي يعاني منها المواطن العراقي أصبح لزاما الشروع في تأسيس أحزاب تقدمية جديدة ذات بُنى تنظيمية حديثة ومبادئ وأفكار حزبية عصرية يمكن أن تستهوي الجيل الجديد من الشباب لينهض بمهام وطنية جوهرها فكرة التقدم والأنشداد إلى المستقبل، ولتعبر بصورة نقية وواضحة عن مصالح وتطلعات المجتمع العراقي.

خاتمة وخلاصة

لا تمثل الأفكار والرؤى المطروحة في هذه الدراسة سوى محاولة بسيطة لتلمس طريقنا إلى الأمام، هي أشبه بمحاولة رمي حجر في ماء راكد، لعل الجميع يتعاون لاستكمال ملامح هذا الطريق ومغادرة حالة الانغلاق والجزر المعزولة والحسابات الضيقة والنظرة الفوقية والأنانية المفرطة، ففي كل الأحوال هذه الأفكار كما ورد في متن هذه الدراسة ليست أكثر من عملية قدح للأفكار لا يدعي الكاتب إنها ألمت بكامل الحقيقة، كما إن المباحث المعروضة أعلاه تم التطرق لها باختصار شديد وكل مبحث فيها يحتوي على الكثير من التفاصيل والآليات، وكما قيل قديما: نعتقد إن هذا الرأي صواب، ولكنه حتما يحتمل الخطأ.